*****

جامعة الجزائر -3-
كلية العلوم السياسية والإعلام
معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية

****

البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية

2010 -1995

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص الدراسات الإستراتيجية والأمنية

إعداد الطالبة :
ختو فايزة

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:
سالم برقوق

أعضاء لجنة المناقشة

***أ.الدكتور مزوي محمد رضا.....رئيسا**

***أ.الدكتور سالم برقوق.....مشرفا ومقررا**

***الدكتور ساحل مخلوف.....عضوا مناقشا**

***الدكتور مجدان محمد.....عضوا مناقشا**

السنة الجامعية

1432-1431 /2011-2010

بسم الله الرحمن الرحيم

« يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات»

صدق الله العظيم

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى :

- أغلى إنسانة في هذا الوجود، أمي التي قدمت لي بلا حدود و كسرت أمامي كل القيود.
- إلى الوالد الغالي الذي شجعني و رعاني .

حفظهما الله و رعاهما

- إلى أخواتي: فاطمة ، صورية، فضيلة و ياسمينة

و إلى أخي الغالي : محمد

- إلى كل الأهل و الأقارب خاصة : سهام ، محمد، والكتاكيت : أمينة، رفيق و فاطمة الزهراء.
- إلى كل أحبتي و أصدقائي الذين ساندوني طيلة مدة انجاز هذا البحث خاصة: أمينة ، حياة، بلال ، حنان ، سامية، صارة، شهرزاد، فضيلة، فيروز، سهام، ، عادل ،أمال، معمر، و مصطفى ، و إلى كل دفعة ماجستير **2009**.
- و في الأخير أهدي هذا العمل لكل من ساهم في إتمامه و إنجازه سواء من قريب أو بعيد ومعذرة للذين فاتني أن أشير إليهم .

الشـــــــكـــر

يقتضي مني الوفاء والاعتراف بالجميل بعد الله سبحانه وتعالى أن أتقدم بوافر الشكر و التقدير إلى كل من أعانني ويسر لي طرق البحث، و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور " **سالم برقوق**" على إشرافه على هذه الرسالة وعلى توجيهاته السديدة و سعة صدره.

مع خالص شكري و تقديري كذلك للأساتذة الذين أشرفوا على تأطيرنا خلال مدة دراستنا ونذكر منهم خاصة الأستاذ الدكتور "**محند برقوق**" و الأستاذ الدكتور " **مصطفى بن عبد العزيز**" الذي أحيي فيه الروح العلمية التي يسعى لغرسها في نفوس الطلبة، كما أشكر باقي الأساتذة المحترمين الذين أشرفوا علينا كذلك منهم الأستاذ "**صالح سعود**"، **فجـــزاهم الله عني خـــيـــر جـــزاء.**

ودون أن أنسى التوجه بالشكر الجزيل للدكتور "**محمد غربي**" رئيس اللجنة العلمية بجامعة "**حسيبة بن بوعلي**" **بالشلف**، على مساعداته القيمة طيلة مدة البحث.

كما أتوجه بالشكر الجزيل كذلك لكل أعضاء لجنة المناقشة.

خطة البحث
خطة البحث

خطة البحث

مقدمة

الفصل التمهيدي

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: المقاربة الشاملة للهجرة غير الشرعية

الفصل الثاني: الهجرة غير الشرعية ما بين الخطر الأمني والتحدي الإنساني

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في إطار مسار برشلونة 1995

المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية في أوروبا: الرهانات الأمنية والتحدي الإنساني

المبحث الثالث:الهجرة في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية –المغاربية

الفصل الثالث: الطروحات الدولية المستقبلية

المبحث الأول:الرؤية الأوروبية للهجرة غير الشرعية

المبحث الثاني:الرؤية الأمريكية

المبحث الثالث: سياسات دول جنوب المتوسط

خاتمة

قائمة الملاحق

قائمة المراجع

مقدمة

إن التغيرات والتحولات التي شهدها عالم القرن العشرين ، بدءا من شمولية السياسة الدولية وتحولات العالم نحو الإقليمية ونمذجة أنظمة الدولة السياسية ، كان لها الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية ، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة ، ويأتي في مقدمتها مفهوم الأمن وما شهدته الدراسات الأمنية من انتقالها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري – النووي ثم إلى طابع " مجتمعي–بشري " ، وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول ، المجتمعات والأفراد ، التي لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بصيانة الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية ، بل إن أمن الدول والمجتمعات والأفراد أصبح مهددا من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات طابع مجتمعي ، وهذا الأمر يتطلب استجابة ومعالجة جديدة ومختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات ، وتكون بتعاون جميع الأطراف وتنسيق كل الجهود لدرء هذه الأخطار واحتوائها .

فإدخال القضايا الأمنية غير التقليدية والمتمثلة في الأبعاد غير العسكرية للأمن ضمن جداول أعمال ترتيبات الأمن الإقليمي والعالمي ، جعل هناك قائمة طويلة من المشكلات الأمنية التي لا ترتبط بامتلاك واستخدام القوة العسكرية ، بل ومنها الهجرة غير القانونية والمتمثلة في التدفق البشري المفاجئ والمتزايد من الضفة الجنوبية للمتوسط إلى الضفة الشمالية ، خصوصا المغاربية منها التي عرفت اتساعا وبشكل كبير نحو جنوب القارة الأوروبية . ففي ظل تنامي وتدعيم سياسات غلق الحدود ومنع الهجرة المصحوبة بتنامي المعاداة للمهاجر وتكريس الصورة السلبية له خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وسيطرة الهاجس الأمني على سياسات الهجرة في دول الاستقبال الغربية ، واستمرار أو تفاقم تداعيات العولمة والأزمة الاقتصادية من بطالة وغلاء معيشة ، علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال المتزايدة الانتشار ، كل هذا زاد من عوامل الطرد والرغبة في

الهجرة وتفاقم في الهجرة غير النظامية مخلفة مآسي إنسانية تجلت صورتها في قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسط والتي باتت مع الأسف ظاهرة متكررة ومتداولة .

وفي هذا الصدد قام مسؤولوا دول المنطقة بتبني أول خطوة من أجل تقليص هذه الهوة بين ضفتي المتوسط ، والمتمثلة في الاجتماع في مدينة برشلونة الإسبانية بتاريخ **27-28 نوفمبر 1995** لإطلاق أول مبادرة أورو-متوسطية شاملة المحتوى ، متعددة الفواعل ، تهدف لجعل المتوسط منطقة الرفاه والاستقرار والأمن ، من خلال إعلان يحمل اسم المنطقة التي أطلق فيها ، وهو " **إعلان برشلونة** " الذي اعتبرت فيه قضية الهجرة من القضايا المهمة التي يجب أن تحظى باهتمام جميع الدول المعنية بها ، وأن تكون بندا ثابتا على أجندة الحوار بين الشمال والجنوب ، وكذا على أجندة العلاقات الثنائية لهذه الدول .

كما ظهرت سياسات جديدة تمثلت في الهجرة الانتقائية وما يترتب عنها من إرتفاع متزايد في هجرة الكفاءات نتيجة الإغراءات والتسهيلات المتاحة لهم مقابل ضعف البنية الداعمة لبقائهم في بلدانهم الأصلية .

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني للبحث في موضوع الهجرة غير الشرعية منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي:

المبررات الموضوعية:

مسألة الهجرة غير الشرعية تثير عدة قضايا و مواضيع تستلزم الدراسة والتحليل العلمي والموضوعي، والتي تتعلق بشأن تكيف المهاجرين مع الأوضاع الجديدة والتغير في أسلوب الحياة، و القيم والمعايير، والعلاقات الاجتماعية، وكذلك لكون الهجرة غير الشرعية تعتبر من بين التحديات الأمنية المشتركة في المنطقة المتوسطية ، بالإضافة إلى اعتبار هذه القضية من بين أهم القضايا المشتركة بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية، مما يجعل لهذا

الموضوع أولوية في السياسة الخارجية لهذه الدول ومن هذه النقطة يظهر مبرر آخر وهو المرتبط بمحاولة معرفة العلاقة الإرتباطية بين الهجرة غير الشرعية والسياسة الخارجية لهذه الدول وكذا استشراف مستقبلي للبعد الأمني للهجرة غير القانونية في إطار العلاقات الدولية عموما و الأورو-مغاربية على وجه التحديد.

ومن جهة أخرى فهذا الموضوع يقدم إمكانية الإلمام بالأسباب التي تؤدي بالمهاجرين غير الشرعيين للتوجه نحو أوروبا بالرغم من غلق الأبواب الأوروبية في وجوههم، بالإضافة إلى المجازفة بحياتهم والنبذ والمعاملات أللإنسانية التي يتلقونها عند الوصول إلى أوروبا.

المبررات الذاتية:

بالإضافة إلى الأسباب العلمية والموضوعية هناك دوافع ذاتية ترتبط بشخصية الباحث، وبالنسبة لي فإن من أبرز الأسباب التي دفعتني إلى الخوض في هذا الموضوع كونه يصب ضمن المواضيع التي تعنى باهتمامي الشخصي، وكذلك نظرا للضجة الإعلامية حول المهاجر غير الشرعي و اهتمام الرأي العام بهذا الموضوع،والذي دفعني أكثر لمعالجته هو ارتباط هذه الظاهرة ارتباطا وثيقا بالأمن في المتوسط،و هو ما سيسمح لي بالإلمام بالكثير من العناصر والمعارف التي هي بالنسبة لي غامضة، كما يمكن أن يكون هذا الموضوع – بحث الماجستير – خطوة أولى في مجال التخصص في دراسة الشؤون المتوسطية مستقبلا .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في كون أنه ينطوي على أهمية علمية والمتمثلة في أن موضوع الهجرة غير الشرعية هو من المواضيع التي تلقى اهتماما أكاديميا من طرف العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية ، خاصة و أن هذا الموضوع يتشعب إلى عدة جوانب: سياسية،اقتصادية ،اجتماعية وثقافية و أمنية.

أما فيما يخص الأهمية العملية فتتمثل في معرفة كيفية تأثير الهجرة غير الشرعية في رسم السياسة الخارجية للدول في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين والسياسة المتشددة للهجرة، التي تؤدي إلى تشجيع العمل غير الرسمي و شبكات تمرير الهجرة وعلاقتها بباقي المهددات الأخرى كالإرهاب و الجريمة المنظمة.....

كذلك فإن أهمية الدراسة تنبع من خلال أهمية الموضوع الذي تعالجه و المتعلق بالهجرة غير الشرعية في بعدها الأمني، ففي ظل الظروف والمتغيرات الدولية الحالية وانعكاسات العولمة وتصاعد الاهتمام الدولي بقضايا الهجرة والتنمية والأمن، ومع تزايد تدفقات الهجرة في عالمنا المعاصر و تنوع أشكالها من هجرة منظمة إلى هجرة غير منظمة، بالإضافة إلى أشكال أخرى منها وتزايد أعداد عابري الحدود كل يوم بالرغم من التدابير الأمنية المتخذة لوقف هذا الزحف، علاوة على الاهتمام الدولي المتزايد بالحقوق الإنسانية للمهاجرين، كل هذا أدى إلى تزايد اهتمام الحكومات الوطنية و المنظمات الدولية والإقليمية بها. بالإضافة إلى أن العلاقات الرابطة ما بين الاتحاد الأوربي و دول المغرب العربي، وفق صيغة متعددة الأطراف ، تساعد وبالشكل الكبير على فهم طبيعة التحديات التي تواجه المنطقة ، و خصوصا ما تعلق منها بالجانب الأمـــــني و الاستراتيجي .

مشكلة الدراسة:

الميزة الأساسية للهجرة غير الشرعية هي تعقد وتشعب العناصر المكونة لها ، مما أدى إلى تعدد القراءات فهي ظاهرة اجتماعية تحولت إلى مسألة أمنية لأنها أصبحت تشكل تهديد أمني لاستقرار الدول من جهة وتهديد أمني للأفراد والمجتمعات ، فلجوء المهاجر غير الشرعي إلى المغامرة بطريقة سرية للوصول إلى الضفة الأخرى يجعله بطريقة غير مباشرة يتورط في جرائم مختلفة كالمتاجرة بالمخدرات والتزوير غيرها من الجرائم التي يضطر المهاجر السري لممارستها وهذا فقط من أجل البقاء في تلك الدول الأوروبية وعدم إرجاعهم للدولة الأصل و هو ما جعل هذا النوع من الهجرة يزعج الحكومات الأوروبية ويسبب

الإحراج للحكومات المغاربية، وفي سياق المعالجة العلمية لهذه الظاهرة وارتباطها بالأمن سيتم طرح الإشكالية التالية:

هل يمكن الجزم بأن الهجرة غير الشرعية أصبحت تشكل خطر و تهديد على الأمن في المتوسط وبالتالي عامل يؤثر في العلاقات بين الضفتين؟.

وللتفصيل في البحث وانطلاقا من هذه الإشكالية، تتفرع التساؤلات التالية:

- فيما ذا تتمثل الأسباب والدوافع الجوهرية التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية؟
- هل تعتبر الهجرة غير الشرعية خطر أمني أم تحد إنساني؟
- ما مصير التعاون الأورومغاربي في ظل السياسات المتبعة لجعل المتوسط منطقة أمن واستقرار وتعاون حقيقي؟
- وهل استطاع مسار برشلونة احتواء ظاهرة الهجرة السرية وإيجاد الحلول المناسبة لها؟
- وماهي السياسات و البرامج التي اعتمدتها الدول خاصة الجزائر لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها؟

فرضيات البحث:

تعرف الفرضية على أنها تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر ، منها متغيرات سابقة وأخرى تابعة.[1] والبحث يسير في مجال هدفه، البحث عن مدى الترابط النسبي بين بعض المتغيرات التي أشرنا إليها في الإشكالية، وقد كانت الفرضية المحورية هي :

أن الهجرة غير الشرعية باعتبارها خطر أمني مشترك تؤثر على المنظومة الأمنية ومجالات التعاون بين ضفتي المتوسط.

وتتفرع عن الفرضية المحورية السابقة فرضيات ثانوية أهمها:

(1) محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي.** ط3، الجزائر، دار هومة، 2002، ص.41.

- ترجع الأسباب الكامنة وراء الهجرة غير الشرعية لدوافع سياسية ، اجتماعية، اقتصادية، سوسيولوجية وحتى أمنية.

- كلما زادت وتيرة الهجرة غير الشرعية زاد التهديد الأمني و عدم الاستقرار للدول الأوروبية، غير أنها تطرح قضية هامة باعتبارها تحد إنساني خطير وذلك نظرا لارتفاع عدد الضحايا في صفوف المهاجرين.

- إن النموذج المطروح ، وفق مسار برشلونة ، ما بين الضفتين الشمالية و الجنوبية للمتوسط ، غير قادر على الإلمام بالمطالب المطروحة من كلا الطرفين ، فلا هو ساهم في تحقيق التنمية في الضفة الجنوبية للمتوسط، و لا هو ساهم من جهة أخرى في تحقيق أمن الاتحاد الأوروبي .

حدود ومجال الدراسة:

الإطار الزماني :

تعالج هذه الدراسة الهجرة غير الشرعية في الفترة الممتدة من **1995** المواكب لمسار برشلونة إلى غاية **2010**، حيث ستقتصر الإشكالية على الجانب الأمني للهجرة غير الشرعية من خلال علاقة هذه الظاهرة بالتهديدات والتحديات الأمنية الأخرى، بالإضافة إلى مدى تأثيرها في العلاقات بين الضفتين للبحر الأبيض المتوسط، فضلا عن مواقف و سياسات الدول الأوروبية اتجاه هذه الظاهرة .

الإطار المكاني:

تقتصر الدراسة على الدول المغاربية خصوصا كلا من : الجزائر ، تونس والمغرب مع الإشارة لليبيا، كونها تتميز بنفس الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية ونظرا للظروف التاريخية المعروفة بانتشار الاستعمار الأوروبي و خاصة الفرنسي منه لهذه البلدان كما تعتبر منطقة عبور أساسية في مقابل دول جنوب أوروبا على وجه الخصوص فرنسا وايطاليا واسبانيا .

الإطار النظري:

لقد تزامنت الهجرة غير الشرعية كتهديد أمني مع التطور و التوسع في مفهوم الأمن بعد أن كان مقتصر على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي والوحيد في الساحة الدولية، حيث يشير إلى ذلك **جيف هايسمانز(Juf Huysmans)** في كتابه " **The Politics of Insecurity :Fear, Migration and Asylum in the EU.** فلقد نمت أدبيات الأمن بصورة متناسبة مع الجدل المحتدم حول توسع وتعميق الموضوع الأمني من أجل تضمين قضايا تتجاوز القضايا العسكرية التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة(التحكم في التسلح، الردع النووي، دور القوات التقليدية ، الأحلاف العسكرية...الخ)، ومن أجل النظر إلى ما بعد الدولة هدفا رئيسيا للأمن، ومن ثم فإنه منذ التسعينات ، وقف المحللون الأمنيون باستمرار بين مؤيد ومعارض للانتقال إلى ما بعد العلاقات المباشرة بين الدول مثيرين أسئلة أمنية مثل : انتقال السكان وتدهور الأوضاع البيئية، وتزامنا مع هذا الجدل جرى تعميق نطاق الموضوع الأمني الذي تحدى طبيعة الدراسات الأمنية المرتكزة على الدولة، وذلك من خلال تقديم قضايا بعيدة عنها مثل الأفراد والإنسانية والمجتمع، وعرضها على أنها قضايا ذات أولوية.[1]

أي أن مفهوم الأمن اتسع ليضم قطاعات أخرى(حسب مخطط **باري بوزان)** لا تركز على الدولة كوحدة تحليل مركزية في الدراسات الأمنية ، وإنما تركز كذلك على الفرد والمجتمع وهي ممتدة من القطاع السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي إلى جانب القطاع العسكري.

(1) قراءة لكتاب من طرف مركز الخليج للأبحاث ل:

Juf Huysmans, **The Politics of Insecurity : Fear, Migration and Asylum in EU**. oxford, Routledge , 2006,p.159.

ومن بين الخاصية الأكثر تميزا في فترة ما بعد الحرب الباردة هي ظهور الإرهاب ، الأعمال الإجرامية ، ... وهنا يمكن إبراز صعوبة المقاربة للأمن بالمنظور التقليدي، أي ضرورة الخروج عن المفهوم الضيق للأمن الذي يغلب فيه الشق العسكري، والانتقال للأمن اللين حسب -جوزيف ناي- لتحقيق الاستقرار المجتمعي والأمن الإنساني عن طريق حماية الأفراد و المجموعات الإنسانية.

ولقد أدى بنا هذا إلى استخدام مقاربة كوبنهاجن(ما بعد البنيوية للأمن) على أساس قطاعات مختلفة و تصورا موسعا لأبعاده غير العسكرية، لتدعيم وتطوير مفهوم الأمن المجتمعي وهذا عبر أعمال Ole weaver.[1] وهو ما سنتطرق له في الفصل الأول.

وباعتبار الهجرة غير الشرعية تهديد أمني في إطار ديناميكية العولمة ، فإن عمل تداعيات أللأمن يشبه **نظرية الدومينو** ، فسقوط الأول ينجر عنه سقوط الثاني وهكذا ، أي أن عمل الفاعل والتحركات في منطقة ما ينتهي بأن يؤثر على المناطق الأخرى ، وهو ما أسقطناه على موضوع دراستنا وكيف أن الهجرة غير الشرعية تبدأ من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط (الدول المغاربية) وتنتقل لتؤثر على الضفة الشمالية منه من خلال انتشار هذه الظاهرة وتنقلها من دولة إلى أخرى داخل الإتحاد الأوروبي سواء كان هذا التأثير أمنيا أو اقتصاديا ....[2]

بالإضافة إلى النظرية النيوكلاسيكية والتي تعود بدايتها إلى نموذج "التطـــور فـــي الاقتصاد المزدوج" لصاحبه **W.A.Lewis** أين حاول أن يجد تفسيرا للهجرة، حيـــث أكـــدت مختلف الأدبيات الاقتصادية على الفوارق الجغرافية فـــي توزيـــع الـــدخل بـــين الأفـــراد

---

(1) رقية العاقل،**الهجرة والأمن في غرب المتوسط**.رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2008، ص.10.

(2)عبد النور بن عنتر ، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري : أوروبا والحلف الأطلسي** .الجزائر ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2005، ص ص . 30-35 .

الاقتصاديين كعامل رئيسي مسبب للهجرة الخارجية، وقد أدمجت مقاربة الهجـــرة كعامـــل ميسر لحياة اقتصادية أفضل مقارنة بما هي عليه في بلدان الأصل. [1]

أما النظرية الاجتماعية فهي تدرس أثر وفود المهاجرين وانعكاسات ذلك على المجتمع المضيف كما تدرس مجموعة من المشاكل التي يخلقها عدم الاندماج، وهو اتجـــاه نظـــري وإمبريقي مهتم بدراسة ووصف وضعية الهشاشة التي يعيشها الشباب المهاجر.

إذن تهتم هذه النظرية بدراسة الجوانب الاجتماعية والثقافيـــة ووضـــعيات مجتمعـــات المهاجرين المقيمين، مع التركيز على وضعية الاستغلال والتمييز الاجتماعي والثقافي، كفاح المهاجرين ضد التمييز الممارس ضدهم، نضالهم من أجل الحصول على حقـــوقهم وكـــذا التنظيمات المساندة لهم من جمعيات حقوق الإنسان ونقابات عمالية تساعد المهاجرين. [2]

الإطار المنهجي للدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على **منهج دراسة حالة** فيما يتعلق بالتطرق إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية المغاربية باعتبارها جزء من موجات الهجرة الدولية التي تتم بين عالمين متناقضين، تحكمهم علاقة تبعية وهيمنة تاريخية وحينما يتعلق الأمر في محاولة معرفة الاستراتيجيات المتبعة من طرف الدول الأوروبية لمواجهة الهجرة. كما تم استعمال **المنهج المقارن** بغرض معرفة موقف كل من الدول الأوروبية و المغاربية من الهجرة غير الشرعية، كما قمنا بتوظيف **المنهج التاريخي** عند التعامل مع بعض المعطيات والوثائق التاريخية مثل مراحل الهجرة المغاربية و خصائصها عبر كل فترة ومرحلة.

---

(1) سمير محمد عياد،" **سياسات الاتحاد الأوروبي لمواجهة ظاهرة الهجرة**". في الملتقى الوطني الثاني : **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية : حالة الجزائر**، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 25-26 ماي 2011.(غير منشورة)

(2) صفاء العرمرم ، **سوسيولوجيا الهجرة أو الهجرات**. من الموقع الإليكتروني
. http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html

بالإضافة إلى **أسلوب تحليل المضمون** وهذا من خلال تحليل مضمون الشراكة الأورو متوسطية واتفاقيات الشراكة الثنائية الأخرى واستخلاص الأهداف والأسس القائمة عليها.

الإطار المفاهيمي:

مفهوم الأمن الإنساني: تتعدد التعاريف بخصوص الأمن إلا أن هناك إجماع على أنه غياب التهديد ضد القيم الرئيسية. ومن بين التعاريف نجد تعريف الذي يرد عند **Arnold Wolfers** للأمن، حيث يقول أنه في جانبه الموضوعي يعني "غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم". **(1)**

لقد أصبح مفهوم الأمن الإنساني إطارا موسعا للأمن الوطني (أمن الدولة + أمن المجتمع + امن الإنسان) إذ أصبح هذا الأخير يحتوي بالإضافة لحماية الحدود والوحدة الترابية و سيادة الدولة و مصالحها الوطنية و الحيوية على أبعاد وظيفية أخرى مرتبطة: بحماية حقوق الإنسان و حرياتهم و ترقيتهم بشكل يمكن ضمان كينونتهم و كرامتهم و مستقبل الأجيال القادمة.

و أصبح هذا المفهوم موسعا بتهديدات أكثر أخلاقية –إنسانية – حياتية إلا أنه أصبح

من واجب صانعي السياسات الأمنية الموازنة التكاملية بين أمن الدولة و أمن الإنسان ،وذلك على الرغم من صعوبة التحقيق العملي لمثل هذا التصور لميوعة المفهوم و ضبابية الحدود بين ما هو دولتي و ما هو إنساني.

التعريف الحدي **للأمن الإنساني** هو **أمن الإنسان من الخوف** (من القهر و العنف و

(1)عادل زقاغ،" **إعادة صياغة مفهوم الامن- برنامج البحث في الامن المجتمعي**". من موقع:
www.geocites.com/Adel zegagarh/ recom1.htm1

التهميش) **و الحاجة** (الحرمان ...و عدم التمكين الاجتماعي) ، أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية و السياسية بدل من التركيز على استقرار النظام السياسي و بيئته .[1]

مفهوم الأمننة: وهي إضفاء الطابع الأمني على أي قضية لمعالجتها، أي رفعها من السياسة العادية إلى الحالة الاستثنائية.[2]

الهجرة غير الشرعية: وتعد الهجرة السرية أو غير القانونية أو غير الشرعية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق والمغرب العربي، وهي الاتجاه نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط بدون وثائق رسمية عبر قوارب الموت ، بتأشيرات مزورة والذهاب للسياحة دون رجعة أو لتحقيق طموحات شخصية أو لاكتشاف العالم الآخر المنمق بالدعاية الإعلامية .[3]

الجريمة المنظمة : وهي تعبير إجرامي يعمل خارج إطار الشعب والحكومة ، ويضم بين طياته الآلاف من المجرمين الذين يعملون وفق نظام بالغ التعقيد والدقة يفوق النظم التي تتبعها أكثر المؤسسات تطورا وتقدما ، كما يخضع أفرادها لأحكام قانونية سنوها لأنفسهم

تفرض أحكاما بالغة القسوة على من يخرج عن قاموس الجماعة ويلتزمون في أداء أنشطتها الإجرامية بخطط دقيقة مدروسة يجنون من ورائها أرباحا طائلة. [4]

---

(1)أمحند برقوق، **"الأمن الإنساني ومفارقات العولمة"**. جامعة الجزائر،2010.

(2)Sedef Eylemer, Suhal Semsit, Ilkay Tas, **Securitisation OF Migration Policies IN EU'S Relations With Its Neighborhood.** Work paper, p.1.

(3)**ظاهرة الهجرة غير الشرعية** www.aljazeera. net

(4)لواء عيد محمد فتحي ، **الإجرام المعاصر** . د. م. ت ، ص.91.

التنمية الاقتصادية: عملية يتم عن طريقها زيادة الدخل القومي الحقيقي(مجموع الناتج القومي من السلع والخدمات النهائية) بحيث يترتب عليها زيادة نصيب الفرد من هذا الدخل. فهي عملية تستدعي اجتماع مجموعة من العوامل و إحداث تغييرات جوهرية في عوامل الإنتاج (اكتشاف موارد اقتصادية، تكوين رؤوس أموال أو أساليب إنتاج جديدة، تنمية المهارات الفردية، التعديلات التنظيمية والقانونية...) و زيادة في مستوى الدخل القومي و طريقة توزيعه.

والتنمية تختلف عن **النمو** الذي ينصب على الزيادة في الدخل النقدي، في حين أن التنمية تنصب على الدخل القومي الحقيقي و ترتبط بتغيرات تحدث في المجتمع و في إنتاج المجتمع للسلع والخدمات.[1]

أما التنمية المستدامة : فهي الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بشكل متوازن اقتصاديا واجتماعيا، بما يضمن تلبية حاجيات الأجيال الحالية والأجيال المقبلة بصورة مستمرة، هذا مع الحفاظ على البيئة ومراعاتها عند الشروع فيها.

أدبيات الدراسة:

العديد من المحللين و الكتاب تطرقوا لدراسة موضوع الهجرة غير الشرعية بشكل توسعي وهو ما جعل من الموضوع غير مغطى بل ويعاني من الشح المرجعي ، لغياب أو لنقص المراجع التي تتخذ كموضوع لها الهجرة غير الشرعية غير أنه تم الاعتماد على المقالات في مجلة السياسة الدولية والمستقبل العربي ، بالإضافة إلى **تقرير التنمية البشرية لسنة 2009** الذي كان بعنوان **:" التغلب على الحواجز : قابلية التنقل البشري و التنمية"**، الذي يسعى لقبول الصورة النمطية السلبية للهجرة التي دعمتها وسائل الإعلام التي تصور

(1)غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات** . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2005، ص. 126.

المهاجر على أنه سارق وظائف وهو يهدف إلى توسيع نطاق التصورات المعنية بالهجرة و إعادة توازنها بحيث تعكس الواقع الذي يتسم بقدر أكبر من التعقيد والتنوع. ويقدم التقرير أفكارا جديدة ومثيرة في تطبيق منهج إنمائي بشري على دراسة الهجرة .

وفي كتاب "**العلاقات العربية الأوروبية** "الذي قام به مجموعة من الكتاب من بينهم **سمير أمين** والذي نشر في **ماي 2002**، فإن هذا الأخير يرى بأن العلاقات بين الضفتين متوترة وهذا بسبب انتشار النزاعات المعادية للعرب و المسلمين في الخطابين الثقافي والإعلامي الأوروبي غير أن ما يثير القلق هو تبلور هذه المشاعر السلبية في صورة حركات سياسية واجتماعية معادية للأجانب في أوروبا ، ففي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات الأوروبية إلى تحرير حركة السلع والخدمات عبر الحدود نجدها تضع العراقيل الهائلة في وجه حركة البشر، و بينما تعاني سوق العمل في أوروبا من أوجه نقص لأسباب ديموغرافية معلومة نجد الحكومات الأوروبية تضع ستارا حديديا أمام الهجرة وإن كانت شرعية ، فالهجرة غير الشرعية تعتبر ذات فائدة في وضع كوضع سوق العمل الأوروبي، ويشير إلى أن الحكومات الأوروبية فرضت منطق الهجرة الانتقائية لتستنزف أفضل العقول حسبه بأبخس الشروط. وينهي الكاتب بأنه عموما بدون تبني موقف إنساني وديمقراطي من قضايا الهجرة بكافة أشكالها و إن كانت غير شرعية فإن محاولات الشراكة و برامجها ستصبح موضع شك كبير و مثير للجدل.

كما يشير الدكتور **مصطفى بخوش** في كتابه: "**حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات والأهداف**" (2006) إلى تساؤل مهم جدا وهو حول إمكانية اعتبار مشروع الشراكة الأورومتوسطية التي يدخل ضمنها الشراكة الأورومغاربية دعوة لبناء منطقة للسلام والأمن و الرفاه المشترك في ظل تنامي التهديدات الجديدة، فهذه المشاريع حسبه هي هادفة لنسج علاقات جديدة بين ضفتي المتوسط ، هدفها التنمية المشتركة و بناء منطقة سلام و أمن واستقرار وفق ديناميكيات جديدة ، وهذه الشراكة

كذلك هي مبادرة إستراتيجية أوروبية تستجيب للتحديات الجديدة التي أعقبت الحرب الباردة (الإرهاب، الجريمة المنظمة ، المتاجرة بالبشر والأعضاء والهجرة غير الشرعية...) .

فهو حاول دراسة انعكاس هذه التحولات على حوض المتوسط خصوصا و بطريقة غير مباشرة على العلاقات الأورومغاربية، من خلال تحليله لمشروع برشلونة على أساس ثلاثة محاور: محور سياسي أمني تناول فيه مشاكل الهجرة والنمو الديموغرافي و علاقتهما بالأمن الأوروبي وفق المفهوم الجديد والشامل للأمن، و المحور الاقتصادي والاجتماعي بالتطرق لتحدي التنمية في ظل مشكل المديونية بالإضافة إلى المحور الثقافي الإنساني الذي يمس الهوية والأمن الإنساني.

ولقد تم الاعتماد على مرجع آخر مهم وهو **للدكتور علي الحاج** بعنوان "**سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" (2005)**،الذي أشار إلى أن الأوضاع الجديدة التي تتجه بالإتحاد الأوروبي نحو صعود دوره السياسي والاقتصادي ستنعكس على السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية، الأمر الذي يؤدي إلى توافر مساحة لا بأس بها أمام بلدان هذه المنطقة لاستغلال التنافس الدولي، والإفادة من التحالفات لخدمة قضاياها، غير أن هذه الإفادة مرتبطة بمدى التقدم الذي تحققه هذه البلدان في إطار تفعيل العمل العربي المشترك.

كما يشير كذلك إلى أن التحول في السياسات الأوروبية اتجاه المنطقة العربية والذي ظهر بشكل واضح في مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي عقد في **برشلونة** عام **1995** ، شكل بداية لتدخل أوروبي جديد في المنطقة يرتكز على سياسة التعاون الاقتصادي والأمني ويرمي إلى تحقيق أهداف السياسات الأوروبية في المنطقة ، حيث تسعى دول الإتحاد من خلال هذا التدخل إلى الحد من الآثار السلبية التي تنعكس على الداخل الأوروبي نتيجة عدم الاستقرار في المنطقة ، خاصة أن هذه الانعكاسات السلبية ناتجة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة العربية وازدياد ظاهرة الهجرة منها غير

الشرعية إلى أوروبا وانعكاساتها على سياسات الأمن الأوروبي وسياسات التعاون الأوروبي العربي مما جعلها مشكلة باتت تؤرقها.

كما تم الاعتماد على المقال **لناصر حامد ،"المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب و مشكلات الاندماج"**، المنشورة في مجلة السياسة الدولية ، ع **163** ، يناير **2006**، حيث يتطرق إلى مختلف أنواع العنف والشغب التي عرفتها الدول الأوروبية والتي مست أمنها واستقرارها وربط هذه الأحداث بالجاليات العربية المتواجدة بها، ثم كيف قامت بمواجهتها والتعامل معها،وكيف اتخذت الإجراءات والسياسات التي اتبعتها بخصوصها.

دون أن ننسى الملتقى الدولي الذي تم في **جامعة قسنطينة** في سنة **2008** والذي كان بعنوان**: الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق** والذي تم توثيقه في كتاب يضم مجموعة من المداخلات لأساتذة وهذا في مواضيع مثرية أهمها موضوعنا المتمثل في الهجرة غير الشرعية، حيث حظي باهتمام خاص ووضح من خلال تلك المداخلات .

هذا بالإضافة إلى مراجع أخرى لا تقل أهمية عن هذه والمتمثلة في المراجع باللغة الأجنبية نذكر منها على وجه الخصوص:

Ilvo Diamanti, « un nouveau mur » .critique internationale, n° 18 , janvier 2003. الذي بين من خلال معطيات احصائية سبر الآراء للسكان الأوروبيين حول المهاجرين ومدى تأثيرهم على مجتمعاتهم و هويتهم، بالإضافة إلى مقال آخر ل

Derek Lutterberck , "Policing Migration in the Mediterranean". Mediterranean Politics, Vol.11, N°1,March 2006.

هذا المقال يشير إلى الهجرة باعتبارها خطر أمني و هذا من خلال ارتباطها بالتهديدات عبر الوطنية كالجريمة المنظمة و الإرهاب ، و كذلك باعتبارها تحد إنساني من خلال المناداة بمحاولة اتخاذ تدابير إنسانية للحد من هذه الظاهرة ومحاولة تخفيف الخسائر البشرية الناتجة

عنها، هذا وكما نشير إلى مراجع أخرى ساهمت في إثراء هذه الدراسة وهي لا تقل أهمية عن سابقاتها.

تقسيم البحث:

وفقا للمنطلق المنهجي المتبع لمعالجة هذا الموضوع، تم وضع خطة البحث على النحو التالي:

الفصل التمهيدي: تم التطرق في هذا الفصل إلى المراحل التاريخية التي مرت بها الهجرة غير الشرعية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية

تم في الفصل الأول تناول بعض المفاهيم الخاصة بالهجرة الدولية عموما والهجرة الشرعية وغير الشرعية على وجه الخصوص، وكذا بعض المصطلحات المصاحبة للهجرة غير الشرعية كاللجوء والإرهاب والجريمة المنظمة، والعلاقة بينها وبين الهجرة غير النظامية، كما تطرقت لنظرة بعض المدارس الخاصة بالدراسات الأمنية للهجرة غير الشرعية، منها مدرسة كوبنهاغن ، مدرسة باريس والمدرسة التبعية، بالإضافة إلى دراسة للتصورات الجديدة المفسرة للهجرة غير الشرعية، حيث ترى أن الحركة البشرية تميزت بسلسلة من التعقيدات التقنية والثقافية والاجتماعية والتي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الأمني الأوروبي الجديد وتهديد الهجرة بين ضفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات، ويمكن دراستها من خلال التصور السوسيو-اقتصادي، والتصور السيكولوجي للهجرة غير الشرعية.

كما تم التطرق للإطار القانوني الذي خص الدول الأوروبية والإجراءات المتخذة لتقنين هذه الظاهرة تناولتها بالنقاش والحوار باسم الحركة عبر الحدود ، فقد قامت بعقد عدة لقاءات

حكومية وغير حكومية لمحاولة الحد منها. هذا كله دون أن ننسى الدوافع والأسباب الكامنة وراء اتخاذ شباب الضفة الجنوبية لقرار الهجرة بطريقة غير قانونية.

الفصل الثاني:الهجرة غير الشرعية مابين الخطر الأمني والتحدي الإنساني

يوضح هذا الفصل كيف أن الهجرة غير الشرعية واقعة بين مقاربتين، تمثلت الأولى في سياسة الحوار و المجسدة من خلال مسار برشلونة 1995 بسلاله الثلاثة: السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية، وكذلك من خلال الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي من جهة ودول المغرب العربي الثلاثة كل على حدة من جهة أخرى، أما المقاربة الثانية فتتمثل في الإطار الأمني للهجرة غير الشرعية من خلال ارتباطها بمشكلات الاندماج و الأمن والعنصرية التي زادت حدتها بعد أحداث 11 سبتمبر وتفجيرات لندن وباريس، وكيف أن الهجرة السرية اعتبرت خطر أمني على المجتمعات الأوروبية وفي نفس الوقت تحد إنساني يجب أخذه بعين الاعتبار.

الفصل الثالث: الطروحات الدولية المستقبلية

وتضمن هذا الفصل رؤية كل من الدول الأوروبية والأمريكية ودول العالم الثالث و خاصة الجزائر للهجرة غير الشرعية التي تجسدت في المشاريع الجديدة المتخذة من طرف كل دولة.

الفصل التمهيدي

تعد الهجرة في المجال الأورو -مغاربي ظاهرة حيوية ذات أهمية وتأثير بالغ وملموس في المجتمعات الأورو -مغاربية، فبداية كانت الهجرة تحدث من الشمال إلى الجنوب وذلك في إطار الحملة الاستعمارية التي شنتها دول أوروبا على الدول المغاربية (الاستيطان الفرنسي والبريطاني والايطالي)، ويطلق على أولئك المهاجرين (مستوطنين) اسم " الأقدام السوداء" وبعد حصول بلدان المغرب العربي على الاستقلال عاد معظمهم إلى أوطانهم الأصلية، كما أخذت أيضا اتجاها معاكسا من الجنوب نحو الشمال وتعود أساسا إلى المرحلة الاستعمارية، إذ لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى اليد العاملة التي كانت موجودة في مستعمراتها خاصة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكذا في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى غاية منتصف السبعينات، فقد قامت فرنسا بتجنيد المغاربة في جيشها للتعويض على الخسائر البشرية التي لحقت به، من جهة أخرى فان الحرب قد أدت إلى قلة اليد العاملة في المصانع وأماكن عمل أخرى، ولسد هذا النقص تم اللجوء إلى العمالة من جنوب وشرق المتوسط.

ونفس الشيء في فترة ما بعد الحرب إذ لم تعرف تراجعا بل على العكس من ذلك تضاعفت،لأن إعادة إعمار وبناء الاقتصاديات الأوروبية زادت من الحاجة لليد العاملة لتحريك العجلة الاقتصادية الأوروبية، وقد ساعدت الهجرة أوروبا في سد حاجتها من اليد العاملة خاصة في مجال الصناعات الثقيلة مثل البناء والصناعة الإستخراجية (مناجم الفحم)، وما يميز هذه العمالة قبولها بأداء بعض الوظائف الصعبة مثل الحفر والبناء والاستخراج...وكذا الخطيرة والملوثة وبأجور زهيدة.[1]

وفي إطار اتفاقية روما **1957** والرامية لإنشاء سوق أوروبية مشتركة تمكنت الهجرة

(1)غالية بن زيوش ،**الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات** . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2005، ص.57.

المغاربية من الاستفادة من مبدأ حرية تنقل الأجانب حيث شجعت هذه البلدان العمالة المغاربية، والسبب الذي جعل المغاربة يتوجهون إلى أوروبا هو انعدام المشاريع الصناعية وانتشار الأمية، القمع والتقتيل من الاستعمار ولقد كان الشباب الواعي يرفض العمالة على أساس أنها تمدد فترة الاستعمار من خلال تدعيم الاقتصاد الفرنسي ، وعموما فقد تحملت الفئة المهاجرة عبئ في تمويل الثورة التحريرية ، فبالنسبة للجزائر مثلا فان الهجرة قد قلت خلال فترة الخمسينيات ولم يتجاوز عدد المتوجهين إلى فرنسا **100 ألف** في أية سنة، بحيث أن الشباب قد ربطوا مستقبلهم بمصير الثورة في البلاد، ولم يهاجروا، إلا أن عددهم بدأ يزداد تدريجيا بحوالي **100 ألف نسمة** قبل التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار في **مارس**، وابتداء من **1963** فان عدد المهاجرين لم ينخفض عن 200 ألف مهاجر وذلك نظرا للانفراج في العلاقات الجزائرية الفرنسية.[1]

و سنتطرق لهذه الأهمية من خلال مراحل تطور الهجرة كالتالي:

***تطور الهجرة غير الشرعية في المجال المتوسطي** : لقد كانت الهجرة تحدث في البداية من الشمال إلى الجنوب في شكل حركات استعمار وسرعان ما أخذت اتجاها معاكسا ، حيث لجأت الدول الأوروبية الاستعمارية إلى العمالة الموجودة في مستعمراتها خاصة خلال الحربين العالميتين الأولى **(1914-1918)** والثانية **(1939-1945)** [2]،اللتين أفرزتا وضعا جديدا وجدت خلاله كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا وايطاليا نفسها وقد خرجت من الحرب فاقدة لقوتها البشرية وفي حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المتوقع وإعادة إعمار أوروبا ، ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من كل من المغرب والجزائر

---

(1)عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية**. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974، ص 140.

(2) سمير محمد عياد ،"**الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات**" . في:الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، 2008، ص.226.

وتونس (الدول المغاربية) ودول جنوب الصحراء[1] ، فهذه المرحلة من الهجرة هي المرحلة الاستعمارية أين كانت الهجرة حسب حاجات المستعمر لها واحتياجاته لليد العاملة والجند.[2]

أما بخصوص **الهجرة في حوض المتوسط** فقد شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب ، وإجمالا يمكن تقسيم هذه التدفقات الهجرية إلى ثلاث محطات زمنية مترابطة ومتداخلة وهي كالتالي:

المرحلة الأولى:ما قبل 1985: تميزت بحاجة الاقتصاديات الأوروبية الملحة لليد العاملة المكثفة مما جعلتها تفتح أبوابها للعمالة القادمة من دول الجنوب المتوسطي وخاصة في وجه الدول المغاربية كونها كانت تعيش فترة رخاء اقتصادي نتيجة الثورة الصناعية آنذاك ولكن ابتداء من الستينيات أحست الدول الأوروبية بضرورة تنظيم الهجرة إليها وفقا لحاجتها الاقتصادية من خلال اتفاقات تنظم دخولهم سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول (01):الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف حول تنظيم الهجرة:[3]

(1)خليل حسن، **قضايا دولية معاصرة**. ط1 ،بيروت:دار المنهل اللبناني،2007،ص.422.

(2)مسعود حمودة،" **عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال**". مجلة الحقيقة،ع02، جامعة أدرار،مارس 2003،ص.483.

(3)سمير محمد عياد ،**مرجع سابق**، ص.227.

بلدان المغرب العربي / بلدان أوروبا الغربية	الجزائر	المغرب	تونس
فرنسا	اتفاقيات ايفيان 1962	اتفاقيات تنقل اليد العاملة المغربية جوان 1963	اتفاقيات تنقل اليد العاملة التونسية 1973
بلجيكا		فيفري 1974	1969
ألمانيا		جوان 1963	1970

هذا الجدول من إعداد الطالبة وفقا للمعطيات المتوفرة

بعد أن نالت كل من المغرب تونس استقلالهما (**1956**) وتلتهم الجزائر (**1962**)، زادت نسبة التدفق للهجرة غير أنها تميزت بكونها كانت في مجملها شرعية. [1]

في هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية لا تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من العمالة القادمة "من الجنوب"، كما أن الدول الأوروبية نفسها كانت متحكمة في حركة تدفق المهاجرين عبر قنوات **التجمع العائلي***[2] التي ازداد من خلالها عدد الأجانب في الدول الأوروبية ، فهذا الأخير أحدث مايسمى بـــ" **الجيل الثاني**"** من المهاجرين[3] ، وهو ما ميز

(1) مسعود حمودة ،**مرجع سابق**، ص.483.

(2)خليل حسن، **مرجع سابق**، ص.422.

*ظاهرة **التجمع العائلي** تتمثل في دخول الأجانب إلى الدول الأوروبية بحجة الالتحاق بفرد من العائلة.

** **الجيل الثاني** يعني أبناء الأجانب المولودين أو الناشئين في دول الاستقبال.

(3)رقية العاقل،**إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط. مرجع سابق**، ص.27.

هذه المرحلة حيث أن المهاجر الجنوبي تمكن من فهم قواعد اللعبة في دول الشمال وصار يطالب في حق دخول أبنائه المدارس الحكومية ، وبداية بلورة الخطابات الحقوقية للمهاجر، كل هذه العناصر قامت بتحفيز المهاجرين في دول الجنوب على الالتحاق بنظرائهم في الشمال ، ويبدو أن الكثير منهم استفاد من غفلة الأنظمة الأمنية الأوروبية في هذه المرحلة بالذات .[1]

فهجرة الأسرة بكاملها تمثل نسبة كبيرة من المهاجرين إلى الدول المتقدمة تتراوح بين **34%** من إجمالي المهاجرين إلى المملكة المتحدة و**70%** إلى فرنسا [2]، غير أنه مع نهاية السبعينيات ، ونتيجة لتأزم الأوضاع الاقتصادية العالمية على أثر الأزمة البترولية لسنة **1973** فقد قامت الدول الأوروبية بإعادة تقييم سياسات الهجرة وذلك بتضييق الخناق عليها من خلال توقيف كلي لتجديدات رخص العمل وغلق حدودها مما أحدث زيادة وارتفاع في التجمع العائلي من جهة ، وأدى ببعض المهاجرين المؤقتين للرجوع إلى دول انتماءاتهم ، في حين سعى أغلبية المهاجرين الآخرين الذين رفضوا العودة إلى دولهم الأصلية وهذا نظرا للظروف الاقتصادية المزرية إلى تمديد فترة إقامتهم أي البقاء بكل الطرق[3]، وهو ما أفرز عنه ظهور ظاهرة جديدة طفت على السطح وهي الهجرة غير الشرعية أو السرية سواء كانت عن طريق تجاوز فترة الإقامة المسموح بها أو من خلال الدخول بطريقة عير قانونية.[4]

فأهمية الهجرة في هذه المرحلة تبرز من خلال مساعدة أوروبا على مواجهة حاجتها

---

(1)خليل حسن، **مرجع سابق**، ص ص.422-423.

(2) سمير رضوان،"**هجرة العمالة في القرن 21". السياسة الدولية**،المجلد41،ع 165، يوليو2006، ص.47.

(3)رقية العاقل،**مرجع سابق**،ص ص.27-28.

(4)مسعود حمودة،**مرجع سابق**، ص.483.

من اليد العاملة خاصة في مجال الصناعات الثقيلة والبناء والصناعات الإستخراجية ،أما المهاجرين من دول جنوب المتوسط فقد مكنتهم الهجرة من الحصول على مستوى من الوعي السياسي والنضالي بفضل احتكاكهم بالنشاط السياسي والنقابي السائد في أوروبا .ومن الناحية الاقتصادية فقد ساهموا في تنمية اقتصادياتهم الوطنية بفضل التحويلات المالية سواء خلال فترة الكفاح المسلح أو بعد الاستقلال.[1]

المرحلة الثانية : من1985-1995 : تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين ، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد منهم (الشرعيين)[2]،هذا الوضع جعل أوروبا تشدد المراقبة على ظروف السكن للمهاجرين المرشحين للتجمع العائلي من خلال قانون **25 جويلية 1985** الخاص بتصحيح العقوبات ضد العمل السري ، وكذا تصعيب شروط الدخول إلى الدول الأوروبية خاصة منها فرنسا وألمانيا كقانون فرنسا **9 سبتمبر 1986** مثلا .[3]

ومقابل هذا الوضع الاحترازي تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة تجاه دول الشمال ما أدى إلى إغلاق الحدود ، ففي **19 جوان 1995** ومع دخول اتفاقية "**شنجن**" الموقعة بين كل من فرنسا وألمانيا ولكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الفضاء الأوروبي، لكن مع دخول كل من اسبانيا والبرتغال إلى هذا الفضاء اتخذت قضية الهجرة أبعادا غير متوقعة ، خصوصا بعد لجوء السلطات الاسبانية إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أية عملية هجرية جديدة ، وذلك في محاولة

---

(1)سمير محمد عياد ،**مرجع سابق**، ص.226.

(2)خليل حسن، **مرجع سابق**، ص.423.

(3)رقية العاقل،**مرجع سابق**، ص.28.

لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.[1]

ونظرا لهذه الإجراءات المتشددة فإنه في هذه المرحلة تزايدت حدة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتكاثفت – خصوصا منذ بداية التسعينيات – هذه الأخيرة كانت نتاج التطور الذي عرفته تشريعات الدول الأوروبية بخصوص المهاجرين مما أدى إلى تحول الهجرات الشرعية الموافقة للقوانين المسطرة بين الدول إلى هجرات غير شرعية خاصة التي تنطلق من منطقة المغرب العربي حيث بقي عددهم يزداد لينتقل من **1.3 مليون** مهاجر سنة **1983** إلى**2.7** مليون سنة**1993** [2]،غير أن مرتكبيها لم يكونوا كلهم من أصل مغاربي فالكثير منهم آتون من دول جنوب صحراء إفريقيا ، ومن إفريقيا الغربية (مالي ، بوركينافاسو ، غينيا ، نيجيريا، كوت ديفوار، النيجر ...) وغيرهم من الدول الممتدة إلى جنوب إفريقيا ، جاعلين بذلك من دول المغرب دول مصدر، عبور، واستقبال في آن واحد .[3]

غير أن الأمر الذي دفع بالدول الأوروبية إلى زيادة الاهتمام بهذه المنطقة (منطقة دول المغرب العربي) وبالتدفقات الآتية منها هو اهتمام وسائل الإعلام بها وربطها بظاهرة الإرهاب أو الجماعات الأصولية التي ظهرت في دول الجنوب خلال هذه الفترة ، وامتداد نشاطها وتأثيرها إلى أوروبا ، حيث أصبحت الهجرة في بداية التسعينيات جريمة مثلها مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي وهو ما جعلها تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.

---

(1)خليل حسن، **مرجع سابق**، ص.423.

(2)رقية العاقل،**مرجع سابق**، ص ص.32-33.

(3)**المرجع نفسه** ، ص. 29.

المرحلة الثالثة:مرحلة ما بعد 1995: أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا لجأت من خلاله الدول الأوروبية إلى نهج سياسة أمنية مشددة عبر تنفيذ مقررات **"القانون الجديد للهجرة"** والذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة التجمع العائلي [1] ،هذا الأخير الذي أدى إلى تزايد في نسبة النساء المهاجرات من الجنوب المتوسط إلى شماله حيث تجاوزت نسبة الهجرة النسوية في العالم **48%**من نسبة المهاجرين ، وأصبحت الهجرة الاقتصادية النسوية باتجاه دول الإتحاد الأوروبية ظاهرة متفشية، فالمرأة المهاجرة أصبحت تترك وطنها لتحسن وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية على حسابها الخاص وليس فقط للالتحاق بزوجها[2].

كما قامت الدول الأوروبية كذلك بإبرام اتفاقيات مع دول الجنوب خاصة بترحيل المهاجرين غير الشرعيين وكذلك من أجل الحد من هذه الظاهرة (الهجرة غير الشرعية) التي تفاقمت نتيجة سوء وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول ومن بينها اتفاقية برشلونة **1995**،فبالرغم من أن ظاهرة الهجرة في منطقة غرب المتوسط قديمة إلا أنها عرفت أوجها خلال مراحل متعددة لتصبح في السنوات الأخيرة لعبة سياسية وانتخابية بيد الدول الأوروبية .[3]

فالهجرة إلى دول الغرب لم تعد ليبرالية (اقتصادية) الطابع كما كانت في العقود السابقة أي خاصة بالعرض والطلب وتفاعلهما التلقائي والطبيعي ، بل تدخلت عوامل انتقائية أو تمييزية في اختيار المهاجرين المرشحين وبصفة خاصة من الدول العربية والإسلامية

---

(1)خليل حسن، **مرجع سابق**، ص.423.

(2)رقية العاقل،**مرجع سابق**، ص.28.

(3)عبد الحميد براهيمي،**المغرب العربي على مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**. ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص.132.

نتيجة التسييس المبالغ فيه لهذه الظاهرة ، فتم التركيز على الهجرة الانتقائية مما جعل الاعتبارات العرفية والدينية تلعب وبشكل غير معلن دورا هاما في اختيار المهاجرين.

غير أنها لازالت تلعب بالرغم من كل شيء دورا هاما في اقتصاديات الدول الغربية، وفي إعادة التوازن النسبي إلى معادلة التركيبية السكانية ، فدول الإتحاد الأوروبي بصفة خاصة تعاني من تراجع نسب النمو السكاني ، وتتوقع المفوضية الأوروبية أن تصل نسبة المسنين في قوة العمل الأوروبية إلى **32%** من إجمالي السكان في الوقت الذي ستنخفض فيه نسبة الشباب فيها بمقدار **18%** من إجمالي عدد السكان في الاتحاد الأوروبي عام **2050**.

ولهذا فإن المجتمعات الأوروبية سوف تحتاج في المستقبل إلى مهاجرين يمدونها بالشباب العامل والمنتج ، والذين بدونهم لن يكون في الإمكان، ليس فقط مواصلة العمل والإنتاج بل أيضا توفير مخصصات التقاعد والرعاية الاجتماعية لكبار السن، ولهذا قامت بتشجيع **الهجرات الانتقائية** ومنه تنامي ظاهرة جديدة تمثلت في **هجرة العقول والكفاءات وأصحاب المهارات الرفيعة** خاصة من الدول العربية .[1]

فالحقائق الميدانية والبيانات العلمية تسلط الضوء بطريقة موضوعية على مشكلة الهجرة المغاربية والتي تشكل جزء من قلق الماضي والحاضر ولا تزال تداعياتها ترسم صورة قائمة لملامح المستقبل. [2]

---

(1)مصطفى عبد العزيز مرسي،" **متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم".** شؤون عربية،ع 141،2010، ص ص.101-102.

(2)مسعود حمودة، **مرجع سابق**، ص.483.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للهجرة غير الشرعية

لقد شكل عالم ما بعد الحرب الباردة أرضية خصبة لتنامي النقاشات النظرية بشكل كبير حول مفهوم الأمن ،بما ينسجم وطبيعة التوجهات الديناميكية المعاصرة،حيث تمكنت الطروحات الحديثة بما فيها النظرية النقدية للأمن من تقديم بدائل فيما يخص الموضوع المرجعي ،فلم تعد الدولة هي محور التركيز في الدراسات الأمنية بل أصبح الاتجاه نحو الفرد باعتباره وحدة التحليل الأساسية وما على الدولة سوى ضمان أمنه و رفاهيته. فمفهوم الأمن تطور وأصبح يتجه نحو الإنسان بشكل أساسي من خلال طرح مفهوم مستحدث وهو مفهوم الأمن الإنساني وترابطه بكل من الأمن المجتمعي والأمن العالمي، بعدما كان تقليديا مقتصرا على المسائل العسكرية التي تمس أمن الدولة.[1]

فالمفهوم الجديد جاء متزامنا مع التحديات والتغيرات التي طرأت على أمن الدول الأوروبية حيث احتوى على أبعاد اقتصادية وبيئية واجتماعية ، واستطاع التعامل مع القضايا والتحديات التي واجهت هذه الدول ومنها الهجرة في أوروبا التي أصبحت مرجعية لتحليل المسائل الأمنية ، فلم يعد ممكنا الحديث عن الأمن دون الإشارة إليها في إحدى دلالاتها ، فالهجرة تحمل كل المشاكل الاجتماعية والسياسية ، وتندرج هذه الأخيرة ضمن خانة الأمن المجتمعي ، [2] أو ما يعرف حسب جوزيف ناي بالأمن الناعم الذي يندرج فيه كل التحديات والتهديدات غير العسكرية وغير المباشرة التي تواجه الدول مثل: التحديات الصحية ، التهديدات العابرة للحدود كمشكلة الهجرة غير الشرعية واللاجئين، والجرائم المدنية (غسيل الأموال ، القتل ، تهريب المخدرات ، والجريمة المنظمة ...). على عكس الأمن الخشن الذي يميزه الطابع العسكري للأمن التقليدي حيث تكون فيه التهديدات

(1) جميلة علاق،خيرة ويفي ،**"مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"**.في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008 ، ص.316 .

(2) عبد النور بن عنتر،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري.مرجع سابق** ، 2005،ص120.

مباشرة .[1]

المبحث الأول:الإطار ألمفاهيمي للهجرة غير الشرعية

في سبيل معرفة وتحليل هذه الظاهرة أكثر(الهجرة بكافة أشكالها) نوجز فيما يلي أهم المفاهيم عن الهجرة الدولية و الهجرة غير الشرعية وكذا بعض المصطلحات المصاحبة لها.

المطلب الأول: الهجرة الدولية،الهجرة الشرعية وغير الشرعية

الهجرة تتعدد تعاريفها وهذا لتعدد جوانبها و اختلاف أهدافها وأغراضها، فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي فإن الموسوعة الحرة **WIKIPEDIA** تعرفها بأنها "أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر، وذلك بنية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة، أطول من كونها زيارة أو سفر".

أما الموسوعة السياسية فلقد عرفتها على أنها "كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة".

و حسب الأستاذ **m .tribalat** "فإن للهجرة مفهومان أحدهما عام يعني الحركة أو الفصل الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل ، والآخر خاص يعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم ". [2]

ومن بين التعاريف التي تعتمد على معيار دوافع الهجرة نجد المعجم القانوني الذي يعرفها بأنها: " العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد

---

(1) سليمان عبد الله الحربي،" **مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته".**المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 19، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2008،ص12 .

(2) سمير محمد عياد،"**الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات**" . في:الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة،2008، ص .220.

عمل في البلد المستقبل".

وتعني **الهجرة بصفة عامة** :" الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة ، ويستثنى من ذلك الزيارة للسياحة أو العلاج أو خلافه ، وقد تكون هذه الهجرة من دولة إلى دولة أو من قارة إلى قارة فتسمى ‹هجرة دولية›."

وتعد هجرة البشر من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان ، حيث كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض على الفرد الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالمجاعات والفقر ، الزلازل والفيضانات ، وانتشار الأمراض ، والحروب خاصة الحروب الأهلية ، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى .[1]

كما تعرف **الهجرة** على أنها "انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول "، وتنقسم الهجرة إلى نوعين :

- **الهجرة الداخلية** : وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة، وهذا النوع من الهجرة لا يتطلب تأشيرات أو أذونات مسبقة للانتقال من منطقة إلى أخرى داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة.
- أما **الهجرة الدولية** (الهجرة الخارجية) فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة .[2]

أما **تقرير التنمية البشرية** لسنة **2009** بعنوان **"التغلب على الحواجز:قابلية التنقل البشري و التنمية"**، فيعرف الهجرة الدولية على " أنها تشير إلى التحرك البشـــري عبـــر

(1)عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة**.الرياض:جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008، ص.15.

(2)**المرجع نفسه** ، ص. 16.

الحدود الدولية والذي ينجم عنه تغيير في بلد الإقامة المعتادة".

و يشير التقرير إلى أن **المهاجر** هو " الفرد الذي غير محل إقامته المعتاد إما بالعبور لأحد الحدود الدولية، أو بالتحرك إلى منطقة أو مقاطعة أو بلدية أخرى داخل البلد المنشأ الذي ينتمي إليه". ولقد أشار التقرير كذلك إلى المهاجر النازح والمهاجر الوافد:

فالمهاجر النازح ينظر إليه باعتباره مهاجرا من منظور البلد المنشأ، أما **المهاجر الوافد** فينظر إليه بوصفه مهاجرا في بلد المقصد .[1]

كما يعرف لنا الكاتب **P. George المهاجر** بأنه " الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها".

أما **الهجرة من منظور المعيار القانوني** فإننا نجد أن المهاجر يعني الشخص المقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية غير جنسية الدولة التي يقيم بها [2].هذا التعريف يجمع بين مفهوم المهاجر والأجنبي في حين أنهما مختلفان.

فمفهوم **الأجنبي** هو ذو أساس قانوني ضيق يعتمد على معيار الجنسية في حين أن مفهوم **المهاجر** أوسع ، **فالأجنبي** هو الشخص الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يقيم بها، واعتمادا على معيار الجنسية فإن **المهاجر** الذي له جنسية دولة الإقامة لا يكون أجنبيا ولكن يبقى مهاجرا، وهكذا فإنه ليس كل مهاجر أجنبي إذا تحصل على جنسية دولة الإقامة، كما أنه ليس كل أجنبي مهاجرا كما هو الحال بالنسبة للسائح مثلا أو المسافر في مهمة عمل.[3]

---

(1)البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة **لتقرير التنمية البشرية 2009 :"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية "**. تر:أمل الترزي ، القاهرة :مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ،2009، ص . 15 .

(2)سمير محمد عياد ،**مرجع سابق**، ص. 221 .

(3) غالية بن زيوش ،**الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات** . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2005، ص.16 .

ويشـــير **Stéphane de Tapia** فـــي كتابـــه **« Système migratoire euro-méditerranéen »** بأن الهجرة الدولية كباقي الهجرات الداخلية فهي "فعل اقتصادي بقدر ما هو اجتماعي فالفرد يهاجر من أجل العيش اللائق وخلق شركة ،بناء مســكن، وتــوفير مستقبل آمن لعائلته ، وباختصار الهجرة من أجــل تحقيــق الرفاهيــة والأمــان والعــيش بكرامة".[1]

ويمكن تعريف **الهجرة عموما** بأنها: "عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة." وباختلاف دوافع الهجرة تختلف أنواعها:

- الهجرة العمالية : وهي ذات الدوافع الاقتصادية وتسمى بهجرة العمالة.
- الهجرة السياسية : وهي ذات الدوافع السياسية والأمنية وتسمى باللجوء.
- الهجرة السكانية : وهي ذات الدوافع الديمغرافية .[2]

وهناك أنواع حديثة للهجرة كالهجرة السرية أو غير القانونية، وهجرة الأدمغة وهي متعددة الدوافع والآثار.

فالهجرة في أبسط معانيها تعني "حركة الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا أم أمنيا" [3] ، وهي تصنف حسب مشروعيتها أو قانونيتها إلى الهجرة الشرعية و غير الشرعية .

فالهجرة الشرعية تعرف بأنها: "الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلة".

---

(1)Stéphane de Tapia ,**système migratoire euro-méditerranéen**. Constantine: média-plus,2008, p.22 .

(2)سمير محمد عياد ،**مرجع سابق**، ص. 221 .

(3) عبد النور ناجي ،"**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**" . في ملتقى قسنطينة ،2008، ص.119 .

وتحدث **الهجرة الشرعية** بين البلدان التي لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة ، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.[1]

فإذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساسا بالاندماج وتمتع المهاجرين بكافة الحقوق وفقا للقوانين المحلية والدولية ، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية .

فالهجرة تتعدد دلالاتها بين الهجرة السرية ، الهجرة غير الشرعية ، الهجرة غير القانونية ، الهجرة غير النظامية، فمفهوم الهجرة غير الشرعية هو إطار شامل لكل هذه الحالات التي تترتب عنها هذه الظاهرة والتي تعني "**انتقال فرد أو جماعة** من مكان إلى آخر **بطرق سرية** مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا "، أما المصطلح المتداول فهو " **الحرقة**" ومعناه "حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال". [2]

إذا **فالهجرة غير الشرعية** تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وتعاني غالبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير الشرعية، وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.[3]

(1)عثمان حسن محمد نور، **مرجع سابق**، ص.17.

(2)عبد النور ناجي، **مرجع سابق** ، ص.119.

(3)عثمان حسن محمد نور،ياسر عوض الكريم مبارك، **مرجع سابق**، ص.17.

هناك تعريف خاص **بالمهاجرين غير الشرعيين** :" وهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدين بها والخاصة بدخول وإقامة الأجانب ".[1]

عموما يمكن تعريف **الهجرة غير الشرعية** على أنها تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظرا لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة[2]، وتعتبرها **المفوضية الأوروبية** بأنها ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات دول ثلاث: يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات ،وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد . [3]

ونظرا لوضع المهاجر السري فإنه يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين منهم :

- الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني.
- الأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطرق قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية كبعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.[4]

---

(1)سمير محمد عياد ،**مرجع سابق**، ص. 221 .

(2)هشام بشير ،"**الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها**". السياسة الدولية ،ع 179، جانفي 2010، ص.170.

(3)عبد النور ناجي، **مرجع سابق** ، ص.119.

(4)عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **مرجع سابق**، ص.18.

- الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها .
- الأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل .[1]

و تعد الهجرة غير النظامية أو غير القانونية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر من أكثر البلدان تأثرا بها، فهذه الظاهرة اكتست أهمية بالغة في حوض البحر المتوسط نظرا لاهتمام وسائل الإعلام بها، وأصبحت تشكل رهانا أساسيا في العلاقات بين الضفتين.[2]

كما اعتبرت المهدد الأكبر لاستقرار الدول الأوروبية اجتماعيا، اقتصاديا، و حتى سياسيا وأمنيا، هذا النوع من الهجرة أخذ منحى تصاعدي مع بداية الألفية الثالثة، حيث أصبحت دول الشمال تتخوف من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين الذين ينفذون إليها بشتى الطرق، وأهم هذه الطرق أو الوسائل هي وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، هذا بالرغم من المخاطر التي يجابهونها و على رأسها مفاجآت البحر و ظروفه، وكذا إمكانية الاعتقال و الحبس و العذاب الجسدي و النفسي في حالة النجاح في الوصول إلى الجهة الأخرى.[3]

بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المهاجرين يلجؤون إلى أساليب أخرى كذلك منها **التعاقد** مع شركات التهريب، التسلل من خلال الحدود ، الزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، ومن جهة أخرى يقوم البعض الآخر باستخدام الوثائق و الجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول

---

(1)**"ظاهرة الهجرة غير الشرعية"**. قسم البحوث والدراسات ، من موقع 3w.aljazeera.net ، في:2010/07/09 .

(2)عبد النور ناجي، **مرجع سابق** ، ص.119.

(3) محمد غربي،" **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط". دفاتر السياسة و القانون**،العدد الأول،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009، ص.96.

عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة و بطاقات الضمان الاجتماعي و بطاقات عبور الحدود.[1]

وفي هذه الحالة تصبح إقامتهم غير مشروعة مما قد يعرضهم لكثير من الأخطار،كما هو حال المهاجرين غير الشرعيين في دول الإتحاد الأوروبي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، حيث تنشط حركات التهريب للأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل لتحسين أوضاعهم، فصعوبة الاندماج وقلة الدخل وظروف العمل الصعبة خاصة بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين يؤدي بهم إلى الارتباط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالجريمة بكافة أشكالها، متزامنا هذا مع ظهور ظاهرة الإرهاب والتسليم بالعلاقة المباشرة للهجرة غير الشرعية بها من طرف دول الضفة الشمالية، وهذا ما سنتناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني:المصطلحات المتداخلة مع الهجرة والعلاقة بينها

- **التهريب البشري:**

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية مع تطور سيادة الدول على أراضيها و معابرها البرية والبحرية، وقد نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة وذات معدلات الفقر المرتفعة. ويعني **تهريب المهاجرين** " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى". [2]

تقوم بالتهريب البشري عصابات تبحث عن الأرباح الطائلة مستغلة الأزمات الاقتصادية والحروب و الكوارث التي تصيب المجتمعات الفقيرة وبعض الدول النامية، حيث

(1) عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **مرجع سابق**. ص ص.17.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص.18-19.

أن عمليات تهريب المهاجرين و راغبي السفر بالطرق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعا جديدا من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتست أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، حيث انتهزت مافيا "**التسفير**" الفرصة لممارسة الاتجار بالبشر. فحسب تقارير الأمم المتحدة، تحاول المنظمات الإجرامية تهريب مليون شخص سنويا بإجمالي أرباح نحو4 مليارات دولار سنويا.[1]

وللتهريب البشري "**نشاط فردي**" و آخر "**مهني منظم**"، فالنوع الأول يقوم به شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية والتجارية من دون علم إدارة و ملاحي السفن، معتمدين في ذلك على السباحة للتسلل إلى السفن أثناء عمليات الشحن والتفريغ. أما النوع الثاني من التهريب البشري فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة ، ومن عملوا في وكالات السفر والسياحة وشركات النقل البري والبحري .

وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش من قبل رجال الحدود مقابل مبالغ مالية دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب التي يتعرض فيها المهاجرون أحيانا للغرق وسط البحر بسبب الأعداد الكبيرة التي تحملها القوارب التي تعرضهم للإرهاق والمرض، ويلعب المهربون دورا في الابتزاز والاستغلال للظروف الاقتصادية المتردية التي يعاني منها طالبوا الهجرة غير الشرعية. [2]

فالتهريب البشري حسب مدير عام منظمة الهجرة العالمية "**برونسون ماكينلي**" هو

(1) هشام بشير، **مرجع سابق** . ص.171.

(2) عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **مرجع سابق**. ص. 19 .

انتهاك قوانين الهجرة في البلدان من جانب الضحية ومن يقومون بعملية التهريب. [1]

العلاقة بين اللجوء والهجرة

أكدت معظم الدول والمنظمات الإقليمية التزامها باتفاقية **1951** وبروتوكول **1967**، كونهما يشكلان النظام الدولي الخاص بحماية اللاجئين . ورغم مرور أكثر من نصف قرن منذ إقرار اتفاقية **1951** ، إلا أن وضع اللاجئين ما يزال يواجه تحديات عديدة تتمثل في التوفيق بين التزامات الدول بموجب الاتفاقية والمشكلات الناشئة عن الطابع المختلط بين الهجرة وإساءة استخدام نظام اللجوء، وزيادة تكلفة اللجوء ونمو معدلات تهريب الأشخاص و الاتجار بهم وارتباط ذلك بالجريمة . ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما (في المقام الأول) مفوضية شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة. [2]

ولقد شهدت العقود الأخيرة ، تراجعا في فرص الهجرة الدولية القانونية ما جعل غير اللاجئين يحاولون دخول الدول عن طريق باب اللجوء خاصة عندما يكون هذا الباب هو الباب الوحيد المشرع لدخول الدول والبقاء فيها ، ولهذا فإن الحكومات تطالب بضرورة تحسين فهم وإدارة العلاقة بين اللجوء والهجرة بالقدر الذي يتسق وولاية المفوضية بغية إسباغ الحماية الدولية على من يستحقها ، وفي الوقت نفسه ينبغي للحكومات تمكين الراغبين في الهجرة من الحصول على خيارات أخرى غير استخدام بوابة اللجوء، حتى لا يقع راغبي الهجرة في قبضة المتاجرين بالبشر وعصابات التهريب البشري .

---

(1) سوسن حسين، **"الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية".** لقاء مع: **برونسون ماكينلي**، مدير عام منظمة الهجرة العالمية، السياسة الدولية،ع 165، جويلية 2006، ص.90.

(2)عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **مرجع سابق.** ص.21.

ويلاحظ أن الإجراءات التي تقوم بها بعض الدول للحد من الهجرة غير الشرعية قد تمنع بعض اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية ،لأن معسكرات اللاجئين تضم أشخاصا ليسوا بحاجة لتلك الحماية لهذا السبب تؤكد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الإجراءات المتخذة للحد من الهجرة غير الشرعية يجب أن لا تمنع اللاجئين من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى، كما تؤكد المفوضية ضرورة الحد من الطلبات التي لا أساس لها من الصحة والتي تقدم من قبل بعض المهاجرين غير الشرعيين للحصول على حق اللجوء.[1]

فاللجوء الذي لديه دوافع سياسية يتضمن كذلك جوانب اقتصادية واجتماعية، حيث أن اللاجئ عندما يحصل على حق اللجوء في دولة معينة فإنه بحاجة للحصول على عمل والعيش مع أسرته، مما يتطلب هجرة أسرته إليه وهذا يدخل ضمن التجمع العائلي.

و لقد تجاوز دستور المنظمة الدولية للهجرة هذا الإشكال الخاص بالتمييز بين الهجرة واللجوء، عندما نص على أن الهجرة الدولية تعني أيضا بالإضافة إلى هجرة اليد العاملة، هجرة اللاجئين والأشخاص المنتقلين والأشخاص الآخرين المرغمين على مغادرة بلدهم والذين هم في حاجة إلى خدمات دولية للهجرة. [2]

علاقة الهجرة بالإرهاب:

إن أحداث **11 سبتمبر** قد نقلت المتوسط وخاصة ضفته الجنوبية إلى أولويات الاهتمام الأوروبي والأمريكي حيث أصبح الإرهاب والهجرة من أكثر العوامل حساسية على الأمن الدولي.[3]

---

(1) **المرجع نفسه**، ص ص.22-23.

(2)غالية بن زيوش، **مرجع سابق**،ص ص.15-16.

(3)عبد النور ناجي، **مرجع سابق** ، ص.119.

ولقد اتفقت مختلف المحافل العالمية والمنظمات الدولية والمجموعات الإقليمية كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي والجامعة العربية على أن ظاهرة الإرهاب تشكل تهديدا و تحديا كبيرا للمجتمع الدولي يجب محاربته، فهي تعتمد على العنف واستعمال القوة وتفويض سلطة الدولة وتهديد الأشخاص والممتلكات، وفي هذا الشأن يذهب الباحث **جيرارد شاليياند** إلى اعتبار الإرهاب على أنه" عنف مبيت يستجيب لدوافع سياسية تمارسه مجموعات سرية على غير المقاتلين، و يأتي من داخل الدولة أو من خارجها"، وعليه فالإرهاب ظاهرة فوضوية لا تستند إلى أهداف سياسية، و إنما يكون غير ذا أهداف واضحة باستثناء الاستيلاء على الأموال والمنافع الاقتصادية.[1]

فالإتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية في مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، و بالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية، وهذا التخوف تولد لدى الدول و المجتمعات، و النخب الأوروبية ودعمته وسائل الإعلام.

فالأوروبيون يرون أن المغاربة غير أوروبيون وبالتالي غير قابلين للاندماج، وغير قابلين للمراقبة بحيث يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية، وهم يدينون بالإسلام نقيض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطر على المجتمعات الغربية.

كما ربطت النخب السياسية اليمينية في أوروبا الهجرة بالتطرف الإسلامي و الأزمة السكانية في الجنوب، حيث أصبح يدرك التهديد الإسلامي من زاوية نقل الفوضى و عدم الاستقرار الداخلي لدول جنوب المتوسط نحو المجتمعات الأوروبية عبر القنوات الهجرية، فانتشار ظاهرة الاغتراب بين الفئات المغاربية المهاجرة و مشاكل الاندماج، يجعل هذه الفئات قابلة للتسييس من قبل الحركات الإسلامية والتيارات الدينية والتي ظهر تأثيرها في زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في أوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة وبذلك تصبح

(1)محمد غربي،" من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن:حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط".**مرجع سابق**، ص.95.

الهجرة مرتبطة بهذه الحركات الإسلامية.[1]

علاقة الهجرة بالجريمة:

إن المجتمع الدولي يعتبر الجريمة المنظمة أكثر الجرائم فتكا بالدول واقتصادياتها، لأنه يمس بالاقتصاد مباشرة وبالقدرات المادية والمالية للأمم، فلقد تجذرت هذه الجريمة مع الانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة، حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة وتقيم تحالفات مع قوى فتاكة من أجل تسهيل نشاطها وانتشارها،فهي بذلك لا تتوانى في استخدام وسائل التخويف و الاختطاف والترهيب و الابتزاز بالتعاون مع مجموعات أخرى، توفر لها وسائل النقل والتسليح والاتصال.

ولقد عرفت **الشرطة الدولية (الأنتربول) الجريمة المنظمة** بأنها " كل جمعية أو تجمع لأشخاص يتعاطون عمل غير مشروع ومتواصل وهدفها الأول تحقيق أرباح و فوائد دون أي التفات إلى الحدود الوطنية".[2]

وتعرف **الجريمة المنظمة** كذلك بأنها" الجريمة التي يمارسها **تنظيم مؤسسي** يضم عددا كبيرا من الأفراد المحترفين ، يعملون في إطاره وفق نظام لتقسيم العمل و تولي مراكز القيادة بالغة الدقة والتعقيد والسرية، ويحكمه **قاموس شديد** القسوة يصل إلى حد القتل أو الإيذاء الجسدي على من يخالف أحكامه، و يأخذ التنظيم **بالتخطيط الدقيق** في ممارسة أنشطته الإجرامية التي قد تمتد عبر الدول، وغالبا ما تتسم بالعنف وتعتمد على **إفساد بعض الموظفين** و **كبار شخصيات الدولة**، و تهدف إلى **تحقيق أرباح طائلة** ،ويتربع على قمة التنظيم **رئـــيس واحد** يديـــن له الجميع بالولاء المطلـــق والطاعة العمياء، وكثيرا **ما يستمر**

---

(1) مصطفى بخوش،**"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"**.ملتقى قسنطينة،2008، ص ص.8-9.

(2)محمد غربي، **مرجع سابق**، ص.96.

التنظيم قرون عدة بعد أن **يتعاشر معه** المجتمع **خوفا من بطشه وطلبا لحمايته**".[1]

وعليه فالجريمة المنظمة تعتبر أيضا ظاهرة عابرة للحدود لا تستثني في تعاملاتها أي فضاء أو إقليم، ومن بين أنشطتها نجد جريمة غسيل الأموال وتهريب المخدرات و الأسلحة والمعادن الثمينة والتحف الأثرية،و تهريب البشر وتجارة الرقيق، وتهريب المواد النووية والهجرة السرية.[2]

فالهجرة السرية وفي إطار علاقتها بالجريمة المنظمة تشكل خطرا على استقرار ونمو الدول الأوروبية ، وهذا نظرا لما تحمله من مخاطر عبور فئات غير سوية ، إضافة إلى انخراطها في الحياة السرية ضمن هذه المجتمعات مما يجعلها فريسة سهلة في يد الشبكات التي تتعاطى مختلف الأساليب غير الشرعية في كسب قوتها واستمرارها خصوصا تهريب المخدرات والمتاجرة فيها، حيث شكل النشاط غير المشروع سنة **1998 ،2%** من الناتج الإجمالي العالمي حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، كما أن العائدات المالية الناتجة عن المتاجرة في المخدرات تقدر ما بين **300- 500 مليار دولار** سنويا ، وهو ما يفسر لجوء الجماعات التي تنشط في الخفاء إلى الاستفادة من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[3]

---

(1)لواء/د.محمد فتحي عيد، **الإجرام المعاصر**.د.م.ن ، د.ت، ص.96.

(2) محمد غربي، **مرجع سابق**، ص.97.

(3)محمد غربي،"**الدفاع والأمن:إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية**".ملتقى جامعة قسنطينة،2008، ص ص.256-257.

المبحث الثاني:المقاربات النظرية للهجرة غير الشرعية

سنحاول من خلال هذا المبحث أن نتناول الإطار النظري والمقاربات النظرية المفسرة لهذه الظاهرة ونحددها في ثلاث مدارس : مدرسة كوبنهاغن ، مدرسة باريس ، ومدرسة التبعية .

المطلب الأول: مدرسة كوبنهاغن

يشير الباحث "**إدوارد مورتيمير**" عند دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقاتها مع دول جنوب المتوسط، إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية، وصارت ترتبط بموقع كل دولة ، ففي وسط و شمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الإتحاد السوفياتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب و جنوب القارة الأوروبية هو أن التهديد يأتي أساسا من جنوب المتوسط، و يوضح الباحث أن **« التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب،وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة».**[1]

فمفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلف اختلافا جذريا عن المفهوم الذي اعتمد على الأمن الأحادي الاتجاه، إذ كان التركيز السائد منصبا على الأمن العسكري باعتبار القوة العسكرية هي القادرة على تأمين حدود الدولة و الحفاظ على سلامة أراضيها و تحقيق الاستقرار الداخلي.

فالأمن المعاصر هو "الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع

(1) مصطفى بخوش، **مرجع سابق** ، ص.10.

معانيه ، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، فالفكرة الجديدة اليوم هي أن أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن على الآخرين ".[1]

فالأمن الشامل أو العالمي هو الذي يخص الأفراد في جميع أنحاء العالم وهذا حسب المنظور النقدي حسب مدرسة "**كوبنهاغن**" للسلام عن طريق المفكر "**Barry Buzan** ".[2]

فهذا المفهوم الأخير يدل على توسيع مفهوم الأمن الذي تطرق له "**Barry Buzan** "إثر دخوله إلى معهد كوبنهاغن* في **1988** كمدير أحد المشاريع البحثية للمعهد والمعنون بـــ: "**السمات غير العسكرية للأمن الأوروبي**"، تلاه بعد ذلك التحاق **Ole Weaver** بالمدرسة واشتراكه مع بيوزان وتأليف سلسلة من البحوث النظرية. فمن خلال عدة لقاءات طور هؤلاء المنظرون برنامج بحثي في الدراسات الأمنية بديل للمفاهيم والأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية التي هيمنت على طريقة مفهمة الأمن .[3]

فبالنسبة **لبيوزان** و**أول وايفر** والنقديين الآخرين في مدرسة كوبنهاغن فإن النقاش كان على كون الدراسات الأمنية بحاجة إلى إدراك لثنائية الأمن: التي تتألف من أمن الدولة

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) رياض حمدوش ،"**تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية**" . في الملتقى الدولي:**الجزائر و الأمن في المتوسط:واقع وآفاق** ، جامعة قسنطينة ،2008، ص.272.

(3) سيد أحمد قوجيلي ،" **البناء الإيتيمولوجي للأمن :مقدمة إلى الدراسات الأمنية**". جامعة وهران ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2010، ص. 10.

*منذ إنشائه في عام 1985 إلى غاية تاريخ إغلاقه في عام 2004 كان معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام منبر نظري رائد في دراسة الشؤون الأمنية وفق خلفية فكرية نقدية .خلال فترة عمله ، استضاف المعهد مجموعة متنوعة من الباحثين ، مثل **باري بيوزان، أول وايفر ،ياب دي وايلد، مولتن كيلستروب kelstrup، بيير ليميتر lemaitre ،إجبيرت جان jahn وليني هانسين Hasen** الذين غطت اهتماماتهم البحثية وتوجهاتهم العلمية طيفا واسعا من القضايا الأمنية .

المهتمة بالسيادة وأمن المجتمع المرتبط بالهوية. [1]

مع بداية التسعينات ،التحدي الذي واجه فكرة مرجعية الدولة كان في معظمه على صعيد الممارسة،التغيرات الهائلة في طبيعة الأمن الأوروبي والدولي كان يعني بأنه من الصعب **لبيوزان** أن يزعم بأن الدولة كانت الموضوع المرجعي للأمن ، فصعود وتيرة النزاعات العرقية في أوروبا الشرقية ،تواصل نشاطات الإبادة المنظمة في إفريقيا السوداء ، تزايد نسب الهجرة غير الشرعية ، مشاكل الاندماج ،الفقر وارتفاع مستويات الجريمة كلها أبانت على طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات . **(2)**

وقد تم تحديد القطاعات التي تشملها دراسات السلام في **كوبنهاغن** كما يلي:

* **القطاع العسكري** . * **القطاع السياسي**.
* **القطاع الاقتصادي** المتصل بالإنتاج والتجارة والتمويل.
* **القطاع البيئي** يشير إلى الأنشطة البشرية وتأثيرها على المحيط الحيوي.
* **القطاع الاجتماعي**: و يشير إلى الهوية الجماعية للأمة أو للأقلية.**(3)**

فمفهوم الأمن القومي لم يعد قادرا على التعامل مع هذا النوع الجديد من التهديدات وبناءا على هذه التحولات، في سلسلة من المنشورات طور **باري بيوزان وأول وايفر** مقاربتين نظريتين لمفهمة وإعادة مفهمة الأمن والظواهر المتصلة ، الأولى كانت نتاج جماعي ومباشر للمشروع المعد داخل المعهد تحت إشراف **باري بيوزان** ، وهو ما يعرف بـــ: " **الأمن المجتمعي**" باعتباره المدخل الأكثر قدرة على فهم الأجندة الأمنية الصاعدة في

---

(1)kheith Krause, Michael C. Williams, **Broadening the agenda of security studies :politics and methods**. mershon international studies review(1996) 40,pp.229-254.p.243.

(2) سيد أحمد قوجيلي ، **مرجع سابق**، ص. 11.

(3)Barbara Delcourt, **Théories DE LA Sécurité.** POLI401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales,2006-2007,p.42.

أوروبا في فترة الحرب الباردة ، أما الثانية فكانت متمثلة في الفكرة التي قدمها **أول وايفر** سنة **1995** حول التسييس التدريجي للأمن أو ما أصبح يعرف بـــ:**"نظرية الأمننة"**.[1]

***الأمن المجتمعي(social security):**

كرد فعل عن الأجندة البحثية الصاعدة للمدرسة ، تزايدت الأصوات المنادية بضرورة تجاوز التكوين المادي للتهديدات ، وفك الارتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن و الدولة وضرورة اعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية غير الدول كموضوع مرجعي[2] ، وفي هذا الصدد يعتقد النقديون أن الفرد هو الموضوع المرجعي والهدف الأساسي للأمن وما الدولة إلا وسيلة لتحقيق هذه الغاية وذلك بسبب تراجع قدرة الدولة في الظروف الراهنة على مواجهة التحديات التي أفرزتها مسارات العولمة المتسارعة إضافة إلى تدفقات الهجرة القادمة من الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة أو الغنية ، هذه التدفقات التي تؤدي حسب هذه المدرسة إلى خلق توترات اجتماعية جديدة ونمط إنتاجي غير متوازن ، مما يؤدي إلى تنامي الصدمات داخل الدول والمجتمعات لذا تتحول الدولة في نظر النقديين إلى وسيلة لحماية أمن الأفراد

والمؤسسات الحكومية في المناطق المزدهرة من تدفق المناطق الفقيرة. [3]

فالدولة حسب **"Barry Buzan"** ليست الموضوع الوحيد لفهم السلوكات الأمنية على المستويين الإقليمي والدولي ، لكن رغم هذا فإنه أبدى رفضه وكذلك **" ole weaver"** لأي تغيير قد ينقل مستوى الأمن من الدولة إلى الفرد أو إلى مستوى النظام العالمي ، **فالأمن المجتمعي** حسب **بيوزان** مرتبط بأمن المهاجرين ، الأمن الثقافي ، الهوية ، الأمم ، الثقافات

---

(1) Paul D.Williams**, Security Studies: An introduction**.1st published, Routledge, 2008, pp.68-69.

(2) سيد أحمد قوجيلي ، **مرجع سابق**، ص. 11.

(3) منيرة بلعيد ، **"ديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة "**. في الملتقى الدولي : الجزائر والأمن في المتوسط ، ملتقى قسنطينة ،2008، ص.101.

و الإيديولوجيا، وهو يعرفه بأنه " **الاستمرارية ، ضمن الشروط المقبولة للتطور ، للأنماط التقليدية للغة و الثقافة والهوية الدينية و القومية و العادات**" ، فالمجتمع هو الطرف المعرض للتهديد، و"**الهوية**" أصبحت بدورها هي" **القيمة المهددة**"، "**الجماعات**" ، كما يقول **باري بيوزان** ،"هي أساسا حول الهوية "، وعليه **الأمن المجتمعي** هو الأوضاع حيث تدرك المجتمعات التهديد في شروط الهوية والعلاقة بينها وبين مصالحها .

و هو يبقى مرتبط دوما بالدولة وهذا نظرا للسياق السوسيولوجي الذي ظهرت فيه المقاربة :تزامنا مع اندلاع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية، بالإضافة إلى تزايد وتيرة الهجرة إلى أوروبا وتصاعد حدة المشاكل الاجتماعية المتمخضة عنها ، كل هذا أدى بمنظري مدرسة كوبنهاغن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجع للأمن مقابل الدولة التي حسب رأيهم لم تعد الطرف المهدد (بالفتح) فقط ولكن أيضا في بعض الأحيان مصدر التهديد، وهو أهم قطاع يركز عليه **بيوزان** مقارنة بالقطاعات الأخرى .[1]

ويعتبر **الأمن المجتمعي** من أبعاد الأمن البشري أو الإنساني ، و الموضوع المركزي للدراسات الأمنية المعاصرة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ، نظرا للتطور السريع لوسائل الاتصال والنقل، التزايد الهائل في المبادلات الدولية الحركية المتنامية للأفراد،الإرهاب البيولوجي ، والهجرات الدولية الشرعية وغير الشرعية وما تمثله كمصدر قلق لدى الدول والمجتمعات والأفراد بسبب مسائل الهوية المطروحة بحدة في المجتمعات الغربية والتي تعتبر أحد المظاهر الأكثر خطورة على الأمن من منطلق ارتباطه بالحركات البشرية عبر المتوسط .

وبإسقاط هذا المفهوم على الظاهرة المدروسة، فإن **المؤشر الديمغرافي** يعتبر من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية

(1)سيد أحمد قوجيلي ، **مرجع سابق**، ص.11.

التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا، وتعتبر دول المغرب العربي نموذجا واضحا للحركية الديمغرافية النشطة، فالخوف الأوروبي ينبع من الاختلال في التوازن الديمغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك الدول، بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين وما يعكسه هذا التباين من تزايد و انخفاض قوة العمل، أي زيادة نسب البطالة في الجنوب، وارتفاع الضغط الهجري في الشمال، فتصبح عوامل التهديد والصراع ذات الطبيعة "**عبر - الوطنية**" تؤثر على أمن المجتمعات الأوروبية المتميزة بضعف القدرة التجديدية وشيخوخة البنية السكانية.

كما تفرز ظاهرة الهجرة شريحة اجتماعية تسعى للحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة، وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الأوروبي، وتعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية و المغاربية خاصة الأكثر حركية و بالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني. [1]

فظاهرة الهجرة غير الشرعية ينظر إليها بأنها أم التهديدات الأخرى، وهي واحدة من ميزات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، صادرة من الجنوب و تهدد بصورة خاصة الدول الأوروبية التي تتخوف من الغزو المتزايد عبر ما أسمته بـــ" **قوارب الشباب**" القادمين من الجنوب و الناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات و الإرهابيين، وهذا حسب بيان التنمية في الشمال. [2]

***نظرية الأمننة ونزع الأمننة :**

إضافة إلى مفهوم الأمن المجتمعي ، تعتبر **نظرية الأمننة** (إضفاء الطابع الأمني) من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، ظهرت النظرية

(1) منيرة بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص ص.102- 104.

(2)Badis Saoudi, **« les variétés sécuritaires et leurs impact sur la souveraineté des Etats de la méditerranée »**.conférence de Constantine,2008,p.199.

لأول مرة في أعمال **ole weaver** (مؤسس النظرية)المبكرة التي تطرق فيها إلى تأثير البنية الخطابية على تشكيل الفعل الأمني[1] ،التي قام بتطويرها لاحقا كبرنامج بحثي للدراسات الأمنية بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين العاملين بالمعهد مثل" **باري بيوزان، ياب دي وايلد**" وآخرون غيرهم.

بالنسبة لـــ " **أول وايفر**" التوجه نحو تحديد "**المشكلة الأمنية**" يعتبر الخطوة التأسيسية الأولى لبناء الإطار المعرفي للأمننة. وهذا نظرا لكون المشكلة الأمنية هي نفسها موضوع الأمننة، بمعنى آخر، هي القضية أو الشيء الذي سوف يعتبر كموضوع التهديد الفعلي أو المحتمل. [2]

تحديد المشكلة الأمنية يتم من طرف الدولة وبالتحديد من طرف النخب أو أصحاب السلطة وهذا من خلال الخطاب، أي أن قضية ما أو مشكلة معينة تعتبر كموضوع للتهديد عند إضفاء الطابع الأمني عليها من طرف من هم موجودين في دائرة السلطة.[3]

ويقول **أ.وايفر** أنه بالرغم من الدور المحوري الذي تؤديه النخبة أو السلطة في تعريف المشكلة الأمنية وبالتالي حدوث الأمننة، إلا أن هذه الأخيرة لا تتم بدون تدخل "**المجتمع**"،هذا الدور المحوري الذي يعطيه **أ.وايفر** للمجتمع نابع من اعتبارين اثنين:

أولا: تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي (مرجعية المجتمع بدلا من الدولة).
ثانيا: تبنيه مفهوم لغوي للأمن يقوم على **البنية الخطابية** للفعل. فهو يعتبر "**الأمن**" كفعل خطابي وبالتالي فالأمن هو"**القدرة على إضفاء الطابع الأمني على قضية لم تكن تعتبر أمنية قبل التكلم عليها**"، فهو النتائج السياسية للقوة التعبيرية للفواعل الأمنية.[4]

---

(1)Barbara Delcourt, **Théories DE LA Sécurité.** Op. cit. p. 59.

(2)سيد أحمد قوجيلي،**مرجع سابق**، ص .12.

(3)Barbara Delcourt, **Op. cit**, pp.59-60.

(4)سيد أحمد قوجيلي،**مرجع سابق**، ص.12.

ويوضح **أ.وايفر** كيف أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا، فيقول أنه "بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية الأمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، وبالتالي فإن وصف قضية ما من قبل الحكومة بأنها مشكلة أمنية يشرعن استخدام وسائل استثنائية".[1]

فالهدف الأساسي للأمننة هو تشريع استعمال الإجراءات الاستثنائية أي أن القضية أو المشكلة المؤمنة تنتقل من مجال**"السياسة العادية"** إلى عالم "**سياسة الطوارئ**" أو الاستعجالات، حيث يمكن أن يبرر تجاوز لوائح و تعليمات الوضع العادي (الديمقراطي) في صنع السياسة.[2] وفي هذا الصدد يقول "**Barry Buzan**" "أن الاستخدام المفرط لمبررات الأمن يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية".[3]

وهو ما يلاحظ في قضية أمننة الهجرة في أوروبا، فبفضل الخطاب استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته فالربط بين الهجرة والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية قضية هامة يحللها "**ديدي بيغو**" بطريقة جيدة لما يقول إن مقولة " **الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا**" ليست فقط مجرد ملاحظة بل " **قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة**" والتي تحولها " بقوة المفردات" إلى مسألة أمن تحل

---

(1)عبد النور بن عنتر،**مرجع سابق**، ص.30.

(2)سيد أحمد قوجيلي، **مرجع سابق**، ص.12.

(3)Barry Buzan, **People, states and fear :an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**,2nd ed, Colorado: Lynne Rienner Publishers,1991,pp.115-116.

بوسائل خاصة.[1]

وهذا يؤدي إلى ردود أفعال ممكن أن تكون عنيفة داخل المجتمع في أشكال قد تؤدي إلى قيام معضلات أمنية واجتماعية ، وعليه فأمننة قضية الهجرة هنا تترك المهاجرين في رحمة السياسة الاضطرارية التي تحكمها أحكام الطوارئ والأحكام الاستثنائية.

وهو ما أكدته مدرسة كوبنهاغن بقولها أن البنية الخطابية لأي فعل أمن يحتاج إلى بناء ثلاث لبنات ضرورية:**(أ)** التهديدات الوجودية لبقاء نوع الموضوع المرجع**(تهديد الهجرة)**، التي **(ب)** تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد**(بالفتح)** **(أمن الدول الأوروبية)** الذي **(ج)** يبرر ويضفي المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية.[2] فمن خلال أمننة قضية الهجرة، قامت الدول الأوروبية بنقلها إلى السياسة العليا معتبرة إياها تهديدا لأمنها مستعملة في ذلك التدابير الاستثنائية والأمنية لمواجهتها .

إذن و حسب كتاب كوبنهاغن "**الأمن ليس واقعا موضوعيا، وإنما هو بناء اجتماعي**"[3]،أي أن الأمن ليس مفهوما ثابتا بل هو بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي.

إن ميل الساسة إلى أمننة المزيد من القضايا ليس شيئا جيدا بالنسبة للمجتمع، كونه يهدد بتقليص الحريات ويشيع التمييز،كما يعرقل الديمقراطية وهذا بسبب رفع هذه القضايا من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا،كما لاحظنا من خلال قضية أمننة الهجرة إلى أوروبا وهذا دفع **أ.وايفر** إلى انتقاد وبشدة صياغة القضايا من الناحية الأمنية أو التكلم عنها عبر تأطيرها أمنيا. فبالنسبة له '**الأمننة يجب أن ينظر إليها على أنها شيء سلبي، كفشل في التعامل مع**

(1)عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.31.

(2) سيد أحمد قوجيلي ،**مرجع سابق**، ص.13.

(3) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص.31.

قضايا السياسة العادية".[1]

ولهذا نجده يدعوا إلى إستراتيجية "**نزع الأمننة** " **Desecuritization** " أو" **تدمير الأمن** "**Unmaking security** "حيث تخرج القضايا المؤمننة من الحالة الاستثنائية إلى السياسة العادية **(2)**، وهذا ما أكده **أ.وايفر** بقوله أن "**نزع الأمننة سيكون أكثر فعالية من أمننة المشاكل**"، لذلك فهو يحدد ثلاثة خيارات ممكنة بخصوص كيفية نزع الأمننة نذكر منها:
الأول:هو ببساطة عدم الخوض في القضايا بطريقة أمنية.
الثاني: هو أنه بمجرد أمننة القضية الأفضل إبقاء الردود في الأشكال التي لا تولد معضلات أمنية واللوالب الشرسة الأخرى ، **وأخيرا** تحريك القضايا الأمنية إلى الوراء نحو السياسة العادية .

أما في سياق الأمن المجتمعي فنزع الأمننة يتطلب ضرورة الحفاظ على الهوية دائما وهذا باسم الجماعة (**الجمعنة**)، وبالتالي الأمننة داخل القطاع المجتمعي معنية بتعريف "**نحن**" **و/أو** "**هم**" أي هويتنا مقابل هويتهم ، فنزع الأمننة في هذا القطاع يتطلب لغة الحفاظ على الهوية الجماعية بشكل إصدار أفعال كلام خالية من الاستثنائية.[3]

فهايسمانز يرى أن الهجرة كانت أمرا مركزيا بالنسبة إلى الهوية السياسية للإتحاد الأوروبي من خلال التعامل معها من منظار أمني قائم على الخوف من الاختلاف، بينما كانت منذ عقود تخضع لمنظار السياسة الاقتصادية، والحاجة إلى القوة العاملة، و ترتب على ذلك أنه أظهر تعارضا بين الصورة الليبرالية الكلية للإتحاد الأوروبي وبين السياسة القمعية

(1) سيد أحمد قوجيلي ،**مرجع سابق**، ص.13.

(2) B.Buzan, O.Waever & J.D.Wilde, **Security : A New Framework for Analysis**. Boulder, Co: Lynnr Rienner,1998,p.29.

(3) سيد أحمد قوجيلي ، **مرجع سابق**، ص.14.

تجاه الهجرة ،وارتباطا بهذا التصور قدم" **Jef Huysmans** " ثلاث استراتيجيات لنزع الأمننة في قضية الهجرة إلى أوروبا وهي: الإستراتيجية الموضوعية ، البنائية والتفكيكية . [1]

* **<u>الإستراتيجية الموضوعية</u>** :تقوم على أساس الهدف التقليدي الذاتي –الموضوعي لمفهوم الأمن ، حيث يكون للأمن محتوى موضوعي ضد المفاهيم الذاتية للتهديد أي تحاول هذه الإستراتيجية بناء تصور ذاتي إيجابي للهجرة وهذا بإقناع الشعب بأن المهاجر ليس حقا مشكلة أمنية، فمحصلتها هي تعليم المواطنين الأوروبيين أن المهاجرين لا يمثلون خطرا علينا، وفي هذا يقوم العلماء والممارسين بإنتاج المعلومات الإحصائية وغيرها من الحجج التي تهدف إلى إظهار أن المهاجرين لن يلتهموا وظائفهم بل يمكن أن يساهموا في ثروة المجتمع.

*أما **<u>الإستراتيجية البنائية</u>** فإن الغرض لا يكمن في تحديد إذا كان الأمر حقا تهديدا أم لا، فالهدف هو فهم كيف تعمل عملية الأمننة ، بمعنى آخر التأكيد هنا على البناء الاجتماعي وانعدام الأمن – كيف أن المهاجرين ، كما يشير **هايسمانز** ، يصبحون جزءا من مسرحية الأمن- فهو يرى بأن الأمننة تكرس ديمومتها عبر طريقة تكلم وكتابة الأمن .

وفي هذا الشأن يعتقد **هايسمانز** أن التطرق لقضايا الهجرة كمشكلة أمنية للمجتمع يشمل تعبئة مؤسسات معينة مثل الشرطة والتوقعات المحددة المتعلقة بالتبادلات الاجتماعية بين مختلف الفئات في المجتمع وهذا الفهم المقدم للأمن هو تذاتاني في جوهرها بدلا منه موضوعي[2] أي أن الأمن هو نتاج لبناء سياسي (تذاتاني)أي غير موضوعي.[3]

---

(1)Juf Huysmans, **The Politics of Insecurity : Fear, Migration and Asylum in EU**. oxford, Routledge , 2006 (.164 ص.قراءة لكتاب من طرف مركز الخليج للأبحاث،)

(2)سيد أحمد قوجيلي ، **مرجع سابق** ، ص.14.

(3) رياض حمدوش ، **مرجع سابق،** ص.280.

هذه الإستراتيجية تبنى على الفصل التام بين فهم القضية والتعامل معها، الأول أن نفهم العمليات السببية، وعندئذ يمكن للمرء أن يبدأ، بمساعدة **المعرفة المكتسبة**، في محاولة معالجة هذه القضية .

*أما **الإستراتيجية التفكيكية** فتفترض أن الأمن ليس دراما ينظر إليها من الخارج (كما في البنائية) ، ولكن من الداخل فهو قصة الراوي الذي يفترض أنه يخبر قصة بطريقة معينة، يساهم في إنتاج وإعادة إنتاج العالم الاجتماعي ، فهذه الإستراتيجية تبنى على مبدأ رواية قصة تتناول العالم ، وبهذه الطريقة ، **نزع الطابع الأمني** يتم بسرد قصة المهاجر بالطريقة التالية وهي ليست سردا لمسرحية الأمن :المهاجر ليس مجرد مهاجر، ولكن شخص ما بهويات متعددة ، امرأة ، معلم ، ميكانيكي ،الأب ،...إلخ، المهاجر يعتبر كمجرد شخص مثلنا مثله ، مثل أحد المواطنين ، هنا **هايسمانز** يدعوا إلى تفكيك خطاب الهجرة الذي يجعلها مشكلة أمنية عن طريق بناء لغة أمنية جديدة ايجابية، أي يدعوا **لأمننة الأمننة**.وهذه الإستراتيجية تعتبر المفضلة لديه.[1]

ويرى هذا الأخير أنه بفعل جملة من الظواهر العابرة للحدود كتدفقات الهجرة بكل أشكالها، فإن المجتمع يصبح مهدد أكثر من الدولة ذلك كون الخوف الكبير مرتبط بالسلوكات التي قد تكون عنيفة للمهاجر، وهذا ما يشغل الأفراد أكثر، وهذا من أبرز تحولات مفهوم الأمن حيث توضح الانتقال من الأمن كمفهوم يقوم بالأساس على بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والمجتمعات .

ولقد أدخلت مدرسة كوبنهاغن أفكار جديدة منها الأمننة والأمن المجتمعي أو الاجتماعي الذي يتضمن : الهوية ،الهجرة ،والقيم...فالهوية أصبحت من مواضيع الأمن وذلك بتأمين هوية الجماعة من المخاطر و التهديدات، بإدخالها ضمن مفهوم الأمن.

(1) سيد أحمد قوجيلي ، **مرجع سابق**، ص ص.14-15.

وهي النظرة التي تنظر بها الدول الأوروبية للعدد المتزايد من المهاجرين غير الشرعيين وكيف يشكل ذلك تهديدا على أمن الدول التي تستوعبهم مثلها مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، والمخدرات.

فمدرسة كوبنهاغن ترى في الهجرة تهديد حقيقي لأمن الدول التي ينتقل إليها الأفراد وبالتالي فهي تهدد هوية المواطنين الأصليين، هذه النظرة قائمة أساسا على فرضية وجود انسجام ووحدة ثقافية داخل مجتمعات الدولة الواحدة، وفي هذه الحالة فإن المهاجر بصفة عامة و غير الشرعي على وجه التحديد يصطدم بثقافة المجتمع الذي هاجر إليه. [1]

فهذه المدرسة تبنت في البداية موضوع الهجرة الشرعية وأثرها على العلاقات الأورومغاربية من خلال تبني النظرة الموسعة للأمن ومراعاة التحولات الدولية وصولا إلى أمننة هذا المفهوم استنادا إلى مفهوم الأمننة لـــ: **أ.وايفر** الذي جعل القضية في حالة استثنائية، وهو السبب الذي جعل أو أدى بالاتحاد الأوروبي إلى تبني خطاب أمني لقضية الهجرة غير الشرعية حتى تمكنه من أخذ القرارات و التدابير اللازمة برفع حالة الطوارئ.

المطلب الثاني: مدرسة باريس

مع بداية التسعينات، البناء السياسي للأمن كان الشغل الشاغل لعدد من باحثي تحليل الممارسات الشرطية، تشكيل حقل أمني داخلي وأمننة الهجرة في أوروبا تعتبر من أكثر المواضيع تناولا في الأجندة البحثية المستندة على منظورات علم الاجتماع السياسي و النظرية السياسية،هؤلاء الباحثين قدموا أجندة تركز على مهنيو الأمن ،العقلانية الأمنية الحكومية، وتأثيرات التنظيم السياسي للتقنية والمعرفة الأمنية. باستثناء **Huysmans** معظمهم كانوا يعملون في باريس مع "**ديدي بيغو، سارجيو كاريرا** وينشرون في مجلة "**ثقافات و صراعات**"، ومن هنا مصدر دعوة "**Ole Weaver**" لها بـــ" **مدرسة باريس**".

(1) رقية العاقل،**الهجرة والأمن في غرب المتوسط**.رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2008، ص ص.10-12.

تقوم مقاربة مدرسة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاثة طرق:

أولا: بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح مدرسة باريس معالجة فوكولية **(حسب مقاربة ميشال فوكو)** للأمن وهذا باعتباره **"تقنية الحكومة" Technique of gouverment".**

ثانيا: بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، تركز هذه المقاربة على تأثيرات **"ألعاب القوة "Power games " .**

ثالثا: بدلا من التركيز على **"أفعال الكلام"**، تؤكد مدرسة باريس على **الممارسات**،الجماهير، والسياقات التي تمكن وتعيق إنتاج أشكال محددة من الحكومية.

ففي عالم يهدده الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاضطهاد و الشغب السياسي، الهجرة غير الشرعية، قدرة و كفاءة التقنيات والإستراتيجيات الحكومية على **المراقبة** وفرض النظام تدفع نفسها إلى مركز التحليل بوصفها برنامج بحث عملي لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة. بالنسبة لمدرسة باريس، هذه القضايا و المشكلات الأمنية تتراءى للباحث بوصفها أسئلة عالقة تحتاج إلى إجابات في ضوء البرنامج البحثي الملائم. [1]

غير أن الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الأمنية.هذه المهن تشمل **الشرطة الحضارية**،**الشرطة الجنائية، شرطة مكافحة الإرهاب**،**الجمارك** ،**مراقبة الهجرة، الاستخبارات، مكافحة التجسس، تكنولوجيا المعلومات، نظم مراقبة المسافات الطويلة** ،إضافة إلى مهن أخرى، كلها كما يؤكد **د.بيغو**" تتقاسم المنطق أو الخبرة والممارسة ذاتها وتتلاقى مع وظيفة واحدة تحت عنوان **"الأمن"**، أي أنها كلها تتعلق بالأمن أو تعتبر وظيفة أمنية. فبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام يذكر في الماضي **كالدرك، الجمارك، حرس الحدود وموظفي الهجرة،** أصبحوا الآن في قلب الحقل الأمني لأن قدراتهم الإنتاجية تبدوا مناسبة لتخفيف التحديات والتهديدات المعاصرة.

(1) سيد أحمد قوجيلي ،**مرجع سابق**، ص ص.21-22.

ونجد ضمن هذه المدرسة كذلك موظفين آخرين هم **مهنيو انعدام الأمن**(شبكات **مهنيو القلق**)، بالنسبة لأنصار مدرسة باريس، هم بمثابة التمثيل العملي للحقل، وبشكل محدد هم العامل الأساسي أو ألتسهيلي في بعض الأحيان في إنتاج المعرفة /الحقيقية الأمنية، حيث يؤدي بروز و تعزيز شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية إلى محاولتها احتكار "**الحقيقة**" حول الخطر و القلق، إذن التهديد أو الخطر هو ما تعتبره هذه الأجهزة كذلك أو بوجه آخر، ما ترصده تقنيات الحماية.

فالأمن في مدرسة باريس هو **نمط للحكومية** يختزل في **ممارسة الشرطية** عبر **تقنيات المراقبة**، فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. ففي عالم معولم أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعا، هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية كما تتجاوز أيضا في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية و تصل إلى الأنشطة الخارجية. [1]

وكما يرى **Juf Husmans** فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، اجتماعيا وثقافيا [2] أي أن هذه الظاهرة تؤدي إلى **انعدام الأمن** الذي يعتبره ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فهو يرى أنه حتى لو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع، فإن تعريف الموقف و طريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية.

ويعد تعريف أحداث أو تطورات معينة مثل الأخطار أو التهديدات أو المخاطر أمـــرا مهما بالنسبة إلى عملية وضع إطار عام لنطاق **انعدام الأمن**، علاوة على ذلك، أحدثت أحداث **11 سبتمبر** تحولا في جدول أعمال الأمن العالمي، ليس بوضع الإرهاب على رأس قائمـــة

(1) **المرجع نفسه** ، ص. 22-23.

(2) رقية العاقل، **مرجع سابق**، ص .12.

الأولويات فحسب، بل من خلال جعل حركة الأفراد مسألة تحتل أولوية أمنية قصوى أيضا.[1] مما أدى إلى فرض خطاب مختلف وجديد حول الأمن ينادي بالتنسيق ضد المخاطر عبر إستراتيجية استباقية تقوم على **تكثيف المراقبة المجتمعية** على الأشخاص العاديين والمشتبه فيهم على حد سواء.

ففكرة **المراقبة** أو **العين الإلكترونية** في تعبير" **دايفيد ليون**"، تعتبر تجسيدا معاصرا لفكرة البانوتية عند"**ميشال فوكو**"، الفكرة الأساسية هنا أن السلطة يجب أن تكون منظورة وغير ملموسة، ما وصفه "**دير ديريان**" الحلم الدائم للقوة أن تشق طريقها بدون الممارسة المرئية للإرادة التي تنتج المقاومة.هذه البانوتية تتخذ أشكالا عديدة: استخبارات الاتصالات، الاستخبارات الالكترونية، استخبارات الرادار، استخبارات الصور، كلها تعمل تحت علامة **الاستخبارات "التقنية"** التي تشكل نظام جديد للقوة في العلاقات الدولية.

في الواقع هذه **المراقبة التقنية** تمتلك ميزة إضافية على المراقبة الإنسانية، تتمثل في قدرتها الظاهرة على توفير المعلومات المفصلة الخالية من القيمة حول موضوع المراقبة**:** " **الصورة لا تكذب**".

بشكل عام **فالأمن** في هذه المدرسة هو عبارة عن **(أ)** تقنية حكومية تقوم على فعالية **(ب)** ممارسات الشرطية التي تستخدم**(ج)** تقنيات المراقبة و**(د)** احتكار المعرفة **(سلطة الإحصاءات)** لتحديد **(ه)** طبيعة التهديد و شكل الحقيقة الأمنية. [2]

وعند إسقاط هذه الدراسة على العمل الذي أنجزه والمتعلق بقضية الهجرة نلاحظ أن المسؤولين بين ضفتي المتوسط اتفقوا على الاعتماد على متخصصين لمراقبة التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال سواء في الدول المصدرة أو المستقبلة، وهذا وفق تقنيات

(1) قراءة لكتاب: Juf Huysmans, The Politics of Insecurity، **مرجع سابق**، ص.164.

(2) سيد أحمد قوجيلي ، **مرجع سابق**، ص.24.

متطورة متزامنة مع تطور وسائل الاتصال والمعلومات وكذا تطور التكنولوجيا نتيجة العولمة.

فأوروبا وحفاظا على هويتها ومجتمعها واستقرارها ضد مخاطر التدفقات الهجرية قامت باجتماعات متعددة مع الحلف الأطلسي ، فأصبح بإمكانها- **بموجب اجتماع برلين**- استخدام إمكانيات الحلف ، هذا الأخير الذي اعتبر حوض المتوسط منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة، فالهجرة الدولية (الشرعية وغير الشرعية) و مختلف التهديدات الصادرة عن تلك المنطقة تعتبر هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا وللحلف.[1]

ولهذا قامت الدول الأوروبية في سنة **1995** بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط وهما "**الأوروفور*** **والأورومافور****" ، تقوم بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة وهذا ما ساعد نوعا ما على التحكم في تدفقات الهجرة الآتية من الشمال.[2]

كذلك وحسب وثيقة "**الإستراتيجية الأوروبية للأمن**" (التي اقترحها الممثل الأوروبي للسياسة الخارجية "**خافيير صولانا**" وتبناها المجلس الأوروبي في اجتماعه في **ديسمبر2003)** فإن التهديدات الجديدة من بينها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة السرية لا يمكن معالجتها بالوسائل العسكرية، مما يحتم اللجوء إلى جملة من الوسائل المختلطة كالعمل المخابراتي، واستخدام وسائل الشرطة والوسائل القانونية والعسكرية إذا لزم الأمر.[3]

---

(1) مصطفى بخوش،**مرجع سابق**، ص.11.

(2) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق** ، ص ص.123-125.

***الأوروفور:**وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية،لها قدرة سريعة وسهلة التطور،تتحرك وحدها أو بالاشتراك مع الأورومافور.

** **الأورومافور**: قوة بحرية متعددة الجنسية غير دائمة و ذات قدرة بحرية-جوية و برمائية، قادرة على التحرك بمفردها أو بالتعاون مع الأوروفور.

(3) **المرجع نفسه**، ص ص.134-135.

المطلب الثالث: مدرسة التبعية

إن تطور الرأسمالية أدى إلى نظام عالمي مكون من دول مركزية مصنعة و متطورة ودول محيطة متخلفة تربطهما علاقة غير متكافئة تؤدي إلى تبعية المحيط للمركز، هذه النظرية تعتبر أن الهجرة هي شكل من أشكال استغلال دول المركز للمحيط ، تكون نتيجة تعميق عدم المساواة في الأجور ومستويات المعيشة الموجودة بين الأفراد في دول المحيط والمركز.

ويعتبر **سمير أمين** في هذا الصدد أن الهجرة عامل أساسي لتحويل فائض القيمة من دول المحيط إلى دول المركز، خاصة هجرة الكفاءات لأن دول المحيط هي التي تتحمل تكاليف التعليم والتكوين.

وقد استطاع **أ. بورتس A. Portes** عام **1981** **وس.ساسن S.Sassen** عام **1988** تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة تبعا للتطورات التي عرفها تطور النظام الرأسمالي ، حيث يرى هؤلاء أن كثافة حركات الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط واختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر [1] ،هذا **الاختراق** بدأ مع المرحلة الاستعمارية ثم تعمق بسبب تبعية أنظمة هذه الدول وكذا بسبب الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي ، ولزيادة الأرباح فإن دول المركز تتجه للبحث عن المواد الأولية في دول المحيط ، كما تقوم باستغلال يدها العاملة ،**الاختراق** يحدث أيضا نتيجة مسار تحديث اقتصاديات دول المحيط بإدخال أنماط التسيير الرأسمالي التي تحل محل الأنماط التقليدية ، فبفضل هذه التطورات ينتقل المهاجرون للعمل في هذه الدول الصناعية التي تحتاج قطاعاتها ليد عاملة تقبل العمل بأجور منخفضة وفي ظروف عمل صعبة .[2]

---

(1) سمير محمد عياد ، **مرجع سابق** ، ص.222.

(2) غالية بن زيوش ، **مرجع سابق** ، ص.30.

هذه الرؤية خصت الهجرة في بعدها الاقتصادي أما عن **البعد الاجتماعي** فيرى **باري بيوزان** أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز(**الغرب**) والأطراف (**الجنوب**) وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة .إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية.[1]

ويرجع أصحاب النظرية البنيوية هذه الظاهرة إلى هيمنة الدول الغنية على الدول الفقيرة، حيث يرى" **Johan Galtung**" أن العالم ينقسم إلى أمم المركز وأمم المحيط وكل أمة منقسمة بدورها إلى مركز ومحيط ، وتنشأ بين أمم المركز وأمم المحيط علاقات إمبريالية بنيوية حيث تعمل أمم المركز على امتصاص ثروات دول المحيط واستغلالها والهيمنة عليها وهذه الهيمنة لا تقتصر على العلاقات الدولية فقط وإنما هي موجودة داخل الأمم أيضا .[2]

وفي هذا الصدد أشار "**يوهان غالتون**" إلى مفهوم **العنف البنيوي Violence structuelle** حيث يشير هذا المفهوم إلى **العنف غير المادي** الذي تحدثه أبنية أو مؤسسات مجتمع معين بشكل يمنع الأفراد من تحقيق ذاتهم ويعرف هذا النوع من الأمم توزيع غير عادل للثروات، وذلك إما بسبب المؤسسة البنيوية أو المركزية الإثنية العنصرية أو الطبقية القومية .

وعلى المستوى الدولي : فالعنف البنيوي مرادف لهيمنة المركز على المحيط فاللاتماثل بينهما يجسد من خلال أربعة مظاهر:

---

(1) عبد النور بن عنتر ، **مرجع سابق**، ص.32.

(2) رقية غربي ، سميرة شرايطية ، لامية فريجة **:الهجرة السرية**. بحث سنة أولى ماجستير-كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2007-2008 ، ص.7.

1)تحديد إنتاجية دول المحيط كما وكيفا بما يخدم مصالح دور المركز.

2) بناء مؤسسات سياسية حسب مطالب المركز الدولي حيث الشروط التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الدولية للحصول على قروض أو مساعدات تفرض أبنية سياسية معينة وطبيعة حكم معين (الحكم الراشد)، مما يخلق تناقض بين البنية السياسية والبنية المجتمعية لدول المحيط.

3) زيادة الحماية العسكرية للمركز على المحيط .

4) تصدير المعايير والقيم من المركز إلى المحيط[1]، فالتقدم الصحيح يكمن في تعزيز الارتباط مع أوروبا من خلال الرابطة الحقيقية التي تتثبت وتترسخ ولا تتزعزع وهي رابطة الحضارة والثقافة.

فالدول الأوروبية تنطوي على قيم واتجاهات تحكم سلوك الأفراد والجماعات ، وليس هناك أدنى شك في مدى النجاح الذي حققته تلك الدول في مد الجسور بينها وبين دول المغرب العربي التابعة لها، والقابلة لنقل الكثير من العناصر الثقافية بدءا بطرق إعداد الطعام والملبس وانتهاء بمفهوم العلم ومنهجه وتطبيقاته، وأكبر مثال على ذلك ما نعايشه اليوم من خلال النظام التربوي والإعلامي الذي استطاعت الدول الغربية من خلاله دمج دول العالم الثالث ، بما في ذلك دول المغرب العربي، وهو ما نراه متجسد في نظام **L.M.D** المفروض علينا من الغرب.

غير أن الثقافات الأوروبية الهجينة والمتعددة التي يعيشها الشعب المغاربي وخاصة الشباب منهم تجعلهم يشعرون بالاغتراب وسط مجتمعاتهم، حيث يجدون أنفسهم عاجزين عن الاندماج والتأقلم مع هذه التطورات التكنولوجية والثقافات المختلفة ، مما يولد لديهم تذمر وعتاب على دولهم وهذا ما يؤدي بهم إلى التفكير في سبل أخرى وهي ثلاثة:

*إما التعايش مع هذه التغيرات دون مقاومة .

(1) **المرجع نفسه، المكان نفسه.**

*إما الهروب نهائيا من مجتمعاتهم ودولهم إلى دول أخرى .
*وإما محاولة تغيير هذه الأوضاع وبالتالي التمرد على الأنظمة والسياسات الدولية المتبعة.[1]

وفي الوقت الحالي يفضل الشباب الحل الثاني وهو الهروب وإغفال مجتمعاتهم ، وهي مجسدة فيما يحدث الآن من هجرات سواء شرعية أو غير شرعية ، وهذا ما خلفته هذه التبعية الثقافية ،الاجتماعية والسياسية الخاصة بدول المغرب العربي للدول الأوروبية .

فالتطورات التي عرفها المركز ستنعكس بدون شك على الأمن في الأطراف، وقد حددها الكاتب **محمد عابد الجابري** في كتابه "**قضايا في الفكر المعاصر** " في خمسة مجالات منها المجال السياسي، الاقتصادي، العسكري ، البيئي والاجتماعي، وفي هذا الصدد يولي الكاتب أهمية بالغة لما يسميه بـــ:"**الأمن الاجتماعي**" (المجال الاجتماعي) في مجال علاقة المركز والأطراف ، فهو يقول: "**الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية عما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة ...، ويتعلق الأمر بالأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها** "، ويعتبر الكاتب الهجرة وما يسميه بالتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة أهم قضيتين في هذا المجال .

فالهجرة من الجنوب إلى الشمال والكيفية الخاصة المتميزة بها تشكل خطرا على أمن دول المركز إذ تهدد هويتها الحضارية، أما **التصادم الحضاري** فهو في نظره أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام ، نظرا للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية ، والتنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام إضافة إلى الجوار الجغرافي ، ويقول الكاتب: " **فإذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل**" .[2]

---

(1) علي خليفة الكواري وآخرون،**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي .** ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص ص.124-126.

(2) محمد علي الجابري، **قضايا في الفكر العربي المعاصر**. ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003 ، ص ص .89-90.

المبحث الثالث : المقاربة الشاملة للهجرة

بالرغم من الدراسات المكثفة حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية كما لاحظنا من خلال المدارس السابقة، إلا أنه ظهرت تصورات أخرى تهتم كذلك بهذه القضية بحيث تفسر التخوف الأوروبي من النمو الديمغرافي الكبير في الدول المغاربية ،والذي يعتبر الدافع الأول لحركيات الهجرة سواء بطريقة شرعية أو غير شرعية، ومن أجل التحكم في هذه الحركيات قامت الدول بتنظيمها ضمن إطار قانوني، وهذا ما سنتناوله خلال هذا المبحث.

المطلب الأول:التصورات الجديدة للهجرة السرية

الإتحاد الأوروبي اليوم متخوف بشكل مفرط من الانفجار الديمغرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط ، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرون عبارة عن لاجئين اقتصاديين يهددون تماسك واندماج المجتمعات الغربية.

والملاحظ اليوم أن الحركة البشرية تتميز بسلسلة من التعقيدات التقنية والثقافية والاجتماعية التي تفاعلت فيما بينها لتشكل الهاجس الأمني الأوروبي الجديد ، فتهديد الهجرة بين ضفتي المتوسط مرتبط بالعديد من الظواهر والتفاعلات، يمكن دراستها من خلال التصور **السوسيو-اقتصادي**، والتصور **السيكولوجي**.

فالتصور **السوسيو-اقتصادي** يقوم بتفسير أخطار الهجرة وتهديداتها على الأمن الأوروبي بالارتكاز على ظاهرة تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى، وتكوين ما يسمى بالمدن الأكواخ **(Bidonvilles)** [1] التي تعتبر مصدر كل الأمراض والأخطار الاجتماعية ،إضافة إلى خلق البطالة في المجتمع الأوروبي ، كون اليد العاملة الرخيصة المتكونة من المهاجرين وأبنائهم

(1) مصطفى بخوش ، **مرجع سابق** ، ص ص.8-9.

تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل[1] مما يخلق مشكل الاندماج هذا من جهة، ومن جهة أخرى تشكل المخدرات وتجارتها أحد أكبر المخاطر على المجتمعات المتوسطية حيث تزداد خطورتها عند اقترانها بالهجرة غير الشرعية .

فالشباب في الضفة الجنوبية سئم بؤس الجنوب ومبهور بالضفة الشمالية، ولأنهم لا يتمكنون من الوصول إليها بطرق شرعية فإنهم يعبرون المتوسط بطرق غير شرعية بمساعدة شبكات تقوم بتنظيم رحلاتهم مقابل مبالغ مالية، وبذلك يظهر أن الهجرة تمثل أحد مظاهر اللاأمن لأفراد مجتمعات ودول المتوسط ، وعليه يسعى الإتحاد الأوروبي لمواجهتها بتبني سياسات وتشريعات تتسم بتزايد النزعة التقييدية وغير القمعية لشروط الهجرة كون هذه الأخيرة تعتبر تحديا وفرصة في آن واحد.

فالشيء الذي يحدد أكثر الرهان المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوعا بالهجرة الكثيفة من الجنوب وهو الشيء الذي يشرحه الباحث الاسباني" **Alfons Ribera**" بقوله :"إذا كان الخطر بالنسبة لأوروبا يأتي من الجنوب (**الهجرة**) بسبب الظروف الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول ، فإن هذا سيشكل خطرا على أمن أوروبا" . وهو ما يذهب إليه الخبير الاسباني "**خوان أنطونيو ساكولوجا**" حيث يصف النمو السكاني في شمال إفريقيا بالقضية الخطيرة التي يجب أن تعد لها أوروبا العدة ، ويستشهد بقول **وزير الخارجية الفرنسي** الذي يقول :"**إذا لم نساعد بلدان شمال إفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا** ". ومنه هذا النمو الديمغرافي مرتبط بالهجرة ، وهما يسيران بالتفاقم ، إذ تثير الهجرة مشكلة مزدوجة ، فإقفال باب الشمال قد يؤدي إلى انفجار في دول الجنوب يطال بتداعياته الشمال ، وعدم إقفال الباب واستمرار الهجرة مع ما تفجره من تناقضات اجتماعية مع الدول المستوعبة يؤدي إلى خلق توترات تهدد الأمن والسلم

(1) منيرة بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص.104.

الاجتماعي والأمون الأخرى للدول الأوروبية .[1]

أما التصور **السيكولوجي** فيعتمد في تفسيره لظاهرة الهجرة غير الشرعية على وجهة نظر بعض علماء النفس الذين يفسرونها بأنها راجعة لدوافع نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب، مما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي ، وهو ما يدفعهم للهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط ، وهذه الظاهرة ما هي إلا تجليات الميكانيزمات النفسية كالحيل الدفاعية التي يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة ما ومن هذه الحيل الإزاحة وهي دفع النموذج السيئ. [2]

وفي هذه الحالة التخلص من البطالة أو الصورة السيئة التي كونها إزاء نفسه، ومن أجل تبرير تصرفاته يلجأ إلى ميكانيزم آخر يعتمد على التبرير ، أي أن الشباب عندما يسعى للهجرة غير المشروعة ويلقي بنفسه إلى التهلكة أو يقع في دائرة المحظور في القانون، يستعمل مبررات متعددة هروبا من المشكلة ، فيكون التبرير بهذا الشكل أنه بحاجة ماسة إلى المال وأنه سافر بحثا عن الرزق وأنه لديه طموح ويريد أن يكون مثل زملائه في المستوى المادي والاجتماعي، وهذه الحيل الدفاعية تستخدم من أجل التغلب على الصراع النفسي والخروج من دائرة الإحباط الذي يعيشه ، ولو كان ذلك بمخالفة القوانين التي في وضعية المهاجرين المغاربيين تكون بالتسلل إلى دول أوروبا بدون تأشيرة ، والانتحار الجماعي بقوارب الموت تلخص هذه الوضعية .

ويستند كذلك أنصار هذا التصور إلى وجهة نظر **نظرية ماسلو(Abraham Harold Maslow)** هي نظرية النظام الهرمي للحاجات **1943**، ولقد درست المهاجر من زاوية حاجاته البيولوجية ، الاجتماعية والنفسية ، واعتبرت أن رغبات المهاجر تنمو تتابعيا هرميا من الأدنى إلى الأعلى ، ويفضل ماسلو استخدام مصطلح "**حاجة" بدلا من مصطلح "دافع أو**

(1) مصطفى بخوش ،**مرجع سابق** ، ص ص .09-10.

(2) ابراهيم محمد عياش، "**الهجرة غير الشرعية –الجزء 02-** ". الحوار المتمدن ،ع 2386، في:2008/08/27 ،من موقع :**www.alhewar.org/debat/show.art** يوم:2010/11/28 .

رغبة" ، منطلقا من أن عدم إشباع الحاجات الإنسانية يخلق توترا عند الأفراد يرغمهم على توجيه سلوكياتهم نحو العمل لتحقيق الأهداف الشخصية التي تبدوا أكثر فائدة لهم ، ونظم **ماسلو** هذه الحاجيات كما يلي:

1) **الحاجات الفيزيولوجية**: الحاجة للطعام والشراب والسكن والزواج ، وهي حاجات ضرورية لاستمرار بقاء الإنسان على قيد الحياة .

2) **حاجات الأمن** :في النفس والمسكن والوظيفة ، إن تهديد الإنسان في معاشه هو تهديد لحاجة أساسية في حياته وكلما ضمن الإنسان من خلال اللوائح والقوانين حقه في توفير حاجاته الضرورية ازداد شعوره بالارتياح النفسي .

3) **حاجة التقدير**: من كلمات الثناء وألقاب التكريم والتشريف، هذه الحاجة يجب أن يتم إشباعها في محيط العائلة والمدرسة والمؤسسات التي يتعامل معها الفرد ، وهي تؤثر كحافز قوي في النفس .

4) **حاجات تحقيق الذات:** الرضا عن النفس والشعور بقدر كبير من السعادة الذاتية بعد تحقيق الأهداف .

وعليه يسقط **ماسلو** هذه الحاجات على سلوك المهاجر حيث يؤكد على أنه كلما حقق حاجاته الأولية فإنه يتطلع لإشباع حاجات أعلى فينتقل من مرحلة إلى أخرى على التـــوالي ضمن هذا الهرم ، ولكن إذا لم يستطع تحقيق هذه الحاجات فإن هذا يدفعه إلى التمرد علـــى معايير المجتمع والقوانين الدولية في بلده مما يدفعه للتفكير في الهجرة بأية وسيلة بغية تحقيق هذه الحاجات . [1]

(1) **المرجع نفسه.**

المطلب الثاني: الإطار القانوني للهجرة

لقد احتلت قضايا الهجرة غير الشرعية حيزا كبيرا في فكر الدول المتقدمة خاصة الدول الأوروبية والدول العربية ، ولقد تناولها عدد من هذه الدول بالنقاش والحوار باسم الحركة عبر الحدود ، فقد قامت بعقد عدة لقاءات حكومية وغير حكومية لمحاولة الحد منها نذكر من بينها :

الفرع الأول: الاتفاقيات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

لما شعرت الدول بخطورة تهريب البشر سواء على حياة المهاجرين بطرق غير شرعية، وما تتعرض له من أثار سبق ذكرها قررت الدول تشديد الرقابة على منافذها ومحاولة وضع قواعد لمكافحة هذه الظاهرة و القضاء عليها و الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تكافح الهجرة غير الشرعية ومن بينها:[1]

- **برتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو:**

تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ **2000/11/15** بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال **الهجرة الدولية والتنمية** من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة* خاصة ما يتصل منها بالفقر، ويهدف البرتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، وهو يركز على حسن معاملة المهاجرين وحماية حقوقهم الإنسانية، ومحاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين وسائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة ، وقد تضمن البرتوكول مواد عديدة من أهمها: تهريب المهاجرين عن طريق البر، تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر، التدابير

---

(1) أمنة امحمدي بوزينة ، " **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية**". في **الملتقى الوطني الثاني** : **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية : حالة الجزائر**، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 25-26 ماي 2011، ص.5.(غير منشورة) .

الحدودية، أمن ومراقبة الوثائق، شرعية الوثائق وصلاحيتها.

وتشير أحكام **المادة الثانية** منه إلى أنه: " ولأغرض هذا البرتوكول و منه مكافحة تهريب المهاجرين، وكذلك تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين".

وقد ركزت **المادة 16** من البرتوكول على الأتي :

" تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمدا ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى ": [1]

أ- تهريب المهاجرين.

ب- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق **إعداد وثيقة** من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج- تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة، وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة (ب).

وقد ركزت **المادة 18** على إعادة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية.

من خلال المواد المتقدمة نجد أن البرتوكول حرص على التأكيد أن الهجرة غير الشرعية هي جريمة دولية بطبيعتها، ومن ثم لا يمكن لدولة بمفردها مكافحتها / مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة وهو ما يتطلب التعاون بين الدول لمكافحة تهريب المهاجرين و القبض على مرتكبيها و معاقبتهم وفقا للقوانين الوطنية واتخاذ التدابير اللازمة

---

(1)**المرجع نفسه.** ص ص.5-6.

* ويعتبر مكملا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة: التي هدفت لتعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية واشتملت على تسع وعشرين مادة .

لمواجهتها من تبادل المعلومات وغيرها من التدابير الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى ذلك يهدف البرتوكول من خلال استقراء نصوصه إلى الأهداف التالية :

- منع و مكافحة تهريب المهاجرين.
- حماية حقوق المهاجرين المهربين و مساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية.
- تعزيز التعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف. [1]

وقد صادقت الجزائر على هذا البرتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم **418/03** المؤرخ في **14 رمضان 1424** الموافق ل **2003/11/09** .[2]

- **اتفاقية "الشنجن"** وقعت في **14 جوان** عام **1989** والمتبوعة بمعاهدة **"الشنجن"1990**، التي تضم دول الإتحاد الأوروبي الموقعة عليها ، وهي تضمن حرية التنقل داخل هذا المجال، وتنتهج سياسة موحدة اتجاه الهجرة القادمة من خارج هذا المجال الموحد ، فكان من أبرز نتائجها أنها حدت بقوة من منح التأشيرات للدخول لأوروبا، الأمر الذي ترك في أواسط الراغبين في الهجرة إليها شعورا بالإحباط وزاد ذلك من تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية ، كماس وضعت قواعد تخص مراقبة الحدود وسياسات الإبعاد.[3]

وتوجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول في الاتفاقية المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها عبر ما يسمى " **بنظام شنجن ألمعلوماتي**"، وهو ما يعني سهولة القبض على أي شخص مرغوب فيه في أي دولة، ما دامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك.

---

(1)**المرجع نفسه.** ص.6.

(2) **الجريدة الرسمية** رقم 69 المؤرخة في 17 رمضان 1424 الموافق ل 2003/11/12، ص 10.

(3) laetitia van Eeckout, **Débat public l'immigration. Paris : Odile Jacob, la documentation française**, janvier 2007,pp.60-61.

أنظر كذلك: جوهر،**"حقوق العمالة المهاجرة في المواثيق الدولية** ".السياسة الدولية ،ع 165،2006 ، ص.53.

وقد أفاد هذا النظام (نظام معلومات شنجن) الدول الأعضاء في الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها وذلك بالحصول على تأشيرة بالسفر إلى دولة أخرى للسياحة ثم السفر منها إلى دولة المقصد ،هذا وقد اعتمدت منظمة الشرطة في أوروبا هذا النظام ألمعلوماتي، ومن ثم يتم تبادل المعلومات بين أجهزة الأمن الوطنية الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.[1]

كما تم إصدار **برنامج تامبري**"**Tampere programme** "لعام **1999** ،والمتعلق بإصدار تشريعات تقنين الهجرة واللجوء السياسي ومحاربة الجريمة المنظمة ، وهذا ضمن "إستراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة" التي أصدرتها المفوضية الأوروبية حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية، ودعم دور قدرات كلية الشرطة الأوروبية في مجال تدريب كبار الضباط خلال مرحلتها الثانية في **2005** (عند دخولها حيز التنفيذ) .[2]

هذه الإستراتيجية الأوروبية الجديدة سيطر عليها مفهوم الشراكة منذ منتصف التسعينات، حيث كانت المجهودات بما أصبح يعرف بمشروع "**برشلونة**" أو "**المؤتمر الأوروبي-المتوسطي**" في **برشلونة 27-28 نوفمبر 1995** ، والذي تناول قضية الهجرة ضمن سلة الشراكة الاجتماعية –الثقافية والإنسانية من خلال تشجيع التعاون للحد من الهجرة غير الشرعية ، وتشجيع التفاهم بين الثقافات والأديان واحترام الحقوق الاجتماعية والأساسية من خلال الدعم الاقتصادي (ميدا1، ميدا2)، وهو ما علله البعض بمحاولة الإتحاد الأوروبي

(1)أمنة امحمدي بوزينة، **مرجع سابق**. ص.7.

(2) محمد زكريا جاسم ،"**أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية**"، ملتقى قسنطينة ،2008،ص ص.128-129.

التصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الظاهرة .[1]

ففي **إعلان برشلونة** كانت **الهجرة** في محور تبادلات بين المجتمعات المدنية وخصوصا في خانة الهجرة والإرهاب ، ففي خانة الهجرة كان هناك إجماع لأعضاء دول ضفتي المتوسط على أنه ونظرا لأهميتها في العلاقات الأوروبية- المتوسطية فإنه سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق والضغط الناتجين عن الهجرة ، هذه الاجتماعات ستأخذ بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة في إطار برنامج "**MED-Migration** وبالخصوص فيما يتعلق بتحسين ظروف الحياة للمهاجرين المستقرين شرعيا في الإتحاد.

أما بخصوص **الهجرة غير الشرعية** فإنها أدرجت ضمن خانة الإرهاب الذي تضمن كذلك بالإضافة إليها تهريب المخدرات ، إجرام دولي ، حيث سيتم تنظيم اجتماعات فيما يخص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية .[2]

- **<u>جهود دولية أخرى</u>**

القمة المتوسطية التي عقدت في تونس بتاريخ 2003/12/5 :

كانت الهجرة من أولويات قمة منتدى **(5+5)** الذي عقد بتونس في **5 و6 ديسمبر 2003**، دعت من خلاله الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي ومنسق لمجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، وكذلك معالجة أسبابها الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية .

---

(1) عبد الوهاب بن خليف ،"**العلاقات الأوروبية –المتوسطية: استراتيجيات شراكة أم توظيف**". مجلة دراسات إستراتيجية ، ع 05 ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، جوان 2008 ، ص.67.

(2) **نص إعلان برشلونة** الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي 27-28 نوفمبر 1995، من الموقع الإليكتروني http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Barcelona-arabic1.doc.(الملحق الأول)

كما استذكروا نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في **أفريل 1994**، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة ، وأجمعوا على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في البلدان الأوروبية ، والعمل على حماية حقوقهم ، وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في تلك البلدان ، وأعلنوا عن مساندتهم لكافة الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تنقل الأشخاص وظروف الإقامة.[1]

وتتجسد خطورة تعامل البلدان الأوروبية مع قضية الهجرة العالمية فيما جاء في **الوثيقة الخضراء**، وتعرف كذلك بـــ:**"الكتاب الأخضر حول الهجرة"** الصادرة عن الاتحاد الأوروبي من خلال المجلس الأوروبي في **11جانفي 2005** ، التي ضمت المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأوروبية الخاصة بالتعاون الأوروبي من ناحية والتعاون مع دول شمال إفريقيا من ناحية أخرى ، هذه الوثيقة تتجه إلى تبني سياسة الهجرة الانتقائية التي تجذب أصحاب المهارات والعقول من المهاجرين وترفض الأشخاص الآخرين ، دون أن تراعي أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية ، فهي تركز في سياساتها على منع دخول المهاجرين إليها عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها ، وكذا تشديد الإجراءات الأمنية وإنشاء الحواجز .[2]

و تزامنا مع أحداث **11 سبتمبر 2001** وبروز تهديدات جديدة عابرة للحدود" الإرهاب" وارتباطها بالهجرة غير الشرعية عبر تنقل حركات الأشخاص إلى الدول الأوروبية، ونظرا للضجة والترويج الإعلامي لهذه الظاهرة فقد ذاع صيتها ، وبما أنها تهدد أمن أوروبا فقد اعتبرها الحلف الأطلسي مهددة لأمنه كذلك ، ولهذا قام الحلف باتخاذ إستراتيجية جديدة له في مؤتمر **بروكسل ديسمبر2004** نصت بالإضافة إلى تدابير أخرى ، تركيزه على مواجهة

---

(1) **إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط**، حوار(5+5) . في 5-6 ديسمبر 2003.

(2) مغاوري شلبي ، **"الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة "**.السياسة الدولية ، ع 165، يوليو 2006، ص.50.

موجات الهجرة للقارة الأوروبية التي ستكون على رأس أولوياته تماما كما هو الإرهاب ومحاولة امتلاك الدمار الشامل .[1]

الفرع الثاني : جهود المنظمات واللجان الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

- **الأمم المتحدة:**

- عقدت الأمم المتحدة حوارا رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة **نيوريورك في 14 و15 عام 2006**، وقد هدف الحوار فيه إلى مناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة غير شرعية ، كما هدف إلى التعرف على قضايا هذه الظاهرة و تطبيق برامج تنموية توفر فرص العمل و كسب العيش و الرزق في البلاد التي تنشأ منها الهجرة. [2]

كما أكد **الأمين العام للأمم المتحدة** في العديد من المحافل الدولية موقف المنظمة من الظاهرة ، بأنها واحدة من أكبر التحديات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة، لذا أكد على ضرورة أن تتعاون الدول فيما تبذله من جهود لوقفها وخاصة في اتخاذ التدابير الصارمة ضد مهربي البشر والاتجار بهم، وأنه على **اللجنة العالمية للهجرة الدولية** أن تساعد في وضع قواعد دولية ورسم سياسات أفضل لإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل مصالح الجميع، وفي هذا الإطار اقترح الأمين العام للأمم المتحدة على الحكومات أن تفكر في إبداء الرغبة في إنشاء منتدى دائم ذي طبيعة طوعية واستشارية بهدف مواصلة المناقشة وتبادل الخبرات على أن تكون الأمم المتحدة هي المنبر وأن يكون موظفوها على استعداد لتزويد الدول الأعضاء بأية مساعدات لرفع مستوى الحياة.

---

(1) وليد الشيخ،"**أوروبا وقضايا الهجرة : معضلة الأمن والاندماج**" . السياسة الدولية، ع 165،جويلية2006 ، ص.69.

(2)أمنة امحمدي بوزينة، **مرجع سابق**. ص.8.

- **اللجنة العالمية للهجرة الدولية :**

أنشئت هذه اللجنة بقرار **من** الأمين العام للأمم المتحدة في **أواخر عام 2003** من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة و تقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة، و تضم هذه اللجنة **19 خبيرا** في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم، وقد بدأت أعمالها في **عام 2004** وكلفت بعدة مهام منها:

- السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات و المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى المهتمة بشؤون الهجرة.
- تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية والروابط بين الهجرة والقضايا العالمية الأخرى. تقديم التوصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية .
- وقد قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوع الهجرة، وأوضحت نشاطها بتقديم تقرير في **أكتوبر 2005** إلى سكرتير عام الأمم المتحدة، جاء في هذا التقرير أن المجتمع الدولي عجز عن إدراك الإمكانات الكاملة للهجرة الدولية ، ولم يرفع مستوى الفرص والتحديات العديدة التي تمثلها، وطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من أجل إدارة أكثر فعالية للهجرة على المستويات الإقليمية والوطنية والعالمية. [1]

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

إن الهجرة المغاربية لدول أوروبا هي ظاهرة تشكل واحدة من المعالم الاجتماعية البارزة لمنطقة المغرب العربي وهي عنوان متغيرات اجتماعية عديدة ، ساهم في تشكيلها

(1)**المرجع نفسه**. ص ص.8-9.

التفاعل التاريخي والواقع الاجتماعي وأشياء أخرى بفعل القرب الجغرافي والتقاطع الثقافي بين ضفتي البحر المتوسط ، فبالرغم من القوانين المسنة للحد من الهجرة إلا أنه استمر تفاقم الخلل بين الشمال والجنوب ، بالإضافة إلى تزايد الإجراءات العقابية ، ويرى المراقبون أن الهجرة السرية ستتفاقم على المدى القريب ويساعدها في هذا عدة أسباب وعوامل منها: عوامل جاذبة وأخرى دافعة و عوامل النداء.

العوامل الدافعة للهجرة:

تنقسم العوامل الدافعة للهجرة إلى عوامل حقيقية وأخرى شكلية ، أما الشكلية منها فتتمثل في النمو الديمغرافي السريع والذي له تأثير مباشر على التنافس الغذائي ومصادر أخرى وكذا الفارق الرفاهي بين الشمال والجنوب .

وأما الحقيقية فهي كذلك تتجزأ إلى جزأين بسيط ومعقد ، كما هي موضحة في الشكل التالي: [1]

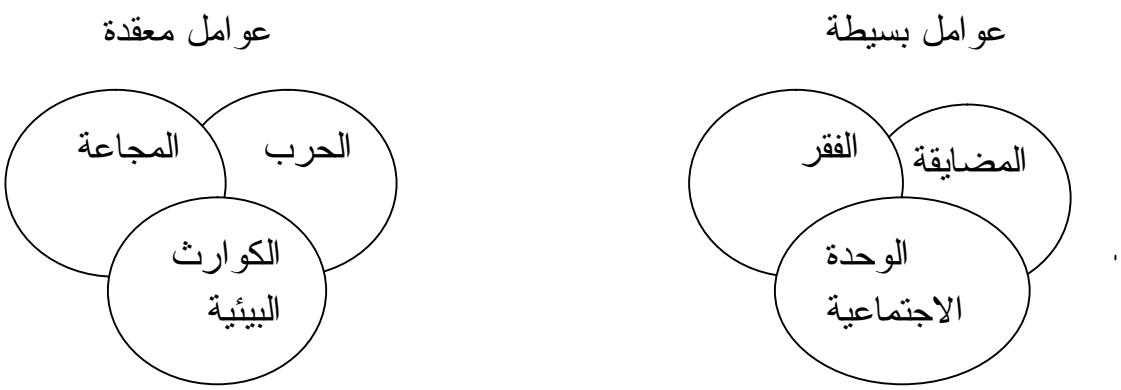

شكل (1): العوامل البسيطة والمعقدة الدافعة للهجرة

وهذا ما سنوضحه من خلال العناصر التالية:

(1) مسعود حمودة ، **مرجع سابق**، ص ص.479-481.

أ- <u>الأسباب الاقتصادية:</u>

1- **<u>التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة والجاذبة للمهاجرين :</u>** يتجلى التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول العربية الطاردة والدول المستقبلة ، وهذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في دول الجنوب المتوسط (أي عدم استقرار عوامل التنمية) التي لا تزال اقتصاديات الكثير منها تعتمد أساسا على الفلاحة والتعدين ، وهما قطاعان لا يضمنان استقرارا للتنمية ، نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية. [1]

- الفارق الهائل في المستوى الاقتصادي والتطور الذي تعيشه الدول الأوروبية بالمقارنة مع دول جنوب المتوسط ، فبالرغم من تقاربها جغرافيا ، إلا أن التنمية بمختلف أنواعها لم تحقق إلا معدلات ضعيفة من الرفاهية ولفائدة فئات ضيقة من المجتمع كما أن غياب الاستثمارات المنتجة قللت من مستوى النمو الاقتصادي وعمقت من الفقر والتهميش. [2]

2- **<u>قلة فرص العمل (البطالة):</u>** يشكل الثالوث القاتل لنفوس الشباب البطالة ، الفقر والبؤس الدافع الرئيسي إلى الهجرة السرية حيث تعتبر تفاقم كارثة البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط ، فحسب تقارير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية ، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية في العقد الأول من القرن **21 بين 15 و 20 %** ، كما تفيد إحصاءات برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن معدل البطالة في الوطن العربي لعام **2008** وصل إلى نحو 15 % أي ما يعادل **17 مليون** ، لكنه يزداد ليصل إلى **40 %** بين الفئتين العمريتين **[15-24]عاما** ، مما يزيد رقم العاطلين

(1) خليل حسن، **مرجع سابق**، ص.424.

(2) محمد غربي،" **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن:حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط".مرجع سابق**، ص.96.

إلى **66 مليون** من بين **317 مليون نسمة** ، وهو تعداد العالم العربي . [1]

أما في المغرب العربي ، فلقد بلغت نسبة البطالة مستويات جد مرتفعة، وهي تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة الشباب منهم والحاصلين على مؤهلات جامعية وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(02): نسب البطالة في خمسة دول من جنوب المتوسط وخمسة دول من الإتحاد الأوروبي لسنة 1995. [2]

الدولة	ألمانيا	بلجيكا	فرنسا	إيطاليا	إسبانيا	تركيا	مصر	تونس	المغرب	الجزائر
نسبة البطالة %	8.9	9.3	11.6	12.3	22.7	6.9	11.1	17.8	22.3	29.9
المعدل	%12.96					%17.6				

المصدر:من المكتب الدولي للعمل،تقرير حول العمل في العالم-2000، جنيف،2000، ص ص.298-300.

وهذا ما يقطع بأن ظاهرة البطالة أحد الأسباب القوية لتنامي ظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا .

3- **<u>انخفاض الأجور ومستويات المعيشة :</u>** من انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر ولقد أشارت دراسة صادرة **عام 2006** عن المجلس العربي للطفولة والتنمية إلى أن أكثر من **80%** من سكان العالم العربي يعيشون في فقر مدقع ، وكذلك فإن مليارين من البشر يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم .كذلك فإن تدني مستوى دخل الفرد وانخفاض مستويات معيشتهم ، والتباين في الأجور يعد كذلك من أسباب هجرة الشباب إلى الغرب حيث الحد الأدنى للأجور يفوق 3 إلى 5 مرات المستوى الموجود في دول المغرب العربي،

(1)هشام بشير ،"**الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا**".**مرجع سابق**، ص.170.

(2)غالية بن زيوش، **مرجع سابق**، ص. 33.

ويعيش أكثر من **230 مليون نسمة** في الدول العربية بمتوسط دخل سنوي لا يزيد عن **1500 دولار سنويا** عام **2006** ووفقا لبيانات البنك الدولي فإن نمو نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية لم يتجاوز **6.4 %** خلال 24 عاما . إلى جانب عامل الفقر ومخلفاته في الدول المصدرة للمهاجرين يأتي عامل توفير الفرص والإمكانيات لعيش حياة كريمة في دول الاستقبال كمكملة لدوافع الهجرة.

4- **الحاجة إلى أيدي عاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين (توفير فرص العمل) :**

تعاني الدول المستقبلة للمهاجرين من نقص الأيدي العاملة فيها، خاصة الدول الأوروبية التي تتميز بارتفاع معدل الشيخوخة فيها حتى أطلق عليها اسم **القارة العجوز** ، ولهذا فإن المهاجرين يستغلون حاجة هذه الدول للعمالة ، فيقومون بالهجرة إليها ، ولا سيما أن هؤلاء لديهم استعداد للعمل في جميع المجالات وبالأخص العمل في المجالات التي في الغالب تعزف شعوب البلاد تلك عن العمل فيها فيكون بذلك الباب مفتوحا أمام المهاجر غير الشرعي - بطبيعة الحال- الذي يقبل الانخراط في مثل هذه المجالات . [1] فالأسباب الاقتصادية عموما هي تلك المتعلقة باختلاف مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، فالأفراد ينتقلون من المنطقة حيث مستويات الدخل والشغل والظروف الاجتماعية من سكن وتعليم منخفضة إلى المناطق حيث هذه الأخيرة مرتفعة ليرتفع مستوى معيشتهم، لأن الهدف من الهجرة هو ضمان فارق ايجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور في الدولة المستقبلة، وحسب الأستاذ **G.P.Tapinos**" فإن الهجرة هي رد فعل اتجاه التخلف الاقتصادي". [2]

بالإضافة إلى أن فشل السياسات الحكومية، والذي يتجسد في استمرار الحكومة الاعتماد على القطاع الخاص فقط لتوفير فرص عمل جديدة يؤدي إلى تفاقم كارثة البطالة

(1)هشام بشير، **مرجع سابق**، ص.170.

(2) سمير محمد عياد ، **مرجع سابق** ، ص223.

التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر المتوسط.[1]

العوامل المحفزة : وتتجلى أساسا في ثلاث عوامل :

أولا: في صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى : سيارة ، هدايا، استثمار في العقار ...إلخ وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية.

ثانيا: في أثر الإعلام المرئي التي جعلت السكان من الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة بشتى الطرق . [2]

وثالثا: القرب الجغرافي من أوروبا ، فأوروبا لا تبتعد عن الشاطئ المغربي مثلا إلا 14 كلم والشاطئ الاسباني يمكن رؤيته صحوا من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبته، بالإضافة إلى أن الجزائر تشكل بوابة رئيسية ووصلة وصل بين إفريقيا وأوروبا ، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تسهيل عملية انتقال الأفارقة على العموم والمغاربة على الخصوص إلى الضفة الشمالية للمتوسط .[3]

كما أن عامل النمو الديمغرافي الذي يشكل العامل الأكثر ثقلا للهجرة في غرب المتوسط لما يخلفه من مشاكل[4]، فإلى جانب الكثافة السكانية الكبيرة حيث قدرت منظمة الأمم المتحدة النمو السكاني للدول المطلة على المتوسط –وهو مرشح للارتفاع على مدى 20 سنة قادمة – مثلا لسنة **1997** بأكثر من **300 مليون نسمة** وسينتقلون إلى ما سيقارب

(1)عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص.120 .

(2)خليل حسن، **مرجع سابق**، ص.425.

(3)عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص.120.

(4) رقية العاقل ، **مرجع سابق** ، ص.52.

500 مليون نسمة في **2025**[1] (الملحق03). وهذا الفرق بين شمال المتوسط وجنوبه هو الذي يدخل البشر في ديناميكية التنقل (الهجرة).

كذلك فإن مشكلة الشيخوخة التي تعاني منها القارة الأوروبية على وجه الخصوص- حيث أصبحت فئة 60 سنة فما فوق تزداد من **12 مليون شخص** سنة**2000** إلى **17 مليون** شخص متوقعة لسنة **2020** مقارنة بالديمغرافيا المتزايدة للضفة الجنوبية للمتوسط - اعتبرت حافزا أمام شباب الدول المغاربية الذين وضعوا نصب أعينيهم توفر فرص العمل من جراء ذلك في الضفة الأخرى. [2]

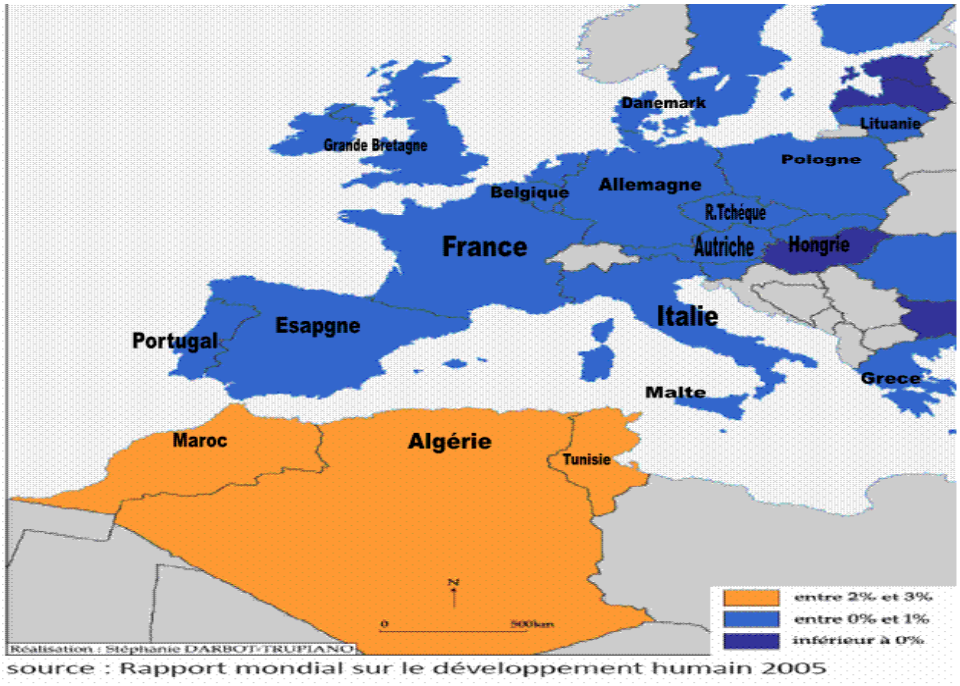

خريطة (01) :معدل النمو السكاني في منطقة المتوسط

فحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة فإن أوروبا ستكون خلال الفترة مابين **1995-2050** بحاجة إلى قدوم المهاجرين بمعدل **860ألف** مهاجر سنويا أي بمجموع **700 مليون**

(1)سمير محمد عياد ، **مرجع سابق**، ص ص . 223-224.

(2) رقية العاقل ، **مرجع سابق** ، ص ص .52-53.

مهاجر خلال 50 سنة المقبلة [1]، في حين أن الضفة الجنوبية للمتوسط ، تعرف أكبر تمثيل لهذه الفئة من حيث أن الفئة العمرية من **15-64** تمثل أكثر من **58.4 %** سنة **2000** ، كما يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي : [2]

الجدول (03) : تمثيل الفئة النشطة ضمن العدد الإجمالي للسكان(%)

السنة	الجزائر	المغرب	تونس	المغرب الكبير
2000	8.3	3.5	10.8	22.6
توقعات 2010	12.1	4.6	14.5	31.2

الوحدة مليون نسمة

العوامل السياسية والأمنية:

تعاني أغلبية الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسي ، وضعف المشاركة السياسية، وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد ، وتعدد الحروب الإقليمية**(3)**، لهذا باتت الدول الأوروبية تنظر للهجرة القادمة من هذه الدول على أنها عبء عليها لارتباطها بالمسائل الأمنية[4]، فعدم الاستقرار الناجم على الحروب الأهلية والدولية أو حركات الاضطهاد الممارسة ضد جماعات أو أفراد سواء بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من مناطق غير آمنة إلى أخرى أكثر أمنا ، وهو ما يطلق عليه اسم "الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي".

---

(1)غالية بن زيوش ، **مرجع سابق** ، ص.38.

(2)فاطمة فيلالي، **الشراكة الجزائرية الأورومغاربية في حوض المتوسط : من مسار برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط**. رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص.27.

(3)مصطفى عبد العزيز مرسي، **مرجع سابق** ، ص.28.

(4)رقية العاقل ، **مرجع سابق** ، ص.60.

وتعتبر منطقة المغرب العربي نقطة عبور رئيسية للاجئين و المهاجرين القادمين من إفريقيا وخاصة من منطقة البحيرات الكبرى ، ناهيك عن كون هذه المنطقة مصدرا للاجئين وهذا بالنظر لعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته ، حيث أن المعارضة السياسية وعلى رأسها الإسلاميين من المغرب ، الجزائر وتونس ، وجدت في أوروبا ملجأ لها ، كما حدث مع هجرة عدد لا بأس به من الجزائريين خلال العشرية السوداء أو الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر[1] ، كما أن فشل الأحزاب السياسية زادت من تخلف المجتمع لعدم قدرتها على تقديم برامج تتحقق فيها آمال الشباب بالخروج من البطالة والمشاكل المصاحبة لها .[2]

عوامل النداء :

إن حلم الهجرة هو نتاج الممنوع فالهجرة غير الشرعية هي النتيجة الطبيعية لحالة المنع، وهو رد فعل لإغلاق الأبواب أمام الهجرة الشرعية والسياسة التي تبنتها الدول الأوروبية في هذا المجال والتي كانت لها آثار عكسية، حيث زادت من وتيرة الهجرة السرية وجعلت كلفتها باهظة بالنسبة للمرشح للهجرة ، وساهمت في فتح المجال أمام مافيا الهجرة غير الشرعية ممن يتاجرون في البشر عبر الحدود من أجل تحقيق مكاسب مادية مشبوهة.[3]

***عامل التخلف:**

حسب ما جاء في تقرير لحلف الشمال الأطلسي فإنه ينظر لدول الضفة الجنوبية للمتوسط على أنها تشكل تهديدا للغرب وليس خطرا ، تهديدا ضد أمن الدول الأوروبية من خلال الإرهاب ، المخدرات ، الهجرة ، النمو الديمغرافي ، الفقر،...

"فجنوب المتوسط يندرج ضمن جزء من العالم المسمى بـــ:"العالم الثالث". وحسب تقرير الحلف فإن **الفقر** و **التخلف** يشكلان تهديدا ضد الأمن والسلم الدوليين" ، هذا التخلف الذي

(1)غالية بن زيوش ،**مرجع سابق** ، ص ص.39-40.

(2)عبد النور ناجي ،**مرجع سابق** ، ص.120 .

(3)هشام بشير، **مرجع سابق** ، ص.170.

يتجسد من خلال عدة خصائص منها : انخفاض مستوى المعيشة لغالبية السكان (كمستوى الدخل المتدني ، أزمة السكن ، انعدام التغطية الصحية ، ارتفاع معدل الوفيات ، انتشار الأمية،...)، وكذلك من خلال انخفاض إنتاجية العمل ، معدل النمو السكاني المرتفع ، ارتفاع معدل البطالة ، التبعية الاقتصادية للخارج في المجال التجاري ، المالي والتكنولوجي.

فبالرغم من الإعانات المالية والامتيازات التجارية الهامة التي تحظى بها الدول الإفريقية عموما والمغاربية على وجه الخصوص فإن هذه الدول لم تتمكن من النهوض باقتصادياتها وكسر حلقات التخلف .[1]

***العولمة:**

إن كثير من الدول النامية تعتبر العولمة مصدرا للهجرة، فهي ترى بأنها شملت تحولا كبيرا في التكنولوجيا، وكذلك زيادة غير مسبوقة في حجم التجارة الدولية، ولقد أحدث هذان التطوران حركة ضخمة لدوران رأس المال وحركة انتقاله عبر الحدود ، ولكن وكما يرى الدكتور "**سمير رضوان**" أن هذه التطورات لم يجاريها تطور مشابه في حرية انتقال اليد العاملة (العنصر البشري)، في حين يرى البعض أن ما نشهده الآن من تشريعات في الدول المتقدمة يهدف إلى الحد من حرية انتقال اليد العاملة.[2]

كما يشير الدكتور "**مغاوري شلبي**" إلى أن مسيرة العولمة الاقتصادية أثرت على سرعة تدفقات رؤوس الأموال والمنتجات والأفراد ، حيث يشير إلى أن السياسات الاقتصادية أدت إلى عولمة رؤوس الأموال والسلع ، ولكنها لم تؤد إلى عولمة حركة العنصر البشري بنفس الدرجة لأسباب سياسية واجتماعية واقتصادية ، بحيث أصبحت الهجرة هما للدول النامية يضاف إلى قائمة همومها الأخرى الخاصة بتدني نصيبها من حركة الاستثمار المباشر حول

(1)رقية العاقل، **مرجع سابق**،ص ص.36-42.

(2) سمير رضوان،**مرجع سابق**، ص.46.

العالم ، وتدني نصيبها من التجارة الدولية بسبب معدل التبادل التجاري .[1]

فالتحولات والتطورات الكبيرة التي شملت تكنولوجيات الإعلام ، الاتصال والمواصلات (شبكة الانترنت ،الاتصالات الهاتفية ، النقل الجوي) في الآونة الأخيرة ، سهلت من الاتصال والتواصل الدولي وساعدت على مضاعفة حركة الهجرة وتنقل الأشخاص التي اعتبرها البعض من مخلفات العولمة .[2] وبشكل أوضح فإن مصادر الثراء ووسائله تتمركز شبه كليا بدول الشمال مما أدى إلى عدم الانسجام في العلاقات بين ضفتي المتوسط.[3]

وعموما فإن حكومات البلدان التي ينطلق منها المهاجرون تتحمل المسؤولية عن مأساتهم، إذ أن إخفاق أنماط التنمية التي انتهجتها ، وعجزها عن تحديث المجتمع وتأمين الحياة الكريمة لأبنائه، هي الأسباب الكامنة وراء الإصرار على الهجرة بأي ثمن ومجابهة مخاطر الموت عطشا أو غرقا ، كما أفرزت أيضا أزمة النظام التعليمي مئات الآلاف من الشباب العاطلين عن العمل الذين يعيشون قسوة التهميش ، ومرارة الضياع فيفضلون أي حل على البقاء في البطالة . فضلا عن توفر عوامل الازدهار ، ووجود فرص العمل والانفتاح الاجتماعي وحركة رؤوس الأموال وفتح الأسواق في دول أوروبا عامة ، كلها تعد عوامل جذب لكثير من المهاجرين أملا في الاستفادة ولو بنسبة أقل منها.[4]

---

(1) مغاوري شلبي ، **مرجع سابق** ، ص.48.

(2)غالية بن زيوش ، **مرجع سابق** ، ص.51 .

(3)محمد غربي،"**الدفاع والأمن:إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية**".**مرجع سابق**، ص.256.

(4)الطيب كامش ، **الشراكة الأمنية في حوض المتوسط** . رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية-وهران- قسم العلوم، 2008، ص ص.156-157.

خلاصة الفصل الأول

- ✓ تعد الهجرة أحد أوجه التفاعل الإنساني في المجال الأورومتوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع هذه الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر عبر قومية مثل الإرهاب ،وتجارة المخذرات والهجرة السرية... وهو الأمر الذي يستدعي تكثيف التعاون مع دول المنطقة في مجال الهجرة وخصوصا غير الشرعية والتي جاءت كنتيجة لحالة اللاأمن.

- ✓ وعن دوافع الهجرة الجماعية غير الشرعية ، فتعود إلى ازدياد عدد الشباب في دول العالم الثالث وتناقص فرص العمل والقمع السياسي والديني ، ثم أتت العولمة لتفاقم من حركة البشر و رؤوس الأموال وتزيد من حدة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة، بالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي والثروة، فكما يلخص العالم الديمغرافي الفرنسي ألفريد صوفي **Alfred Sauvy** إشكالية الهجرة بقوله : **"إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر ،وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات ".**

- ✓ الهجرة غير الشرعية هي السوق السوداء للاتجار بالبشر وأن هذه السوق لها آليات كثيرة منها المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة بالخارج ووسائط الهجرة والسماسرة والفساد الإداري والجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة ، كما ترتبط الهجرة بظاهرة الإرهاب التي تركت تداعيات سلبية على ملف الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى أوروبا خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 .

- ✓ كما اتبعت أطراف أوروبية سياسات التضييق والمنع لتحركات الوافدين إليها من تلك المنطقة تحت ذرائع الوقاية من الإرهاب ، وكان أولها سياسات التقنين المتمثلة في اتفاقية "الشنجن" بالإضافة إلى إجراءات وتدابير أمنية أخرى للحد من هذه الظاهرة و ضمن مقاربة شاملة.

الفصل الثاني:

الهجرة غير الشرعية مابين الخطر الأمني والتحدي الإنساني

تميزت سياسات دول الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان المتوسطية العربية وغير العربية في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بمنح الامتيازات التجارية ودعم التعاون المالي، إلا أن هذه الإجراءات أثبتت عدم كفايتها لدفع النمو الاقتصادي في هذه البلدان التي تعاني مشاكل اقتصادية ساهمت في اتساع الفجوة بينها وبين الاتحاد الأوروبي، مما زاد من حدة وتيرة الهجرة خاصة غير الشرعية لذلك قامت الدول الأوروبية باستحداث سياسات تراوحت ما بين سياسات أكثر جرأة وذات الطابع الأمني وبين سياسات تميزت بالليونة والجلوس إلى طاولة الحوار، حتى تمكن دول المتوسط من مواجهة هذه الظاهرة والتحديات الدولية والإقليمية الأخرى التي تعترضها.

ففي الفترة الممتدة مابين عامي **1993-1995** تم اتخاذ عدة مبادرات من أجل دفع التعاون بين الدول المتوسطية ، وجاء على رأس هذه المبادرات مؤتمر الأمن والتعاون المتوسطي ومنتدى دول المتوسط **(CSCM)** ومنتدى دول المتوسط أل**[5+5]** والـــ**[5+12]** (يتألف منتدى**[5+12]** من دول الاتحاد الأوروبي 12 قبل انضمام النمسا والسويد وفنلندا عام **1994** ودول الاتحاد ألمغاربي العربي)، وتجديد الحوار الأوروبي-العربي ، إلا أن أفضل هذه المبادرات على الإطلاق وأكثرها تقدما هو مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطية الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر برشلونة والذي شكل استجابة أوروبية للحاجة الماسة إلى معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية.

ولقد تميزت هذه الشراكة عن غيرها من آليات عمل الاتحاد الأوروبي مع المنطقة العربية بأنها اتصفت بالشمولية ، حيث جمعت بين 27 شريكا على المستوى الثنائي وأيضا كشركاء في تعاون إقليمي مشترك ، كما أنها ساهمت في تحديد منهج للمشاركة والتعاون متعدد الأبعاد ، ودفعت العلاقات الأوروبية- العربية إلى أبعد من التبادلات

التجارية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية، السياسية والأمنية،الاقتصادية والمالية، وهذا ما سنتناوله من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول : الهجرة غير الشرعية في إطار مسار برشلونة 1995

تزامن إعلان **برشلونة 1995** مع ظروف دولية جديدة أثرت على وضع كافة الدول المتقدمة والنامية ، خاصة من ناحية توجهاتها الاقتصادية أو تدابيرها الأمنية أو مكانتها الإستراتيجية على الساحة العالمية ، ويمكن استخلاص ثلاث ظروف دولية مؤثرة تمثلت في: ميلاد المنظمة العالمية للتجارة التي شهد العالم ميلادها في **جانفي 1995** ، وتحول مضمون الحرب الباردة بين الشرق والغرب –نتيجة تفكك الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية- إلى حرب مواقع اقتصادية بين التكتلات العالمية وخاصة أوروبا، أمريكا، آسيا ، قصد السيطرة على أسواق المنطقة المتوسطية والشرق أوسطية وغيرها من المناطق.بالإضافة إلى بروز الولايات المتحدة كقوة مسيطرة تحاول الهيمنة المطلقة على العالم عن طريق إعادة التموقع في مناطق النفوذ الحيوية في العالم، وكذلك عبر التدخل في عدة مناطق من العالم باسم نشر الديمقراطية والمساعدات الإنسانية وتنشيط المبادلات التجارية عبر الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

كل هذه الظروف أثرت على إعلان مؤتمر برشلونة المنعقد في **27-28 نوفمبر 1995**، والذي شكل أول محاولة جدية يقوم بها الإتحاد الأوروبي بغية إرساء تعاون

(1)أعجال محمد أمين لعجال ، **إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي** .أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية و والعلاقات الدولية ،2007/2006، ص ص.183-184.

شامل مع دول أخرى مطلة على البحر الأبيض المتوسط، حيث باشر الإتحاد في هذا الإطار مختلف علاقاته السياسية ، والأمنية ، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

واعتبر هذا الإعلان بمثابة **ميثاق أورو-متوسطي** شاركت فيه **27** دولة متوسطية، من بينها **8** أقطار عربية و**4** دول متوسطية غير عربية (تونس ، إسرائيل ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، الأردن ، مصر، الجزائر، لبنان، سوريا ، تركيا ، قبرص، ومالطا) بالإضافة إلى الدول**15** التي يتألف منها الإتحاد الأوروبي ، ولم تتم دعوة ليبيا إلى حضور المؤتمر بسبب العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها*[1]، وأصدر مؤتمر برشلونة وثيقة سميت **بوثيقة برشلونة 1995** التي جاءت مكملة وملحقة ببرنامج عمل يجسد روح الندوة والقائم أساسا على فكرة الأمن والتعاون في حوض المتوسط الهادف إلى إنشاء فضاء أورومتوسطي متعدد الأبعاد .

فصيغة برشلونة **1995** مثلت اقترابا شاملا لقضايا منطقة البحر المتوسط بأبعادها المختلفة (كما هو الحال لقضية الهجرة) ، وقد صنف الإعلان هذه الأبعاد إلى محاور ثلاثة هي : البعد الأمني والسياسي، البعد الاقتصادي والمالي والبعد الاجتماعي والثقافي، هذا التصنيف لا ينفي التداخل الحتمي بين هذه المحاور الثلاثة ، فغياب –أو قصور- التعاون في أي محور منها يؤدي بالتبعية إلى تهديد التعاون في المحورين الآخرين ، ولكن بالرغم من هذا التداخل فإنه سيتم الاحتفاظ بهذا التصنيف على المستوى

---

(1) علي الحاج ، **سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . مرجع سابق** ، ص ص. 201-202 .

*العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا بداية أفريل 1992، بحكم اتهامها من طرف الولايات الأمريكية المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الضلوع في انفجار الطائرتين **بام آ م(Pam A M)** الأمريكية فوق سماء بلدة لوكربي الاسكتلندية في 1988/12/21، و طائرة **د.س.10(DC10)** التابعة لشركة (UTA) الفرنسية فوق صحراء النيجر في 1989/09/19.

المنهجي لعرض أبعاد الشراكة الأوروبية المتوسطية [1]، والخريطة التالية توضح البلدان المشاركة في الشراكة الأورومتوسطية .

خريطة(02) :البلدان المشاركة في الشراكة الأورومتوسطية

(1) مصطفى بخوش ، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة** . ط1 ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006 ، ص . 97 .

Commission européenne ,**le processeur de Barcelone cinq ans après.** Luxembourg :office des publication officielles des communautés européennes , 2000.

المطلب الأول : الشراكة السياسية والأمنية

إن الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض المتوسط تطلبت اقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الأوروبية المتوسطية ، وهذا ما جاء في وثيقة برشلونة **1995** التي أعطت أولوية أمنية للتعاون السياسي [1]، فالشراكة السياسية والأمنية ترتكز على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط ، من خلال تعزيز الحوار السياسي فيه، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون فيما بينها ، وأكدت ضرورة الاستقرار الداخلي والخارجي لدول المنطقة، واحترام مبادئ القانون الدولي و مواصلة الحوار السياسي المنظم[2]، الذي من شأنه مجابهة التحديات و المخاطر والتهديدات القادمة من الجنوب،إذ يتشكل الخطر الجنوبي من المنظور الأوروبي من عنصرين اثنين قائمين أو محتملين هما: التهديد السكاني والتهديد الإسلامي الأصولي.

فالتهديد السكاني يتولد عن مخاطر ضغوط الهجرة نتيجة ارتفاع النمو السكاني بدول المتوسط الجنوبية، حيث أن أوروبا تستضيف معظم المهاجرين من الشمال الإفريقي و بالذات من دول المغرب وتونس والجزائر، سواء عن طريق الهجرة الشرعية أو غير القانونية، نتيجة عدم قدرة اقتصاديات هذه البلدان على استيعاب هذه الزيادة السكانية المطردة، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعددة تدفعهم إلى التوجه نحو الهجرة المتزايدة –كمخرج وحيد أمامهم- للشمال و خاصة فرنسا،اسبانيا، بلجيكا، إيطاليا، و ما يصحب ذلك من مشاكل تؤدي إلى عدم الاستقرار على الضفة الجنوبية المتوسطية، وما يستدعي ذلك من إمكانات ردعية و بوليسية لاحتواء هذا التهديد

---

(1)إبراهيم حماد ، **"البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية"** . السياسة الدولية ، ع 129 ، 1997 ، ص. 223 .

(2)علي الحاج ، **مرجع سابق** ، ص . 205 .

السكاني[1]، وفي الوقت ذاته يتحول الضغط نحو الهجرة إلى الدوائر غير القانونية ، وتصبح الهجرة السرية أحد المحاور الأساسية للعلاقات الأورو-متوسطية، و أحد الأهداف المهمة لعملية برشلونة ولكن مع تحويلها لملف الأمن.[2]

أما **التهديد الإسلامي الأصولي**، فيتمثل في ظاهرة التطرف ولكنه لا يقتصر على بلدان شمال إفريقيا بل يمتد إلى بلدان الشرق الأوسط وغيرها من الدول والمناطق. وتكمن خطورة هذا الوضع بالنسبة للأوروبيين، كون هذه الظاهرة قد اقترنت باتجاه المتطرفين نحو العداء للغرب، خاصة بعد مواقفهم السلبية إزاء التطورات في الشرق الأوسط و بعض الصراعات الأخرى داخل العالم الإسلامي[3]. وانسجاما مع هذه المبادئ تعاهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق مايلي:

أ- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك وفق الالتزامات التي يمليها القانون الدولي.

ب-تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي ، مع الاعتراف بحق كل من الشعوب باختيار نظامه السياسي والاجتماعي-الثقافي ، والاقتصادي والعدلي الخاص وتطويره بحرية.

ج-احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وضمان ممارستها فعليا وشرعيا بما فيها حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية ، حرية التفكير و المعتقد والدين، فرديا وجماعيا ، دون أي تمييز على أساس العرق والجنسية واللغة والدين والجنس .

---

(1)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق** ، ص. 164 .

(2)عبد الله تركماني ، **إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية** .من موقع: www.mokarabat.com

(3)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق** ، ص .165 .

د- إيلاء تبادل المعلومات اهتمام كبير عبر الحوار بين كل الفرقاء حول المسائل الخاصة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والعنصرية وكره الأجانب .

ه-احترام التنوع والتعددية في المجتمعات المتوسطية وضمانها وتشجيع التسامح بين المجموعات المتباينة في المجتمع ، ومكافحة مظاهر التعصب ، وخصوصا العنصرية وكره الأجانب والتشديد على أهمية التربية في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية .

و-احترام المساواة المطلقة لدى المتوسطيين من خلال الحقوق اللازمة لسيادتهم والوفاء بتعهداتهم ، وفاء مخلصا وفق القانون الدولي.

ز-احترام حقوق الشعوب المتساوية ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، والعمل دوما وفق أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، وطبقا لأعراف القانون الدولي الملائمة بما في تلك المتعلقة بوحدة الأراضي.

ل- تسوية خلافات الشركاء سلميا، والامتناع عن التهديد، أو استعمال القوة أو السيطرة على أراضي أي شريك آخر.

ط- وضع آليات للتعاون والتنسيق من أجل تعزيز الحوار السياسي حول منع الصراعات وإدارة الأزمات وتوطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب ومكافحته.[1]

ي- تعزيز الأمن الإقليمي ومنع استعمال وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ، والانضمام إلى مجموعة الأنظمة الدولية والإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية ، وإلى معاهدات مراقبة التسلح ونزع السلاح والعمل

(1)علي الحاج ، **مرجع سابق** ، ص ص . 205-206.

بموجبها ، والوفاء المخلص لها من خلال الالتزام باتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم انتشاره.

ك- المكافحة المشتركة للإجرام المنظم أو ضد انتشاره أو توسعه أو تنوعه ، ومحاربة آفة المخدرات بكل أشكالها . [1]

ولتطبيق تلك المبادئ على أرض الواقع، بادر المؤتمر الوزاري الأوروبي المنعقد في **16-17 أفريل 1999**، بوضع إرشادات أولية أساسية تعتبر كنواة لصياغة ميثاق السلم والأمن في المتوسط، كنوع من صمام الأمان لمنع تفجر التوترات و الأزمات أو علاجها في مراحلها الأولى، وتكثيف إجراءات تبادل المعلومات فيما يخص المسائل الأمنية السالفة الذكر.[2]

فالشراكة السياسية والأمنية تشكل أهمية كبرى لمستقبل المنطقة العربية المتوسطية-خصوصا المغاربية- [3]،التي اعتبرتها أوروبا مصدر تهديدات وتحديات لأمنها القومي ورفاهيتها وحضارتها ، حيث تنبهت أوروبا أنها لا تستطيع العيش منغلقة عن محيطها الجغرافي ، بينما التطرف والهجرة غير الشرعية والفقر والتخلف يعبرون الحدود إليها .[4]

في وثيقة برشلونة لم يتم التطرق مباشرة إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية بل أدرجت ضمن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ووضح ذلك لاحقا في البرنامج

---

(1)**المرجع نفسه** ، ص .206 . أنظر كذلك **: البيان الختامي لندوة برشلونة 1995 .**

(2)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق** ، ص. 166.

(3)علي الحاج ، **مرجع سابق** ، ص.206.

(4)كميلة أحمد عثمان ، **السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية مابين 1990-1998** . ط1، ليبيا ، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر ، 2005، ص . 112 .

التكميلي حيث أضفي عليها الطابع الأمني نظرا لمخاطرها الجمة التي تحمل معها هموم ومشاكل البلدان التي أتت منها ، وما تحمله كذلك من الأصولية الدينية والتطرف الديني بحيث أصبح الشباب المهاجرون يشكلون بؤرا للتطرف وأعمال العنف ، وهو الأمر بالذات الذي أصبح يقلق الإتحاد الأوروبي .

فهذه الهموم الأمنية الخاصة بالبحر المتوسط والمتعلقة بالهجرة والتطرف والإرهاب والمخدرات والجريمة جعلتها تأخذ أولوية الأمن الناعم ، حيث تمت الإشارة في إعلان برشلونة على أن تشكل المكافحة ضد الإرهاب الأولوية لكل الشركاء ويجب توطيد العلاقات بين السلطات لتحقيق ذلك وجاءت مصحوبة بالتأكيد على اجتماع للموظفين دوريا لتفحص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية والعدلية والجمركية والإدارية وغيرها لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، وهنا يظهر البعد الأمني لهذه الظاهرة بالإضافة لمكافحة تهريب المخدرات والإجرام الدولي.[1]

كما أن أحداث **11 سبتمبر 2001** قد زادت من حدة أمننة الهجرة في البلدان المستقبلة بالإضافة إلى أن الصناعة الإعلامية لهذا الموضوع وبناء الخطاب جعلها تأخذ الطابع الأمني وذلك بربطها بظاهرة الإرهاب والتهديدات الأخرى ، كذلك فإن صعود التيارات اليمينية للسلطة والمعادية للجاليات الإسلامية والمهاجرين الأجانب قد زادت من تخوف الدول الأوروبية من هذه الظاهرة مما أدى إلى المعالجة الأمنية لها .

فقلق أوروبا من انتشار العنف السياسي- وخصوصا جنوب أوروبا- بسبب الأزمات عبر المتوسط والنزاعات على موارد المياه والهجرة وما يرافقها من مخدرات وجريمة وعنف وعداء للغرب، والتزايد السكاني في جنوب المتوسط ونقصه في الشمال

(1)**المرجع نفسه** ، ص ص . 112-113 .

دفع بالقيادات السياسية والأوروبية والرأي العام إلى الاهتمام بهذا الأمر، فالإرهاب يلحق الخطر بالأمن الفردي مثلما يهدد أمن الدولة ، ولقد استخدم اليمين المتطرف خصوصا في فرنسا وإيطاليا قضية الأمن الشخصي، الجريمة، الإرهاب، المخدرات، بالإضافة إلى الجدل حول الهوية والأسباب الاقتصادية من أجل إسناد أفكارها في سياسة الهجرة.[1]

المطلب الثاني:الشراكة الاقتصادية والمالية

يعتبر هذا المجال الميدان الرئيسي لاتفاقيات الشراكة، والأداة الأساسية المعتمدة لتنفيذ محتوى المجال السياسي والأمني، حيث يرتكز على الأهمية القصوى للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المتوازن، بهدف خلق منطقة من الرخاء المشترك في المتوسط لتحسين مستويات المعيشة للشعوب المشاركة في إعلان برشلونة، عن طريق تحسين معدلات التوظيف و الحد من فجوة التنمية على جانبي البحر الأبيض المتوسط، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليمي.[2]

و لهذا اعتبر هذا الجانب كمحدد لنجاح إستراتيجية الشراكة الأورو-متوسطية، وهذا انطلاقا من المسلمة القائلة:**"الاستقرار السياسي يحدده الازدهار الاقتصادي"**، ومن هنا جاء المحور الثاني للبيان الختامي تحت العنوان الرئيسي: **"مشاركة اقتصادية و مالية: منطقة ازدهار متقاسمة".**

فمنذ الفقرة التمهيدية لهذا المحور شدد المشاركون في ندوة برشلونة على **"الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي و الاجتماعي المستديم المتزن في أفق**

---

(1) **المرجع نفسه**، ص. 223 .(أنظر كذلك محمد مصطفى كمال ،فؤاد نهرا ، **صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية** . ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001، ص. 212.)

(2)أعجال محمد أمين لعجال ،**مرجع سابق** ، ص. 166 .

تحقيق هدفهم ببناء منطقة ازدهار متقاسمة". [1]

وفي هذا الصدد، فإن الشراكة الاقتصادية و المالية تهدف إلى الانفتاح الاقتصادي وإقامة منطقة تبادل حر أوروبية-متوسطية تدريجيا تستكمل بحلول عام **2010**، وذلك من خلال إقامة تحرير في التجارة بين الدول تصل إلى التحرير الكامل في **2015** لأهم عناصر التبادل ، وذلك من خلال الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية والنقدية عليها (القيود غير الجمركية) ، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنمية القدرات والتجهيزات الإدارية ، وتبادل التكنولوجيا ، وتشجيع الاستثمار الخارجي والادخار الوطني ، والتعاون في حماية البيئة، ومنع التلوث وتنسيق السياسات الخاصة بالطاقة، وتحديث طرق الزراعة والتخفيض التدريجي ، لظاهرة الاعتماد على الخارج في المواد الغذائية ، وتشجيع القطاع الخاص والمبادرات والمشروعات الفردية ، ودعم البحث العلمي والتعاون في مجال الإحصاءات ، هذا طبعا إلى جانب تخصيص أغلفة مالية محددة على سبيل المعونة للدول والمشروعات الواقعة جنوب المتوسط .[2]

وباختصار فلقد أكد إعلان برشلونة في الجانب الاقتصادي على أهمية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومستديمة ، وإقامة منطقة تجارة حرة بشكل تدريجي حتى سنة **2010**، ومواصلة الحوار في قضايا الديون والمساعدات [3] ، ويتعلق بهذا

---

(1)أحمد كاتب ، **خلفيات الشراكة الأوروبية –المتوسطية** .رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2001/2000 ، ص. 116 .(أنظر كذلك البيان الختامي لإعلان برشلونة 1995) .

(2)كميلة أحمد عثمان ، **مرجع سابق** ، ص ص .115-116 .

(3)عبد القادر رزيق المخادمي ، **التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية** . القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006، ص. 262 .

الجانب كذلك العديد من القضايا الاقتصادية ذات الأبعاد السياسية والأمنية مثل قضية الهجرة والديون والتبادل التجاري. [1]

ولتجاوز التحديات السلبية المشتركة حدد البيان الختامي مجموعة من الأهداف التي ينبغي تحقيقها "**على المدى البعيد**" تتمثل في:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان ، ورفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية-متوسطية.
- تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.

ومن أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفا ، فإن دول الإتحاد الأوروبي دخلت في شراكة اقتصادية ومالية مع الدول الثالثية المتوسطية(12) آخذة بعين الاعتبار مختلف درجات النمو معتمدة في ذلك على الآليات التالية :

- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر .
- تنفيذ تعاون وتداول اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية .
- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الإتحاد الأوروبي إلى شركائه.

ولكن الإشكال المطروح هو أن هذه الآليات التي سبق ذكرها غير قادرة على إقامة شراكة حقيقية بين ضفتي حوض البحر الأبيض المتوسط لإقحام المنطقة في ديناميكية العولمة ويبني بعض الباحثين منطقهم على أربعة عوامل نختصرها كالتالي :

---

(1) جمال شلبي ، **العرب وأوروبا : رؤية سياسية معاصرة** .ط1، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000، ص. 110 .

I. أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تعتبر من أهم مناطق بؤر التوتر السياسية والاجتماعية في العالم ، وهذا يعني أن المناخ غير مهيأ لتنمية اقتصاد السوق و"شراكة" شمال - جنوب .

II. بينما العامل الثاني يتمثل في الوزن الاقتصادي "الصغير" للمنطقة : أقل من 5% من الناتج الداخلي الخام للإتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى إمكانياتها المحدودة .

III. تشكل ظاهرة التفتت (**l'émiettement**) العامل الثالث العائق للإستراتيجية الأوروبية ، حيث يوجد اختلاف جوهري على أرض الواقع بين دول صغرى أو كبرى بين دول متوسطة الغنى ، ومتوسطة الفقر وفقيرة جدا . بين دول تمتلك الموارد الطبيعية (لاسيما المحروقات) ودول لا تمتلك هذه الثروة ،بين دول بإمكانها تنمية قطاعها الزراعي ودول يستحيل عليها ذلك ، بين دول ذات يد عاملة مؤهلة وأخرى معدومة التأهيل ، بين دول لها هياكل قاعدية وأخرى ليست لها هذه الهياكل، إلخ ...[1]

IV. يأتي العامل الرابع ليكمل العامل السابق كونه يتمثل في **التجزيئية (fragmentation) والتفككية (désarticulation)**، فالخاصية التي تجمع بين دول حوض البحر المتوسط الجنوبية والشرقية هي اتجاهها نحو نفس الشريك التقليدي المتمثل في أوروبا (الجماعة الاقتصادية الأوروبية ثم الإتحاد الأوروبي) ، بحيث يعطي هذا الاستقطاب صبغة الوحدة للمنطقة ، لكن في حقيقة الأمر ، لم تستطع دول المنطقة الشروع في ديناميكية تكاملية ولو على المستوى ما تحت الجهوي ، فعلى سبيل المثال لم يتمكن اتحاد المغرب العربي منذ إنشائه **سنة 1989** م ، من إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء فيه ولا حتى رفع مستوى المبادلات البينية المغاربية ،أما فيما يخص شرق حوض البحر

(1)أحمد كاتب ، **مرجع سابق** ، ص. 117.

المتوسط، فإن المشاكل المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط حالت دون انطلاق فعلي لمشاريع جهوية .[1]

ولهذا فالشراكة الأورومتوسطية وخصوصا الأورو-مغاربية ستساهم في تحقيق الازدهار الاقتصادي لبلدان المنطقة المغاربية والمتوسطية بشكل عام وهذا من خلال:

- اندماجها مع أهم قوة اقتصادية ، الإتحاد الأوروبي.
- تأقلمها مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة التجارة العالمية.
- الدخول إلى منظمة التجارة الدولية (**WTO**) كمجموعة ترتبط بمنطقة تجارية موحدة .
- الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية.
- الانتفاع بالإنجازات المستخلصة من الشراكة مع الإتحاد الأوروبي ، وبصفة خاصة في ما يخص بالاستثمارات الأجنبية. **(2)**

وبغض النظر عن كل الاختلافات والتباينات السابقة ، فإن المشاركين في ندوة برشلونة اتفقوا على إعطاء الأولوية للشراكة الاقتصادية والمالية من أجل تخفيف شدة الفوارق والهوة الموجودة بين طرفي الشراكة : الاتحاد الأوروبي والدول الثالثية المتوسطية ، خاصة المغاربية ، وكذا معالجة جذور الهجرة غير الشرعية التي تؤرقهم، أو الأسباب الحقيقية المؤدية لهذه الظاهرة كالتخلف، التراكم الديمغرافي ، و عوامل أخرى من هزات اجتماعية وسياسية وأمنية في العالم الثالث:الفقر ، البطالة، غياب الحريات ...إلخ ، وهي أسباب ذات أبعاد اقتصادية أكثر مما هي ذات أبعاد أخرى ،

---

(1)**المرجع نفسه** ، ص. 117.

(2)علي الحاج ، **مرجع سابق** ، ص . 208 .

وهذا عن طريق الاستثمارات وتشجيع المشروعات الفردية وتسريع عجلة التنمية .[1]

ومما سبق يمكن تحديد محاور اهتمام البيان الختامي تحت هذا الجانب فيما يلي :

- **إنشاء منطقة التبادل الحر الأوروبية-المتوسطية**:

في هذا الصدد ، حدد إعلان برشلونة ضمن فرع منطقة التبادل الحر كيفية إقامة هذه المنطقة الأوروبية-المتوسطية للتبادل الحر ، حيث ورد في النص "**ستحقق منطقة التبادل الحر عبر اتفاقية أوروبية–متوسطية جديدة واتفاقيات تبادل حر بين شركاء الإتحاد الأوروبي**" وهذا يعني الموازاة بين المسارين المتعدد الأطراف والثنائي، الأول من خلال التوقيع على اتفاقية شاملة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وفقا لمسار برشلونة ، بينما يتحدد الثنائي من خلال إقامة منطقة تبادل حر بين مختلف الدول الثالثية المتوسطية التي ستشكل في نهاية المطاف منطقة تبادل حرفي الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، تكون هذه المنطقة بمثابة النظير لمنطقة التبادل الحر الأوروبية ضمن الفضاء الاقتصادي الأوروبي. [2]

ونجد في نفس الفرع في شقه الثاني تحديد **الفترة الزمنية** لإنشاء منطقة التبادل الحر حيث حددها المشاركون في ندوة برشلونة بمدة **15 سنة** أي من سنة **1995 إلى غاية 2010** " كتاريخ علمي للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة ". [3]

الملاحظ أن الطرف الأوروبي اختار تمديد فترة إقامة منطقة التبادل الحر إلى غاية **2010** آخذا بعين الاعتبار التأخر الكبير الذي تحققه الدول الثالثية المتوسطية في تحرير اقتصادياتها من جهة والشروع في مفاوضات اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى. [4]

---

(1)أحمد كاتب ، **مرجع سابق** ، ص .118.

(2)**المرجع نفسه** ، ص.120.

(3)**البيان الختامي لإعلان برشلونة 1995** ، محور **الشراكة الاقتصادية والمالية** ، بند منطقة التبادل الحر(أنظر الملحق رقم01) .

(4)أحمد كاتب ، **مرجع سابق** ، ص.121.

وفي هذا الإطار تحدد الوثيقة أن إنشاء مثل هذه المنطقة يتطلب من دول جنوب المتوسط الالتزام بالقيام بالإجراءات التالية:

1- اعتماد إجراءات ضرورية في مجال شهادة المنشأ ، وشهادة الأصل وحماية الملكية والمنافسة .

2- تطوير السياسات المعتمدة على اقتصاد السوق واندماج اقتصاديات هذه الدول .

3- تكييف وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية أي عصرنتها وذلك بإعطاء أولوية لعصرنة القطاع الخاص وإطاره القانوني والتنظيمي. [1]

فمن الناحية النظرية ، يدعوا البيان إلى دعم **التعاون والتكامل الإقليمي** من خلال إقامة شراكة اقتصادية ترتكز على أساس فكرة " **السوق**" أو ما يسمى " **أسواق رأس المال** " ،حيث يرمي إنشاء منطقة التبادل الحر إلى "**تسيير تداول السلع والأموال**" من خلال تأمين الانتقال الحر للمنتوجات المصنعة دون عائق ضريبي أو غير ضريبي، وتحرير انتقال وتبادل المنتوجات الزراعية دون قيد أو شرط وكذا تحرير الخدمات وحركة الرساميل ، وفقا لمقتضيات منطقة التجارة العالمية [2] ، وهذا طبعا بتوسيع الأسواق وإزالة جميع العوائق في وجه تفتحه ، وبعث طلب تنافسي تشجعه تحسينات الإنتاجية والجودة ، وهذا يفترض بطبيعة الحال قدرة البلدان النامية على تحمل كلفة إلغاء السياسة الحمائية والإصلاح الهيكلي والاستفادة إلى أبعد حد من التفتح الاقتصادي والإقليمي، وهذا لا يمكن توفره في المدى المتوسط على أقل تقدير لدى الدول المتوسطية خصوصا المغاربية منها والعربية . [3]

وفي إطار **سياسة التعاون الإقليمي** تم الاتفاق على تحديد ست أولويات هي : **التعاون الصناعي ، البيئة ، تبادل المعلومات الأمنية ، الطاقة ، المياه، والنقل** ، كما تم

---

(1)عبد الرحمن مطر، "**قراءة أولية لوثيقة برشلونة (5)**" .المستقبل العربي "، جانفي 1997 .

(2)علي الحاج ، **مرجع سابق** ، ص. 209 .

(3)أحمد كاتب ، **مرجع سابق** ، ص . 121 .

تحديد مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول المشاركة في هذه الشراكة على الشكل التالي:

أ- في **مجال الاستثمار** ستنصب الجهود على تنمية الادخار المحلي باعتبار أن ذلك هو الأصل في العملية الاقتصادية ، على أن توجه العناية أيضا إلى وضع الآليات المناسبة لاستقطاب الاستثمار الخارجي .

ب- إزالة الحواجز التي تعترض الاستثمارات ، بما فيها الاستثمارات داخل القطاع المصرفي وهذا من أجل دعم النمو الاقتصادي الذي شكل تراجعا في الدول العربية .

ج- دعم جهود التعاون والتكامل الثنائي الإقليمي من أجل إغناء الشراكة الإقليمية .

د- دعوة المؤسسات إلى إقامة اتفاقيات ثنائية حول عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك (براءات الاختراع ،...إلخ) . [1]

ه- الاهتمام بتشجيع تبادل المعلومات الصناعية التقنية وعصرنة الحقول الإدارية بالتخلص من التقاليد الروتينية والعادات البيروقراطية ، وتحديث البيئة القانونية ووضع أسس واضحة للتنمية الإقليمية المتوسطية .

و- تشجيع إدخال العناصر والأفكار البيئية في كل المفاصل السياسية والاقتصادية ، أسوة بحالة التغيرات التي تشمل اليوم العالم كله .

ز- الالتزام بالتركيز على أهمية المرأة في نجاح مختلف البرامج التنموية الأورو-متوسطية شريطة استفادة الطرفين الأوروبي – المتوسطي من التجارب المشتركة .

ح-عصرنة الزراعة المتوسطية وتنمية الريف في الإقليم ، والاستفادة من الخبرات الأوروبية في الأراضي المتوسطية .

ط- تلتزم الدول المتقدمة في الشراكة على تقديم المساعدة للدول الأقل تقدما، لجهة

(1)علي الحاج ، **مرجع سابق** ، ص. 209 .

تقوية الطاقة الذاتية في البحث ، وتشجيع الأبحاث العلمية وإقامة المشاريع المشتركة بين دول الشراكة.

ي- **في مجال المساعدات المالية** : تقدم دول الإتحاد الأوروبي مساعدات مالية إلى الدول المشاركة ، تقتطع من الموازنة الاتحادية على شكل قروض يمنحها المصرف الأوروبي للاستثمار بموجب اتفاقيات جانبية بين الدول الأعضاء .[1]

ولهذا فقد قامت الدول الأوروبية بمحاولة تشخيص المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها دول المغرب العربي، والتي يعتقد أن سببها يعود إلى التخلف والضعف في البنية الاقتصادية التي تشكل تحديا خطيرا لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

ومن أجل هذا فإن دول الإتحاد الأوروبي تسعى لمساعدة تلك البلدان عبر تطوير أنظمتها السياسية وتنمية اقتصادياتها، لرفع التحديات التي تواجهها والتي يشكل استمرارها خطرا على الأمن والمصالح الأوروبية ، فعلى سبيل المثال: أدى ازدياد عدد المهاجرين المغاربة إلى دول الإتحاد الأوروبي إلى عدم قدرة هذه الأخيرة على إعادة هذه الأعداد أو منع تدفق أعداد جديدة وذلك نظرا للأوضاع الاقتصادية التي تعانيها هذه الدول ، الأمر الذي دفع بأوروبا إلى تخصيص مبالغ مالية ومساعدات كبيرة على شكل قروض ومساهمات اقتصادية لدعم بلدان المنطقة العربية بشكل عام ، وبلدان المغرب العربي بشكل خاص[2] ، حيث ضاعفت دول الإتحاد مبلغ المعونة المقدم لهذه الدول بغية تحديث وإصلاح اقتصادياتها إلى **3.4 مليار أورو(2.9 مليار دولار)** في الفترة الممتدة بين عامي **1995-1999** [3] ، وهذا نظرا للتخوف من نقل المهاجرين غير الشرعيين لمشاكلهم وسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية إلى المدن الأوروبية وضواحيها ،

---

(1)**المرجع نفسه** ، ص . 210 .

(2)**المرجع نفسه**، ص .197-198 .

(3)**المرجع نفسه** ، ص . 234 .

وما ينتج عنها من تأثيرات سلبية قد تنعكس على الاستقرار الداخلي لأوروبا .

كما ترتبط مؤشرات اقتصادية أخرى ذات صلة بالحقائق الديمغرافية والهجرة غير الشرعية ، فبينما يوجد لدى دول الإتحاد فائض غذائي ، يوجد في بلدان المنطقة العربية تراجع ملحوظ في معدلات الكفاية الغذائية ، كما تتسع الفوارق في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي إلى أكثر من **20** ضعفا في بعض حالات الدول الأوروبية مقارنة ببعض بلدان المنطقة العربية. **(1)**

لذلك لجأت دول الإتحاد الأوروبي إلى تنمية اقتصاديات دول المغرب العربي المصدرة للهجرة باعتبارها أحد الطرق الكفيلة لإيقاف الهجرة غير الشرعية أو التقليل منها على الأقل وهذا من خلال توفير ظروف معيشية أفضل تحد من هجرة مواطني هذه البلدان إلى أوروبا ، وهذا انطلاقا من أن التنمية تؤدي إلى خلق مناصب للشغل وإزالة الفوارق في مستويات المعيشة بين الدول المصدرة والمستقبلة ، وكذا مساعدتها على تحقيق اكتفاء في الغذاء ، وهذه التنمية تتم عن طريق دعم الإصلاحات الهيكلية والتحول الاقتصادي ، وتطوير القطاع الخاص ، وتشجيع جلب الاستثمار الأجنبي الأوروبي إلى المنطقة ، وتحرير المبادلات التجارية ، وتشمل الدعم أساسا في برنامج ميدا "**MEDA**" الذي يمثل أداة مالية هامة في يد الإتحاد الأوروبي من أجل إنجاح الشراكة مع دول المتوسط .**(2)**

هذا برنامج يشكل الإدارة المالية الرئيسية للإتحاد لتنفيذ الشراكة ، وقد قام الإتحاد الأوروبي بتمويل عدد من المشاريع في البلدان العربية المشاركة ومنها الدول المغاربية مثل: **برامج التعديل البنيوية** ، وتطوير التمنية الريفية في المغرب (بقيمة **9 ملايير أورو**) وبرنامج دعم إصلاح التربية في تونس بقيمة(**40 مليون أورو**).**(3)**

---

(1)**المرجع نفسه** ، ص. 243 .

(2)سمير محمد عياد ، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي. مرجع سابق** ، ص . 230 .

(3)على الحاج ، **مرجع سابق** ، ص . 222 .

ويقوم برنامج **ميدا** على مرحلتين هما " **ميدا 1**" و"**ميدا2**".

- **ميدا 1:** جاء للفترة الممتدة من **1995-1999** وكانت بداية تطبيقية في **سبتمبر 1996** حتى عام **1999** وكان بقيمة **5500 مليار écus(إيكو)** وجاء في شكل ميزانية و**5500 مليار écus** في شكل قروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار التي بلغت نسبتها **4.7 مليارأورو** في هذه الفترة .
- **ميدا 2 :** فكان للفترة الممتدة من **2000-2006** وجاء بنفس القيمة المالية .[1] أما الجزائر وفي إطار العلاقات الأورو-جزائرية ، فإن الجانب المالي حظي كذلك باهتمام خاص من قبل كل الأطراف.[2]

فكل هذه المساعدات التي قدمتها الدول الأوروبية كانت من أجل القضاء تدريجيا على كل التحديات والتهديدات التي تمس استقرارها وأمنها ، ولهذا فقد ركزت هذه الدول على تطوير وتنمية القطاع الاقتصادي من أجل القضاء على الأسباب الجذرية والحقيقة لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعتبر تهديد وتحد متعدد الأبعاد والآثار ولها انعكاسات على مختلف القطاعات .

المطلب الثالث :الشراكة الاجتماعية والثقافية :

شكل المحور الثالث الذي جاء تحت عنوان "**الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، تنمية الموارد البشرية والتشجيع على التفاهم بين الثقافات والتبادلات بين المجتمعات المدنية** " آخر محور في البيان الختامي لندوة برشلونة، لكنه مكمل للمحورين الأول والثاني ، فلا مناص من الحديث عن إقامة شراكة سياسية واقتصادية دون إقامة شراكة بين الشعوب، قوامها تداخل الثقافات واحترام الاختلافات الدينية والثقافية والمجتمعية، كون هذه الشراكة تهدف أساسا إلى تقريب الشعوب من

(1)سمير محمد عياد ، **مرجع سابق**، ص.230.

(2) منيرة بلعيد ، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي . مرجع سابق** ،ص .110 .

بعضها البعض ، و تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية .

غير أن هذا المحور تضمن عدة مسائل متداخلة ، فإلى **جانب الشق الثقافي** تمت الإشارة إلى **مشاكل تهدد استقرار المنطقة** الأوروبية والمتوسطية **كالهجرة** وتهريب المخدرات ، والإرهاب والجريمة المنظمة ...إلخ .

ولقد اعترف الشركاء في الفقرة التمهيدية لهذا المحور بأن :

أ) "تقاليد الثقافة والحضارة على جانبي البحر الأبيض المتوسط ، والحوار بين الثقافات والتبادلات الإنسانية والعلمية والتكنولوجية تشكل عنصرا رئيسيا في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل "، أي أن الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية ترتكز على إقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان والحضارات ويشار هنا إلى أن الهجرة العربية إلى أوروبا من شأنها دفع وتسهيل الحوار مع التأكيد على التزام الإتحاد الأوروبي بحقوق المهاجرين ومكافحة كافة أشكال العنصرية والتمييز التي تمثل سياسة ثابتة يحتم تنفيذها وضع مخاوف الجانب العربي موضع اهتمام. [1]

ب) التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة وهذا من خلال تشجيع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على دعم الإعلام المستقل والسماح بحرية التعبير، وبث البرامج الإخبارية الأوروبية على القنوات الناطقة بالعربية ، وكذا وضع مبادرات لضمان وجود تغطية متوازنة في الإعلام الأوروبي للقضايا ذات الاهتمام العربي . [2]

ج)احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية.

د) إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية من خلال دعم التعاون غير المركزي بين الضفتين .

---

(1)أحمد كاتب ، **مرجع سابق** ، ص. 150 .

(2)علي الحاج ، **مرجع سابق** ، ص. 211.

ه) تركيز الحوار وتشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الفكرية والسياسية وإطلاق الحريات لتشمل مختلف قوى وفئات المجتمع المدنية والسياسية والثقافية...، والجامعات ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام، حيث يتمثل أحد أهم الإجراءات الأكثر جوهرية ، والذي اتخذ حديثا على مستوى الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية ، قيام المفوضية الأوروبية باتخاذ قرار بمد برامج **(TEMPUS)** للتعاون الجامعي إلى8 من بلدان جنوب البحر الأبيض (الجزائر ، لبنان، مصر، الأردن، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس)، إضافة إلى إسرائيل، حيث تهدف هذه البرامج الجامعية إلى تفعيل التعاون التعليمي بين دول الإتحاد الأوروبي وبلدان جنوب حوض البحر المتوسط .

و) تأمين الرعاية الصحية والاجتماعية للجاليات والمهاجرين واللاجئين ، وتسهيل عودتهم إلى مواطنهم الأصلية بعد تدريبهم وإغنائهم بالخبرات.

ز) تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف بكل أوجهه.

ح) التعاون الشامل في مكافحة تفشي المخدرات والجريمة ، خصوصا المنظمة منها ، فضلا عن مكافحة التعصب ضد الأجانب ، وعدم التسامح الذي يقضي على الاستقرار في المجتمع المدني ، وعلى التطور المتجانس في العلاقات الأوروبية المتوسطية وفي مجال دراستنا للعلاقات الأوروبية-المغاربية .

ط) تنظيم **الهجرة الخفية** باتفاقات خاصة تتضمن كافة الحقوق الاجتماعية والإنسانية.[1]

فالدول الأوروبية تعتبر بأن هذه الأخيرة تعني انتقال مخزون بشري لكل الأمراض والفوضى الاجتماعية ومظاهر اللاأمن المجتمعي ، السيدا ، العنف المادي ، الإرهاب ، المخدرات وتجارتها ، تبييض الأموال ، ...إلخ، كما تهدد ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأمن الأوروبي من خلال تمركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة

(1)**المرجع نفسه** ، ص ص . 211-212.

من دول المتوسط –دول المغرب العربي خاصة – في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى، وما تصحبه هذه الأخيرة من أخطار اقتصادية كخلق البطالة واليد العاملة الرخيصة التي تنافس اليد العاملة الأوروبية، كما تفرز ظاهرة الهجرة غير الشرعية شريحة اجتماعية تسعى إلى الحفاظ على هويتها، حقوقها ومصالحها المختلفة [1]، وهي مطالب تصعد من حدة التوتر والصراع داخل المجتمع الأوروبي .[2]

حيث تعتبر الطبقات الاجتماعية غير الأوروبية والمغاربية خاصة المشكلة لنسبة أكثر من **(40%)** من مجموع المهاجرين الأوروبيين الأكثر حركية، وبالتالي المصدر الأساسي للتهديد ضد الأمن الأوروبي في بعده الإنساني .

ولهذا فإن ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول الجنوب إلى دول الشمال تعتبر إحدى القضايا الأكثر مركزية في المسائل الأمنية الجديدة بالنسبة للإتحاد الأوروبي إلى جانب ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى **"الإسلام السياسي"**، والتي يعتبرها الإتحاد عوامل تؤثر بأشكال وبطرق مختلفة على أمن دوله ومجتمعاته وعلى الاستقرار الإقليمي في المتوسط بشكل عام .[3]

المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية في أوروبا : الرهانات الأمنية والتحدي الإنساني

شهد **عام 2005** صعود ملف المهاجرين بقوة إلى واجهة الأحداث السياسية في أوروبا، وهذا إثر تفجيرات لندن الإرهابية في **7 من يونيو** ، وانتفاضة المهاجرين المهمشين في الضواحي الفرنسية في **27 من أكتوبر** وتوابعها من أعمال شغب وعنف محدودة النطاق في دول الإتحاد ، حيث كشفت هذه الأحداث مجتمعة الغطاء عن تراكمات لسلبيات عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية ، تفاعلت في أوساط

---

(1) منيرة بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص. 104 .

(2) ناصر حامد ، " **المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج** " . السياسة الدولية ، ع 163 ، يناير 2006، ص.195 .

(3) منيرة بلعيد ، **مرجع سابق** ، ص ص . 104-105 .

المهاجرين عبر عقود من الزمن بتأثير عوامل داخلية وخارجية مختلفة .

فهذه الأحداث مجتمعة نبهت إلى خطورة ملف المهاجرين فيما يخص قضايا الأمن والحريات وحقوق الإنسان واللجوء السياسي ، ومشكلات الفقر والبطالة والتهميش ، وتحديات الاستيعاب والاندماج والمواطنة ، والتطرف و الإرهاب والإسلام السياسي ونمو مشاعر العنصرية والتمييز والتطرف اليميني ، وطبيعة العلاقات بين التيارات والقوى السياسية الداخلية فيما يتعلق بالتعامل مع هذا الملف وأثره على العلاقات الأوروبية الخارجية خاصة مع الدول مصدر الهجرة[1] ، يلاحظ كذلك تمسك وتأكيد هذه الدول الأوروبية وخاصة **فرنسا واسبانيا وايطاليا** على الشراكة الأورومتوسطية كونها الأكثر تأثرا بالمخاطر والتهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط [2] وهذا ما سنتناوله بالتفصيل من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: الهجرة ومشكلات الاندماج و الأمن

تعد أعمال الشغب والعنف في **فرنسا** وبعض الدول الأوروبية الأخرى ، وكذا تفجيرات **لندن** تجسيدا لمعضلة الاندماج وفشل سياسة الاستيعاب الأوروبية بعد عقود من الهجرة، وقد اعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك عقب أحداث العنف في **فرنسا** التي اندلعت في **27 أكتوبر 2005** ، وكان القائمون بها هم من أبناء المهاجرين من المغرب العربي وإفريقيا الذين تتراوح أعمارهم بين **15 و20 سنة**، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن عدد المسلمين في فرنسا يبلغ نحو **5 ملايين نسمة** يمثلون نحو **8%** من إجمالي سكان فرنسا ومعظمهم من شمال إفريقيا ، فعلى سبيل المثال أشار "**جوزيه مانويل باروسو**" رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن "العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية ، لأن مدنا أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وأن ثمة مشكلة اندماج

(1)ناصر حامد ، **مرجع سابق**، ص ص.194-195 .

(2) جمال ساسي ، "**مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط** "ملتقى قسنطينة ، 2008، ص.158.

للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة ". [1]

وقد اعتمدت سياسة الإدماج الأوروبية خلال العقود الماضية على المعايير والتقاليد الخاصة بالثقافة الأوروبية ، وتجاهلت في بعض الأحيان مرجعيات المهاجرين الثقافية ولم تحاول في الأغلب استيعاب حق هؤلاء المهاجرين في اعتناق وتبني الأنماط الثقافية الخاصة بهم .[2]

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض القوانين الفرنسية مثل **قانون منع ارتداء الرموز الدينية** في المدارس ، والذي تم بموجبه حظر الحجاب وفصل **47** طالب وطالبة خلال العام الدراسي **2005**، بسبب رفضهم التخلي عن ارتداء أزياء ذات دلالات دينية ، وهي القوانين التي كانت لها ردود فعل سلبية في بعض أوساط المهاجرين ، [3] ففرنسا اعتبرت قضية الحجاب قضية أمنية رغم أن هذا البلد يعترف في دستوره بحرية المعتقد.[4]

وقد ساهمت العديد من الظروف في تعميق مشكلة الاندماج بحيث أن الصعوبات التي تعترض بعض الفئات المهاجرة في مجال الاندماج المهني وخاصة الشباب الذي لا يقبل نفس المهن التي وفرت سابق لآبائهم ، ونظرا لتطلعه لظروف عمل وأجور مختلفة، كما أن الأوضاع المهنية المتدنية للمهاجرين غير الشرعيين إضافة إلى صعوبة ظروف إقامتهم وفقدانهم للتغطية الاجتماعية صعبت من اندماجهم في المجتمعات الأوروبية. [5]

---

(1)ناصر حامد ، **مرجع سابق**، ص . 195 .

(2)سمير أمين و آخرون، **العلاقات العربية الأوروبية** .القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ماي 2002، من موقع: www.kotobarabia.com، ص.149.

(3) ناصر حامد ، **مرجع سابق**، ص.195 .

(4) زهور مناد ، **مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية : رهانات وآفاق** . مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2004، ص.100.

(5) فرج السويسي ، **"الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا:الوضع الراهن "**. في ندوة:" **الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا : نحو تعاون عربي أوروبي"**، تونس ،جامعة الدول العربية، 6-7 ديسمبر 2007،ص. 13 .

كما ساهمت الظروف المعيشية للمهاجرين خاصة ذوي أصول عربية وإسلامية على أطراف المدن وفي ضواح مستقلة في زيادة الفجوة مع المجتمع وخلق ثقافة مستقلة وموازية ، كما أن تصاعد الحملة العالمية ضد ما يسمى "**الحرب على الإرهاب** " وما صاحبها من دعايات إعلامية سلبية قد ساهم في تعميق المشاعر السلبية اتجاه المهاجرين من أصول عربية إسلامية وزيادة صعوبات الاندماج في المجتمعات الأوروبية.

ويرتبط بما سبق أن التجاوز في حريات التعبير في بعض البلدان الأوروبية بما يمس ويؤثر على المشاعر الدينية للمهاجرين وعلى هويتهم الشخصية ، أوجد ردود فعل سلبية وعنيفة لدى المهاجرين المسلمين مما يصعب من تأقلم وتكيف ومحاولة استيعاب الثقافة الأوروبية أو اندماجهم كلية في المجتمعات الأوروبية ، وقد أشارت بعض التحليلات إلى أنه بسبب صعوبات الاندماج والتمييز ضد المهاجرين ، فإن الجيلين الثاني والثالث منهم أصبحوا أكثر عرضة للتأثر بالأفكار السلفية لتعويض مشكلة الاغتراب في مجتمعاتهم الأوروبية في ظل قصور دور الحكومات الأوروبية في التعامل بجدية مع ملف المهاجرين، وقد كشفت أحداث العنف في فرنسا عن أزمة الهوية والانتماء التي يعاني منها المهاجرون.[1]

فالهجرة خلقت انشغالا أمنيا آخر وهو "**الأمن الثقافي**" أو " **أمن الهوية**" في الدول المستقبلة للمهاجرين، هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة في البلدان الأوروبية، ما دفع بهذه الأخيرة إلى تبني إستراتيجية إعلامية عمومية واسعة.[2]

فالحالة الفرنسية تنفرد بخصوصية كبيرة في التعامل مع الهجرة المغاربية ، فهناك من جهة **5 ملايين** من المهاجرين المغاربة الذين يقيمون بفرنسا وتحول العديد منهم إلى مواطنين ،ومن جهة أخرى تشير المعطيات الميدانية والأحداث الداخلية إلى الفشل الكبير

(1)ناصر حامد ، **مرجع سابق** ، ص ص.195-196.

(2)عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري. مرجع سابق**،ص.141.

لسياسات الاندماج في فرنسا [1]، حيث بدأ المهاجرون يظهرون انزعاجهم و شـــعورهم بالاغتراب(بأنهم غرباء) والاختلاف عن مواطنيها ومجتمعها وهذا بحكم كونهم قادمين من بلدان أخرى[2] ، فعلى سبيل المثال شهدت فرنسا في **01-03-2010** مشهد كـــ"**يوم بلا مهاجرين**" الذي امتنع فيه المهاجرون عن العمل لإشعار المواطنين الفرنسيين بدور المهاجرين في الاقتصاد والخدمات الأخرى ، وحثهم علـــى حســـن التعامـــل معهـــم ، ومساعدتهم على الاندماج والتكيف لأنهم مصدر ثروة لفرنســـا وليســـوا مصـــدرإفقار ومتاعب ، وبالتالي إعادة النظر في سياسات الهجرة.[3]

فكثير من الساسة الفرنسيين يبدون انزعاجهم من أن يشكل المهاجرون المسلمون فيها قواعد خلفية لما يسمونه بـــ "**الإرهاب** " خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن ولاء هؤلاء المهاجرين ما يزال لأمتهم الأصلية، وأن نقمة بعضهم على مستعمر بلدانهم السابق لا تقل عن نقمة شعوب بلدانهم التي ينحدرون منها ، والتي لا تزال تنظر لفرنسا بعين الريبة والشك في نواياها إزاء واقعهم ومستقبلهم .[4]

مما لا شك فيه أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة تتحمل بشكل- مباشر أو غير مباشر- جزءا من المسؤولية حول أحداث العنف في فرنسا وهذا بسبب ما آل إليه حال المهاجرين من تهميش وتمييز ومشكلات اقتصادية واجتماعية ، حيث تم إلغاء المنح الدراسية وإعانات السكن التي كانت تمنح لهم ، كما أنه منذ إعادة انتخاب "**جاك شيراك**" رئيسا للجمهورية في **ماي 2005** ، كانت الضواحي أولى ضحايا التخفيضات في الموازنة التي اعتمدت تطبيقا لتوجيهات اللجنة الأوروبية ، فقد خفضت الحكومة

---

(1)عمار جفال، "**العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية** ". ملتقى قسنطينة، مرجع سابق، 2008 ، ص. 182.

(2) Mathias Albert, David Jacobson, & Yosef Lapid, **Identities, Borders, Orders Rethinking International Relations Theory.** BORDERLINES, VOLUME 18, London, University of Minnesota Press ,Minneapolis,2001,p.229.

(3)مصطفى عبد العزيز مرسي ، "**متغيرات سياسات الهجرة** ". مجلة شؤون عربية ، ع 141، 2010، ص. 106.

(4)عمار جفال، **مرجع سابق**، ص. 182.

الفرنسية القروض المخصصة لإعادة إعمار وتجديد المساكن وألغت مئات الآلاف من الوظائف المخصصة للشباب التي كانت تدعمها الحكومة بالإضافة إلى تخفيضات أخرى.

ويرى البعض أن المهاجرين من دول إسلامية وإفريقية يتمتعون بظروف اقتصادية وسياسية وحريات وحقوق أفضل من تلك الموجودة في بلدانهم الأصلية ، وأن انتشار ونمو الاتجاهات الدينية المتطرفة في أوساط المهاجرين من أصول عربية وإسلامية هو الذي يصعب من عملية الاندماج ، إضافة إلى عدم إتقانهم لغات البلدان التي يعيشون فيها نتيجة الميل للعيش في أحياء مستقلة ومنعزلة على أطراف المدن الكبرى مثل **باريس ولندن ، وبرلين ، وميلانو** ، ففرنسا مثلا : تتبع النموذج الاستيعابي القائم على التجانس والانصهار ورفض التعدد الثقافي لأنها تعتبرهم تهديدا لأمنها الاجتماعي وثقافتها وهويتها .[1]

ولقد أفادت إحصائيات فرنسية بأن **19 ألفا** و**841** أجنبيا كانوا يقيمون بطريقة غير قانونية أبعدوا من فرنسا عام **2005** ، أي بارتفاع قدره **26.7%** عن عام **2004**، وكشفت وزارة الداخلية أن إبعاد **1916** شخصا في ديسمبر **2004** شكل أعلى حصيلة شهرية حتى الآن وتتناسب مع وتيرة إبعاد**23 ألف** شخص سنويا ، ومع نشر هذه الإحصاءات أعلن وزير الداخلية سابقا ورئيس الجمهورية الفرنسية حاليا **"نيكولا ساركوزي"** عن مشروع قانون يشجع على الهجرة **"الانتقائية "** معتبرا أن هذه الفكرة ستتصدى للهجرة غير النظامية باعتبارها عنصر عدم استقرار.[2]

في حين أن **إسبانيا** قامت خلال الفترة من **فبراير إلى أفريل 2005** بتسوية أوضاع

---

(1)ناصر حامد ، **مرجع سابق**، ص ص.196-197.

(2) "**Les chiffres de l' immigration en France**" . valable dans le site : http://www.ladocumentation française .fr/dossiers/immigration/besoin-main-œuvre .shtml#top.

نحو **700 ألف** عامل أجنبي يعملون بشكل غير رسمي ومنحتهم تصاريح إقامة للسيطرة على الهجرة غير الشرعية وتنظيمها في إطار قانوني [1] ، فإسبانيا تعتبر أهم مقصد للمهاجرين غير الشرعيين نظرا لقربها الجغرافي من السواحل الإفريقية خاصة شمال إفريقيا ، فهي بالنسبة لهم بلد للاستقرار أكثر منه للهجرة ، أين يجد هؤلاء وضعية أحسن من تلك الموجودة في فرنسا ، وهذا خصوصا بعد **عملية التسوية الكبرى** لوضعية المهاجرين بها عام **2005** [2] هذا من جهة.

ومن جهة أخرى تشير استطلاعات الرأي في مختلف البلدان الأوروبية و بوضوح أن هناك مناخا عاما معاديا للهجرة والمهاجرين ، فبحسب استطلاع أجرته جريدة "**الفايننشيال تايمز**" في **أواخر أوت 2010** ، عبرت نسبة كبيرة من المشاركين عن رؤية سلبية لتداعيات وجود المهاجرين في بلادهم ، فقد عبر **48%** منهم في **فرنسا** عن اعتقادهم بأن وجود المهاجرين له تداعيات سلبية على الاقتصاد ، وفي **اسبانيا** حيث تبلغ نسبة البطالة **20%**،عبر **67%**عن اعتقادهم بأن عمليات الهجرة إلى بلادهم تصعب من إمكانية حصولهم على عمل ، كما اعتقد **32%** منهم أن وجود العمالة المهاجرة قد أدى إلى خفض الرواتب التي يحصلون عليها.

كما أظهرت استطلاعات الرأي كذلك ، أن هناك شعورا عاما للعداء تجاه الرموز والتقاليد الإسلامية،فحسب استطلاع **منظمة "PEW"**، في **أفريل وماي 2010** عبر **82%** من الفرنسيين عن مساندتهم لقرار منع ارتداء النقاب في الأماكن العامة ، كما ساند **59%** من الإسبان صدور مثل هذا القرار في بلدهم .

أما بالنسبة لظهور العداء للمسلمين و"**الهوية الإسلامية**" في مجتمعات أوروبا الغربية، فإن له رافد "**استراتيجي**" ورافد "**اجتماعي**" ، فبالنسبة **للأول** ارتبط ظهور فكرة

---

(1)ناصر حامد ، **مرجع سابق**، ص.197.

(2) jacques Barou, **la planète des migrants : circulation migratoires et constitution de diasporas à l'aube du xx1 siècle**. Presses universitaires de Grenoble, 2007, p. 58.

أن المسلمين يشكلون خطرا استراتيجيا على الغرب بالخطر الذي فرضته منظمة الأوبك على صادرات البترول لبعض الدول الغربية عام **1973**، والارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي واكبه ، وقد شكل ذلك صدمة كبيرة للنظام الاقتصادي الغربي والمجتمعات الغربية ، التي سرعان ما وصفت هذا الفعل بأنه "**مبادرة إسلامية**" رغم أن منظمة الأوبك تضم أيضا دولا غير إسلامية.[1]

أما **الرافد الاجتماعي** لهذا العداء ، فارتبط بالانكماش الاقتصادي في أوروبا،واتجاه الساسة اليمينيين للترويج إلى أن العمالة المهاجرة المقيمة في المجتمعات الأوروبية قد أصبحت عبئا ، مستغلين ذلك في إطار التنافس السياسي على أصوات المنتخبين ، وكان المثال لذلك دعوة السياسي اليميني الفرنسي "**جان لوبان**" ، أوائل التسعينيات من القرن **20** لترحيل ما يقرب من **3 ملايين** مهاجر إلى بلادهم في شمال إفريقيا .

ولقد انتشرت في السنوات الأخيرة ، فكرة أن المسلمين في سبيلهم لأن يصبحوا أغلبية عددية في أوروبا ، وذلك لتزايد أعداد المهاجرين من المسلمين وارتفاع نسبة الخصوبة ، ومعدلات المواليد بين الجاليات المسلمة عنها في المجتمعات الأوروبية ككل، كما خلص الكاتب والمحلل كريستوفر " **كالدويل**" ، في كتابه عن قضايا " **الهجرة والإسلام** " في الغرب إلى أن مشكلة أوروبا الأساسية مع الإسلام خاصة ، ومع قضية الهجرة عامة ، هي أن الجاليات المسلمة وهي أقوى التجمعات تماسكا في أوروبا ، هي - من الناحية الثقافية - ليست أوروبية على الإطلاق ، وبينما يعترف **كالدويل** بأن الإسلام " **دين عظيم**" ، وانه أنتج في فترات تاريخية مختلفة ثقافة مزدهرة ومنفتحة ، فإنه ليس بأي حال من الأحوال دين أوروبا ، وليست ثقافته ، بأي شكل من الأشكال ثقافة أوروبا .

---

(1)كاران أبو الخير ،**"ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام ".** السياسة الدولية ، ع 182، أكتوبر 2010، ص ص . 88-89.

ويشير تحليل **كالدويل** إلى المخاوف الأوروبية المتزايدة من أن تفرض الجاليات المسلمة في أوروبا قيمتها وعاداتها وأفكارها على المجتمع الأوروبي ، حتى وإن كانت لا تشكل أغلبية عددية نتيجة لتماسكها الشديد ، وانخراط الأجيال الجديدة منها في العمل السياسي.[1]

ففي أحد أعداد صحيفة " **le Figaro** " الفرنسية ظهر مقال بعنوان "**هل سنكون فرنسيين في عام 2025**" "**serons-nous français en 2025**" عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب.[2]

ويشير **كالدويل** إلى أن المسلمين يلجؤون إلى "**إرهاب**" المجتمعات عن طريق دعاتهم المتشددين ، وأنهم باحتشادهم بأعداد كبيرة في مناطق معينة ، يعملون على خلق مجتمعات موازية ، يسود فيها أنماط "**غير أوروبية** " من السلوك والتقاليد ، بل واللغة . ويقول **كالدويل** أن أوروبا قد أفاقت فجأة على حقيقة أنه بمرور الوقت، لم تعد هذه تجمعات لجاليات "**تعيش في أوروبا**" بل لقد أصبحت هي "**أوروبا**" .[3]

كما أن أحداث الضواحي في العواصم الأوروبية (باريس، برلين...) زادت من الإحساس بخطر ما أسموه "**الغزو**" **l'envahissement** "أو عودة البرابرة " **Retour des Barbares**".[4]

ولا تشير التعبيرات القوية عن **الهوية الإسلامية** أنها البعد الوحيد للمشكلة ، فهي تتزامن مع مرور المجتمعات الأوروبية بأزمة حقيقية في الهوية وفي تحديد " **القيم الأوروبية**" التي يريد المجتمع أن يدافع عنها في مواجهة **القيم الإسلامية** ، ويربط بعض

---

(1)**المرجع نفسه**، ص ص . 88- 89 .

(2)مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.8.

(3) كاران أبو الخير ، **مرجع سابق** ، ص.90.

(4)مصطفى بخوش، **مرجع سابق**، ص.8.

المحللين هذه الأزمة بعجز المشروع الأوروبي على أن يقدم هوية بديلة للهويات القومية التي تعمل على إضعافها ، فقد ثبت حسب هذه التحليلات فشل فكرة التعددية الثقافية ، وهويات "**ما بعد الحداثة** " أي تجاوز الانتماءات الإثنية والقومية التي كانت سببا في اندلاع صراعات عنيفة في أوروبا في النصف الأول من القرن 20 .

وحسب هذه الرؤية ، تتركز مشكلة غياب الانتماء من ناحية ، وافتقاد المعايير الأخلاقية في مجتمع يتسامح مع استخدام المخدرات والدعارة ، ويخفض العقوبات على الجرائم من ناحية أخرى في قطاعات الشباب ، الذين يبحثون عن مخرج من هذه الأزمة.

أما أبناء المهاجرين المسلمين ، فيجدون في الدين الإسلامي ، خاصة في التأويلات الأكثر تطرفا مخرجا من أزمة الهوية ، وهناك في أوروبا شباب من الجاليات المسلمة لا يستطيعون قراءة القرآن أو فهمه ، ولكنهم يتبنون التفسيرات السلفية بكل جوارحهم لأنها تعطيهم هوية ، وتعطيهم هدفا. كما أن استمرار عادة الجاليات المهاجرة في الزواج بأفراد من مجتمعاتهم الأصلية ، تساهم في نقل الثقافة السياسية السائدة في الدول العربية الإسلامية المختلفة إلى الجاليات المهاجرة وتنعكس عليها مما يصعب اندماجها في المجتمعات الغربية . [1]

فبما أن العرب المسلمين عاشوا عقودا طويلة يمارسون عقيدتهم وثقافتهم وطرائق أكلهم، وسط مجتمعات مختلفة عنهم دينيا وثقافيا ، فإن ما يراه أغلب الرأي الأوروبي الآن هو أن تلك التعددية الثقافية قد أنتجت " **تجمعات" معزولة** ، وبؤر تطرف هامشية رافضة كلها للمجتمعات التي تعيش فيها ، وتحقد عليها ، بل ومستعدة للتآمر ضدها وضد سكانها الأبرياء، لذلك يلاحظ بروز نزعة فقدت ثقتها بنظرية التعددية

(1) كاران أبو الخير ، **مرجع سابق** ، ص.90.

الثقافية ، وصارت تدعوا علانية لصهر المهاجرين والجاليات في هوية البلد المضيف، فإما أن يتبنوها ويحترموها أو يغادروا تلك البلدان[1] ، وهذا ما أدى إلى خلق مشاكل أهمها " **المواطنة** " و" **الجنسية** " داخل الدول الأوروبية ، فهل يمكن اعتبار المهاجر مواطنا فرنسيا ؟

بالنسبة **لفرنسا** ، الأولاد من أبوين مغاربيين (من المغرب العربي) ولدوا على الأراضي الفرنسية لا يعتبرون أبدا كمواطنين من بلدانهم الأصلية ، أي لا ينتمون أبدا إلى بلدانهم الأصلية ، وعلى العكس من ذلك ، فإن دول الانطلاق (المغرب العربي) تعتبرهم مواطنيها ، فالمغرب مثلا قدرت نحو **3 ملايين** عدد مواطنيها المقيمين في الخارج ، في حين أن عدد كل المهاجرين المغربيين المسجلين (كمقيمين خارجا) في دول الاستقبال لا يتجاوز **2 مليون** مهاجر.[2]

وعموما ، فإن بعض الدول الأوروبية تجد صعوبة كبيرة في فتح الأبواب أمام عادات دينية واجتماعية جديدة ، فهي ترى بأن المهاجرين يستطيعون التأثير على التنوع العرقي والثقافي للمجتمع ويستطيعون حتى تغيير شكل المجتمع ، لذلك فهي تتبع سياسة إدماجية إنصهارية ضد هؤلاء المهاجرين .[3]

غير أن فكرة الخطر الثقافي الذي يمليه المهاجرون خاطئة لأنه وبالرغم من تمسك المهاجرين بالديانة الإسلامية فقد تمكنوا من الاندماج في الثقافة والمجتمع الأوروبي ، ويتجلى ذلك من خلال استقرار المهاجرين الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالمهاجرين من **الجيل الثاني والثالث** الحاصلين على جنسيات دولة الإقامة المنفصلين عن دولة الأصل وثقافة الآباء وهم يمثلون حوالي **الثلث**(1/3) من مجموع المهاجرين المقيمين،

---

(1)عبد الله تركماني ، **مرجع سابق** .

(2) jacques Barou**. Op. cit .** , pp 58-59.

(3)تقرير التنمية البشرية 2009 ، **مرجع سابق**. ص.91.

وهنا يمكن الاعتماد على مؤشرات كمية للتدليل على مستوى الاندماج في الثقافة والمجتمع الأوروبي منها : نسب اكتساب جنسية دولة الإقامة في الدول الأوروبية في **سنة 2002**، وبحسب الأرقام التي قدمتها **اللجنة الأوروبية** تأتي: المغرب ، الجزائر في مقدمة الدول التي تحصل رعاياها على جنسيات أوروبية بحوالي **40%** من مجموع المتجنسين، حيث بلغ مثلا عدد الجزائريين المتجنسين حوالي **18000** بين جنسية فرنسية وبلجيكية.

مؤشر آخر هو الزواج المختلط، حيث أن ما يقارب**40%** من المغربيين، و**25%** من الجزائريين تزوجوا من فرنسيات ، حوالي **18%** من المغربيات و**25%** من الجزائريات تزوجوا من فرنسيين ، رغم أن الديانة الإسلامية تحرم ذلك . [1]

*** الهجرة ومشكلة الأمن**

لقد شهد عام **2005** اتجاه الكثير من الدول الأوروبية نحو التشدد تجاه قضايا الهجرة غير الشرعية والمهاجرين ، وفرض المزيد من الإجراءات والقيود بحقهم، وإقرار وتنفيذ قوانين لمكافحة الإرهاب والتطرف ، ولقد أدت هذه القوانين الجديدة ، وتزايد الضغوط على المهاجرين ، خاصة من ذوي أصول عربية وإسلامية إلى إثارة جدل واسع بين مؤيد ومعارض على أرضية الأمن وحقوق الإنسان والحريات المدنية.[2]

فمنذ سنة **2001** ، ازداد خوف أوروبا من قضية الهجرة ، خصوصا ذلك المتعلق بقضية أمن الأشخاص والنظام العام ، وارتفع كذلك الإدراك بأن المهاجرين يشكلون تهديد للهوية الثقافية والدينية ، ويشكلون خطر على الشغل كذلك ، وهذا مع وجود اعتدال نوعا ما في الآراء السياسية ، فمواطن واحد من أصل ثلاثة يعتبرها عاملا من

(1)غالية بن زيوش، **مرجع السابق** ، ص. 89-90.

(2)ناصر حامد ، **مرجع سابق** ، ص.198.

عوامل الأمن الاجتماعي والبطالة ، والجدول التالي يوضح استطلاع للرأي تم في **جانفي- فيفري 2002** في خمسة دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي وهي (**فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، بريطانيا العظمى، ألمانيا**) حول ما إذا كانت حقا الهجرة إلى أوروبا تعتبر تهديدا لأمن الأشخاص ولهويتهم ، وما إذا استطاعت تفجيرات **11 سبتمبر** تغيير صورة المهاجر لدى الرأي العام.

جدول(04): يمثل استطلاع الرأي حول المهاجرين : إلى أي مدى أنت موافق على البيانات التالية؟(نسبة الذين وافقوا على هذه البيانات ٪).[1]

	إيطاليا	فرنسا	إسبانيا	بريطانيا	ألمانيا	المعدل
المهاجرون يشكلون خطرا على ثقافتنا وهويتنا	23.9	30.5	25.8	37.4	22.7	27.8
المهاجرون يشكلون خطرا على العمل	29.2	27.2	31.0	46.0	41.3	35.8
المهاجرون يشكلون خطرا على النظام العام وأمن الأشخاص	39.7	40.2	34.2	35.9	31.9	36.2

المصدر: enquête fondation nord- est, janvier- février 2002, 7000 personnes interrogées

لقد شكلت قضية الهجرة نقطة محورية في الخلاف الدائر بين التنظيمات السياسية والحزبية في أوروبا عموما ، وقد أثرت بشكل واضح على تحديد السياسة المنتهجة بخصوص الهجرة من سياسة متساهلة مع المهاجرين وأخرى أكثر تشددا حسب انتماء التيار المتواجد في السلطة وحسب توجهات الرأي العام في الدول الأوروبية . [2]

(1) Ilvo Diamanti, **« un nouveau mur »** .critique internationale, n° 18 , janvier 2003 , pp . 161-162.

(2) سمير محمد عياد، **مرجع سابق**، ص.227.

أ-**الاتجاه المعارض**: يرى هذا التيار أن المهاجرين يشكلون تهديدا ثقافيا وأمنيا لأوروبا:

- *البعد الثقافي* : يؤكد التيار اليميني في أوروبا أن المهاجرين الأفارقة ، المغاربة خاصة والمسلمون عموما، يهددون وحدة الثقافة والهوية الأوروبية خاصة بعد تأكد استحالة اندماجهم في الثقافة الأوروبية . فالحل هو إعادة المهاجرين إلى أوطانهم ، هذا التيار يركز على العامل الثقافي لتغطية توجهه العنصري المعادي للمهاجرين والأجانب فضمن هذا التصور الجديد للأخطار التي تهدد المنظومة الغربية والتي تحولت من الشرق نحو جنوب المتوسط ، يأتي المهاجرون في الواجهة لأنهم نقطة التماس بين منظومتين ثقافيتين مختلفتين .
- *البعد الأمني* : وهذا البعد لا يمكن فصله عن التصور العام لمصادر تهديد الأمن في الغرب والرامي إلى جعل مصدر الأخطار الأمنية آتية من الجنوب وخاصة من العالم الإسلامي ، حيث بلغ الأمر إلى حد تجريم الهجرة ، فمنذ بداية التسعينات أصبحت الهجرة إلى أوروبا جريمة مثل جرائم تهريب المخدرات والإرهاب الدولي ، والمهاجرون خاصة السريين منهم في الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا واليونان التي تعد مناطق حدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي .

ب-**الاتجاه المؤيد**:

يؤيد هذا التيار تواجد المهاجرين في أوروبا بالنظر إلى الحاجة الديمغرافية والأهمية الاقتصادية التي يمثلونها ، ويرى هذا التيار أن العنصرية ضد المهاجرون من شأنها أن تؤدي إلى ردود أفعال متطرفة من قبل المهاجرين الذين يعانون من التمييز والعنصرية لا لسبب إلا لأسباب ثقافية غير واقعية .[1]

عموما يوجد هناك قلق متزايد وحساسية كبيرة في دول الاتحاد الأوروبي ،

(1) **المرجع نفسه**، ص ص.227-228.

خصوصا إسبانيا ، فرنسا، وإيطاليا، من آلاف المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط ليتسللوا إليها بطريقة غير مشروعة ، وهذا لسببين رئيسيين **أولهما** : كثرة الأخبار السلبية حول الهجرة السرية والتوظيف السياسي لها من طرف بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة ، **وثانيهما**: الأحكام المسبقة لبعض الأوروبيين عن جيرانهم الجنوبيين المرتبطة بمآسي التاريخ المشترك والتي تتغذى يوميا من المشاكل الثنائية أو من التورط في الإجرام المنظم والإرهاب، وبالتالي هي تشكل خطرا على أمنهم وهويتهم ووظائفهم كما هو موضح في الجدول أعلاه. [1]

وقد تعزز في بعض الأحيان ، مصادر القلق الاقتصادية والأمنية من بعضها البعض، فقد يلجأ المهاجرون المهمشون – خاصة في سوق العمل بسبب الوضع المؤقت أو غير النظامي أو المستويات المرتفعة للبطالة مثلا –إلى سلوك إجرامي أو معاد للمجتمع ، مؤكدين بذلك المخاوف الأمنية للسكان المحليين ، وهذا ما أدى إلى النظر لهؤلاء المهاجرين على أنهم تهديد لأمن السكان المحليين لتلك البلدان. [2]

وهذا ما تؤكده النظرة العامة أو نظرة الرأي العام التي تشير إلى أنه لم يعد ينظر إلى هذه الظاهرة بكونها تهديد للرفاه الوطني وتهديد للهويات الثقافية والدينية فقط، بل كذلك كتهديد لاستقرار وسلامة الأشخاص ، فعمليات سبر الآراء في أوروبا بينت انتشار العداء تجاه الأجانب ، ففي فرنسا بين **65% و75%** من الفرنسيين يعتقدون أن هناك فائضا من العرب ، وأن علاقاتهم بهم ستكون عدائية ، وسيشكلون خطرا على أمنهم وأمن أبنائهم، وبالمقابل فإن **45% إلى 55%** من المهاجرين المغاربة يرون أن الأوروبيين خاصة الفرنسيين هم عنصريين . [3]

---

(1)عبد الله التركماني ، **مرجع سابق**.

(2) تقرير التنمية البشرية 2009، **مرجع سابق** ،ص. 90.

(3)غالية بن زيوش، **مرجع سابق**، ص.87.

إسبانيا وفي دراسة نشرتها شركة " **غالوب** " المتخصصة في عمليات **سبر الآراء** تم التوصل إلى أن حوالي **60%** من المواطنين الإسبانيين يعتقدون أن هناك عدد كبير من الأجانب أكثر من اللازم ، يشكلون مصدر تهديد فعلي لثقافتهم وأمنهم وعلى شغلهم، مما يدل على أن ظاهرة **العنصرية وكره الأجانب** بدأت تنتشر في إسبانيا رغم أن نسبة الأجانب لا تتجاوز **6%** [1].

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية كتحد إنساني

إن الأشخاص الذين يشاركون في حركات الهجرة المختلطة سواء كانوا لاجئين أو مهاجرين ، سواء جرى الاتجار بهم أم لا، يتعرضون للكثير من المخاطر و انتهاكات حقوق الإنسان عينها التي يتعرضون لها في أثناء رحلتهم، وتشمل الاحتجاز و الاعتقال في ظروف غير مقبولة، والإيذاء الجسدي و المضايقات لأسباب عرقية، والسرقة والابتزاز وسلب الممتلكات.

أما الذين يسافرون على متن القوارب فيتعرضون لخطر اعتراض سبيلهم في الطريق والتخلص منهم وإلقائهم في عرض البحر، في حين تتم إعادة أولئك الذين يسافرون برا أو يتم ترحيلهم إلى أماكن نائية و خطيرة. و قد يعجز المسافرون الذين يفقدون وثائق هويتهم أو يدمرونها عن إثبات جنسيتهم، ومن ثم يصبحون بالفعل عديمي الجنسية وتغدو عودتهم إلى أوطانهم بالغة الصعوبة، فقضية تحركات الهجرة هذه تثير طائفة واسعة من بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية المختلفة.[2]

كما أصبح ينظر لظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب المتوسط على أنها **تحد إنساني خطير**، وذلك نظرا لارتفاع عدد الضحايا في صفوف المهاجرين الذين يسعون للوصول إلى أوروبا بكل الطرق والقوارب المحطمة ، والغرقى، ...إلخ.، وهذه

---

(1)غالية بن زيوش، **مرجع سابق**، ص .88.

(2) روبرت كولفيل (رئيس التحرير)، "**مهاجرون غير نظاميين". مجلة اللاجئون**، ع 148، سويسرا: جنيف، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2007، ص.8.

الحوادث المتكررة ليست فقط بسبب انتقال هؤلاء المهاجرين في قوارب أو سفن غير آمنة ومكتظة، بل أيضا بسبب عدم حرص واهتمام مهربي البشر وشبكات الاتجار بسلامة هؤلاء المهاجرين.

فالمهاجرين الذين لا يحملون " **وثائق**" والذين تم اعتقالهم من طرف السلطات الإسبانية على طول السواحل الجنوبية هم من جنسيات مختلفة.[1] وهذا كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(06): يوضح عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إيقافهم في اسبانيا ما بين 1996-2000 حسب الجنسية . [2]

المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين حسب الجنسية								
السنوات	المغربيين		الجزائريين		جنوب الصحراء		الآخرون	
1996	6.701	%86.5	815	%10.5	142	%1.8	83	%1
1997	5911	%80.4	1.050	%14.2	113	%1.5	274	%3.7
1998	5724	%81.4	1.002	%14.2	76	%1	229	%3
1999	5.819	%81.0	661	%9.2	148	%2.0	550	%7.6
2000	12.858	%76.1	253	%1.5	3.431	%20.3	343	%2

Source :journal el païs, Madrid, 6 octobre 2002.

فعلى سبيل المثال يلاحظ ارتفاع حركات اعتقال المهاجرين خاصة السريين منهم في الدول الأوروبية وبشكل بارز في إيطاليا وإسبانيا –كما سنلاحظ- التي تعد مناطق

(1) Derek Lutterberck , **"Policing Migration in the Mediterranean".** Mediterranean Politics , Vol.11, N°1,March 2006, p.63.

(2) Mehdi Lahlou **, les migration irrégulières entre le Maghreb et l'Union Européenne : évolutions récentes**. Rapports de recherche, CARIM- RR, Florence, Institut universitaire européen, RSCAS,2005,.sur site : http://**www.carim.org**/Publications/CARIM-RR05_03_Lahlou.pdf. p.6.

حدودية بالنسبة للفضاء الأوروبي.[1] والجدول التالي يوضح عدد السفن المعترضة والأشخاص الموقوفين(الذين تم إيقافهم) في الشواطئ الإسبانية، من سنة **1996** إلى غاية سنة **2003**.

جدول(05): عدد السفن والمهاجرين غير الشرعيين الذين تم اعتراضهم في المياه الإسبانية 1996- 2003 .[2]

السنوات	السفن المعترضة	الأشخاص المسجونين (المحجوزين)
1996	339	1.573
1997	399	887
1998	557	2.995
1999	475	3.569
2000	780	14.893
2001	997	17.697
2002	n.a	16.670
2003	942	18.420

Source :El païs :immigracion en espana , available : www.elparis esterma (in immigracion accessed, june (2003) .

وهذا العدد مازال في ارتفاع مستمر، فلقد تضاعف بحوالي **10 مرات** ما بين سنتي **1996-2003** ، حيث زاد من **1573** مهاجر إلى **18000** مهاجر غير شرعي وهو موضح في الجدول أعلاه، كما أنه إضافة إلى ذلك أصبح المغرب بلد عبور للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى ، بعد ما كان بلد مصدر للمهاجرين ، ويتجلى ذلك في ارتفاع عدد المهاجرين القادمين من جنوب الصحراء والذين تم اعتراضهم من طرف السلطات الإسبانية من **142** شخص سنة **1996** إلى**8.747** شخص في سنة

(1)غالية بن زيوش، **مرجع سابق**، ص.87.

(2)Derek Lutterberck, **op.cit**,p .62.

2002. [1]

غير أنه في الوقت الذي تمكن فيه **10آلاف** شخص من الوصول إلى جزيرة "**لامبيدوسا**" الإيطالية عام **2006** ، ردت إيطاليا بعدم استمرارها في سياستها المعهودة بإرسالهم إلى صقلية للتعامل مع طلبات الحماية ، فبدلا من ذلك ، تفيد قناة **BBC** " **أنه تم إرسال المهاجرين مكبلين الأيدي في طائرات عسكرية من جزيرة لامبيدوسا إلى ليبيا مباشرة وبدون طرح أية أسئلة** "، كما نصبت **إسبانيا** جدران من الأسلاك الشائكة حول جيوبها الواقعة في شمال إفريقيا في **"سبتة" و"مليلة"** لردع مجموعات المهاجرين غير الشرعيين التي تتألف أغلبيتها من أهالي دول جنوب الصحراء الكبرى المتلهفين على دخول الإتحاد الأوروبي ، وفي غالب الأحيان يتم إعادة من ينجحون في اجتياز الحواجز إلى المغرب فورا.

ووردت تقارير تشير بأن **إسبانيا** ألقتهم بإهمال في المناطق الحدودية الصحراوية، وأدى" **نجاح** " أسلوب الردع هذا إلى فرض الضغط مجددا على **جزر الكناري الإسبانية** التي تعتبر المقصد المفضل للمهاجرين غير القانونيين حتى عام **2002** ، عندما تم إنشاء **نظام مراقبة ودوريات بحرية** لردع عملية السفر من المغرب إلى جزر الكناري، غير أن هذا الردع يتم أحيانا لأسباب إنسانية وخاصة عندما يصل هؤلاء المهاجرين عبر البحر غالبا في سفن شبه منهارة أو مزدحمة جدا بالركاب، ويقال بأنه يجب إيقاف عمليات السفر هذه لتجنب وقوع المخاطر الجمة. [2]

والجدول التالي يوضح عدد السفن المعترضة والأشخاص الموقوفين(الذي تم إيقافهم) في الشواطئ الإسبانية، وهذا خلال سنتي **2004-2005**، عبر جزر الكناري ومضيق جبل طارق.

---

(1)**Ibid.**

(2)جيمس هاثاواي ،" **الحل الزائف لردع الشواطئ** " . نشرة الهجرة القسرية ، العدد 26 ،سنة 2006، ص.56.

جدول(07): عدد السفن المعترضة والأشخاص الموقوفين في الشواطئ الاسبانية خلال عامي 2004-2005. [1]

المجموع في جميع أنحاء الأراضي الإسبانية			
	سنة2004 من 1/1 إلى 12/31	**سنة 2005 من 1/1 إلى 12/31**	التغيير
			القيمة المطلقة / النسبة المئوية
السفن(القوارب)	740	567	173- / %23-
الأشخاص الذين تم اعتراضهم	15.675	11.781	3.894- / %25-
مسؤولي القوارب الموقوفين	283	140	143- / %51-
الغرقى	14	02	12- / %86-
الموتى	81	24	57- / %70-
الأشخاص المنقذين (الذين تم إنقاذهم)	339	329	10- / %3-
الأشخاص المفقودين	60	38	22- / %37-

http://www.robert-schuman.eu/question_europe.php?num=qe-36

من خلال البيانات السابقة فإن عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم إيقافهم عند وصولهم إلى **شبه جزيرة ibérique** عبر مضيق جبل طارق وجزر الكناري ، قد انخفض بين **1 جانفي -31 ديسمبر 2004** ، من **15.675** شخص مقابل **11.781** في سنة **2005** ، وعدد "**pateras**"* التي تم إمساكها انخفض إلى **740** في **2004** مقابل

(1)Francisco Sevilla Pérez, Enrique Suarez Robles, **" L'immigration illégale en Europe : Le cas de l'Espagne"**. Sur site : http://www.robert-schuman.eu/question_europe. le 03-02-2011.

***** « **Patera** » : Petit barque munie d'un moteur de 35 chevaux. 35 قارب صغير مزود بمحرك ذو حصان

942 في سنة **2003** أي بانخفاض قدره **21 %** بالإضافة إلى اعتقال حوالي **283** مسؤول عن القوارب المستخدمة للعبور أي **26%** في **2003** .

وكان عدد الغرقى المسجلين في **2004** قد ارتفع إلى **14%** من المجموع أي بزيادة واحدة عن سنة **2003** ، أما عدد الجثث المنتشلة من البحر فكانت (**81** جثة) أي ما يعادل **20%** ، عدد الناجين من الغرق انخفض ب **17%** (339 شخص) في حين أن عدد الضائعين هو **60 شخص** ، وقد انخفض بمرتين عن سنة **2003.** [1]

هذا الانخفاض راجع لتعزيز إسبانيا المراقبة في حدودها الجنوبية ، حيث قامت بنشر وتوسيع الحرس المدني باعتباره الوكالة الرائدة في التعامل مع الهجرة غير الشرعية في جميع أنحاء البحر البيض المتوسط ، كما قامت بوضع **نظام مراقبة الساحل،** وهو أكثر تطورا من الناحية التكنولوجية والذي يطلق علية نظام **SIVE (système intégré de vigilance extérieure espagnol)** الذي تم إقراره في **2002** في **جنوب الأندلس** ودخل حيز التنفيذ في **2008** ، هذا النظام يحتوي على مختلف المعدات التكنولوجية ذات الطابع العسكري مثل **الردارات الثابتة والمتحركة ، أجهزة الاستشعار بالأشعة تحت الحمراء،** فضلا عن **طائرات الهيليكوبتر ، والسفن والطائرات** التي نشرتها على طول سواحل البحر البيض المتوسط .

والجدولين**(08) و(09)** يوضحان **تطور الميزانية** المخصصة لتوسيع **الحرس المدني الإسباني** بالإضافة إلى **الزيادة في الخدمات البحرية والجوية** له المختصة في مكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة العابرة للحدود القادمة من جنوب البحر المتوسط من سنة **1995-2000** . [2]

---

(1)Mehdi Lahlou **, op.cit.,**p.7.

(2) Derek Lutterberck, **op.cit,**p.67.

جدول(08): الحرس المدني الإسباني وتطور الحجم والميزانية 1995-2000 .

السنوات	الموظفين	الميزانية (مليار أورو)
1995	71.245	1.64
1996	72.199	1.80
1997	71.905	1.71
1998	70.778	1.81
1999	71.001	1.82
2000	70.143	1.83

Source :data provieded by Guardia ,civil (2000, February)

الجدول(09): الحرس المدني الإسباني : تطور الخدمات البحرية والجوية لسنتي 1995-2000[1]

السنة	السفن	الموظفين (القطاع البحري)	هيليكوبتر (المروحيات)	الطائرات
1995	19	125	20	0
2000	50	728	36	1

Source : website of Guardia civil, available at :http:// www.guardiacivil.org .

بالرغم من هذه التدابير الأمنية المتخذة لمكافحة الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط ، إلا أن هذا لم يمنع إسبانيا من القيام بحملات تسوية لأوضاع المهاجرين غير الشرعيين ، حيث شهدت سنة **2005**، عملية **تسوية كبرى** ل**630.000** مهاجر (وهو رقم لم يتم تسجيله منذ 2001) ، وهذا في بعض القطاعات الاقتصادية

(1) **Ibid.**

غير المهيكلة ، والتي يتصدرها قطاع البناء ب **376732** موظف (منتمي للضمان الاجتماعي) يليها قطاع الفنادق ب **218801** ، و الفرع المسمى "**بالأنشطة الأخرى**"ب **167376** ، التجارة **174494** وقطاع الزراعة ب **157192** .[1]

غير أنه وأمام استفحال هذه الظاهرة في سنة **2006**، قامت كل من **إسبانيا وإيطاليا** وباقي دول الإتحاد الأوروبي بتركيز "**حزام أمن هجري** " يمتد من الحدود الخارجية الأوروبية (أي حدود البلدان العضو في الإتحاد الواقعة على حدوده الخارجية) حتى الحدود الصحراوية والقارية لبلدان شمال إفريقيا ، كما قامت بمبادرات جديدة للتصدي للهجرة غير الشرعية في **سبتمبر2006** أهمها : عملية "**jason**" لمراقبة الهجرة السرية واعتراض المهاجرين في المتوسط ، تحت إشراف الإدارة العامة للحريات والعدل والشؤون الداخلية ، وتنطوي هذه العملية تحت منظومة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي "**Frontex**" وقد تزودت هذه الدول بالمعدات التالية: **تجهيزات ومعدات لوجستية ، قطع بحرية وطائرات مراقبة بحرية ، معدات إلكترونية ، رادارات** ، بالإضافة إلى قيامها بدوريات مشتركة ...إلخ. [2]

كما أصدرت **وزارة الداخلية الإسبانية** بالتعاون مع الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود "**فرونتكس**" "**frontex**" **تقريرا حديثا** (لسنة **2010**) حول الهجرة غير الشرعية، نشرت تفاصيله صحيفة " **البايس**" "**El païs**" الإسبانية ، حيث وضع الجزائر على رأس قائمة الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين أو ما يعرفون **بالحراقة** إلى مختلف السواحل الإسبانية ، وبالخصوص مدينتي **غرناطة** و**ألميريا** بإقليم **الأندلس** القريب من

---

(1)Manuel Simon, **« Quelques Réflexions sur l'immigration et Marché du travail : le cas espagnol »** .Séminaire sur : Emigration de l'Afrique du Nord vers l'Europe, Tunis ,6-7 décembre2007, p.66.

(2) حسن البوبكري،" **السياسات الهجرية في المنطقة الأورومغاربية: المثلث الهجري ليبيا-تونس-ايطاليا".** في ندوة: الهجرة من شمال إفريقيا إلى أوروبا، مرجع سابق، ص ص.38-51.

السواحل الغربية الجزائرية ، وخلص التقرير إلى أن تزايد عدد الحراقة الجزائريين نحو إسبانيا ، وانخفاض عددهم في باقي الدول ، يعود بالدرجة الأولى إلى النشاط القوي لعصابات الاتجار بالبشر التي تشتغل بين الجزائر وإسبانيا ، في محاولة لتحميل الجزائر مسؤولية التهاون في محاولة الهجرة السرية.

غير أن رئيس الفيدرالية الأوروبية لجمعيات الجزائريين **"نور الدين بلمداح "** و في تعقيب له على هذا التقرير قال" بأن مدريد بالغت في تأكيدها على أن شبكات مافيا الاتجار بالبشر منتشرة في الجزائر، وأنها المسؤولة عن تزايد أعداد الحراقة الجزائريين الوافدين على الشواطئ الإسبانية".

وأشار التقرير الذي تم إعداده خلال لقاء حول الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية **بمدينة ألميريا** الإسبانية في سنة **2010** ، والذي حضره **نائب وزير الداخلية الإسبانية المكلف بالأمن "أنطونيو كاماتشو"** وكاتبة الدولة لشؤون الهجرة **" آنا ثيرون"**، إلى أن عدد الحراقة الذين بلغوا السواحل الإسبانية ، وبالخصوص سواحل الأندلس منذ بداية **سنة 2010** ، عرف انخفاضا مقارنة بالعام **2009** ، لكن الشيء الملاحظ وخلافا للتوجه العام الذي أظهر انخفاضا في العدد الإجمالي للحراقة ، فإن عدد القوارب التي وصلت من الجزائر عرف زيادة معتبرة عما كان عليه في **2009** ، حيث عرف عام **2010** وصول ما مجموعه **986** إلى مختلف سواحل إسبانيا ، **458** منهم على مستوى إقليم **مدينة ألميريا** ، مايمثل نسبة **65%** من مجمل الحراقة الذين وصلوا إلى سواحل إسبانيا خلال **9 أشهر الأولى من سنة 2010.** [1]

أما في **سنة 2009** وحسب وكالة مراقبة الحدود الأوروبية "**frontex**" فإن عدد

(1)حسان.ح،"**100 حراق جزائري قاصر في مراكز الاحتجاز وعصابات تهريب البشر محل اهتمام**".جريدة الفجر، 25 سبتمبر 2010.

المهاجرين غير الشرعيين وصل إلى **20%** في **السداسي الأول** من هذه السنة ، وهذا راجع- كما قلنا – لتعزيز وتكثيف مراقبة الحدود وكذلك للأزمة الاقتصادية العالمية **2009/2008** وما خلفته من طرد للعمال وارتفاع لنسبة البطالة في الدول الأوروبية.[1]

فإسبانيا أصبحت مؤخرا بالنسبة "**للحراقة** " كالجزائر بالنسبة للمهاجرين من **الساحل**، فهي بوابة عبور رئيسية باتجاه أوروبا، هذا بالإضافة إلى العديد من العوامل المتجانسة والمتفاعلة تاريخيا ، جغرافيا ، وثقافيا ، التي تؤكد أنها أصبحت وجهة مفضلة بالنسبة للجزائريين أكثر من فرنسا، ربما أيضا كون إجراءات الدخول لهذه البلاد ليست صارمة كالدول الأخرى[2] وأن حظ هؤلاء المهاجرين أكبر في **إسبانيا** نظرا للتسويات الجماعية لأوضاعهم ، في حين أن **فرنسا** تقوم بعرقلة أو إيقاف عمليات دخولهم إلى أراضيها بالإضافة إلى طردهم منها عند إيقافهم ، **فالأولى** ترضى باليد العاملة الأقل مهارة والتي تتناسب مع المناصب الشاغرة في القطاعات الاقتصادية غير المهيكلة كالزراعة ، البناء ، الفندقة ، الصناعة ، أما **الثانية** فتبذل قصارى جهدها من أجل انتقاء الأشخاص الأكثر كفاءة ، والقادرين على إنشاء مؤسستهم الخاصة عند الحاجة .[3]

والرسم البياني التالي يوضح **نسبة الدول** التي يفضل **الشباب الجزائري قصدها كحراڤ أو كمهاجر غير شرعي.**

---

(1) **« Quelques chiffres »** . Algérie news , N°3, 2 novembre 2009.

(2)Fayçal Oukaci, **« nouvelles mesures du gouvernement espagnol contre l'immigration clandestine »**.Algérie news, 11 mars 2009

(3) jacques Barou. **Op. cit** .p.120.

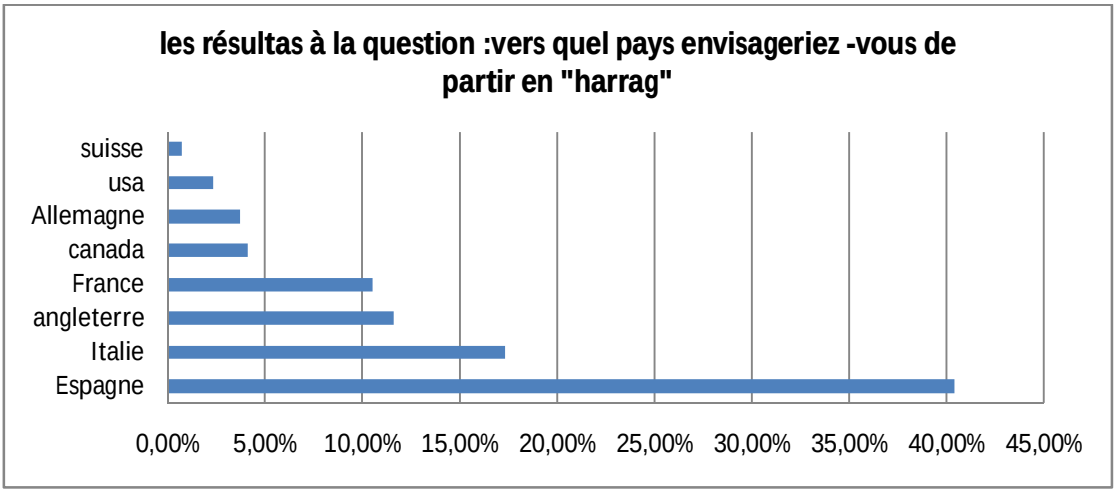

La liberté , n° 02, le 03 décembre2008 .

مما سبق فإن الدول الأوروبية ترى في الهجرة غير الشرعية خطرا من عدة ضواحي ولعدة اعتبارات منها :

1- **الإخلال بالبناء الديمغرافي :** حيث أن ميل المهاجرين المتدفق إذا ما سمح له بالاستمرار يمكن أن يقلب التوازن السكاني ، وبالتالي تزايد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل .

2- **الإخلال بالنواحي الأمنية :** فهؤلاء المهاجرين غير الشرعيون غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية ، وقد يرتكبون جرائم ، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها . [1]

3- الإخلال بالوضع الاقتصادي : فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيد عاملة رخيصة ، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خللا في سوق العمل ، فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا قد تشكل منافسا للأيدي العاملة المحلية ، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة

(1)عبد النور ناجي ، " **الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط " . مرجع سابق** ، ص ص . 120-121 .

الوافدة وتأثيرها. [1]

المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغاربية

لقد ترجمت الشراكة الأورو- متوسطية على المستوى الثنائي سلسلة من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة بين الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة والدول المتوسطية منفردة ، حيث شهدت الفترة الواقعة بين **1995** إلى غاية سنة **2004** توقيع العديد من اتفاقيات الشراكة الجديدة لمدد غير محدودة ، حلت محل اتفاقيات التعاون التي أبرمت خلال السبعينيات ، وهذا لغايات كثيرة أهمها الحد من ظاهرة الهجرة بما فيها غير الشرعية التي اعتبرت من المواضيع الحساسة في العلاقات الأورو- متوسطية [2]، وفي هذا المبحث يكون الاقتصار على اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الخاصة بمنطقة المغرب العربي خاصة تونس ، المغرب والجزائر باعتبارها ليست فقط دول منشأ أو مصدر الهجرة بل أيضا دول عبور لكثير من المهاجرين من جنوب إفريقيا .

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المغرب العربي تعتبر منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى ، فالمملكة المغربية تعد نقطة عبور رئيسية إلى إسبانيا ، سنويا هناك حوالي **100 شاحنة** تعبر مضيق جبل طارق ، وقد سجل بين سنتي **1997و2001** حوالي **3286 ضحية** غرق في المضيق ، كما تعد الجزائر وتونس وليبيا هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة .[3]

خريطة(03): توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

---

(1)**المرجع نفسه** ، ص.**121** .

(2)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.192.

(3)سمير محمد عياد، **مرجع سابق**،ص .225.

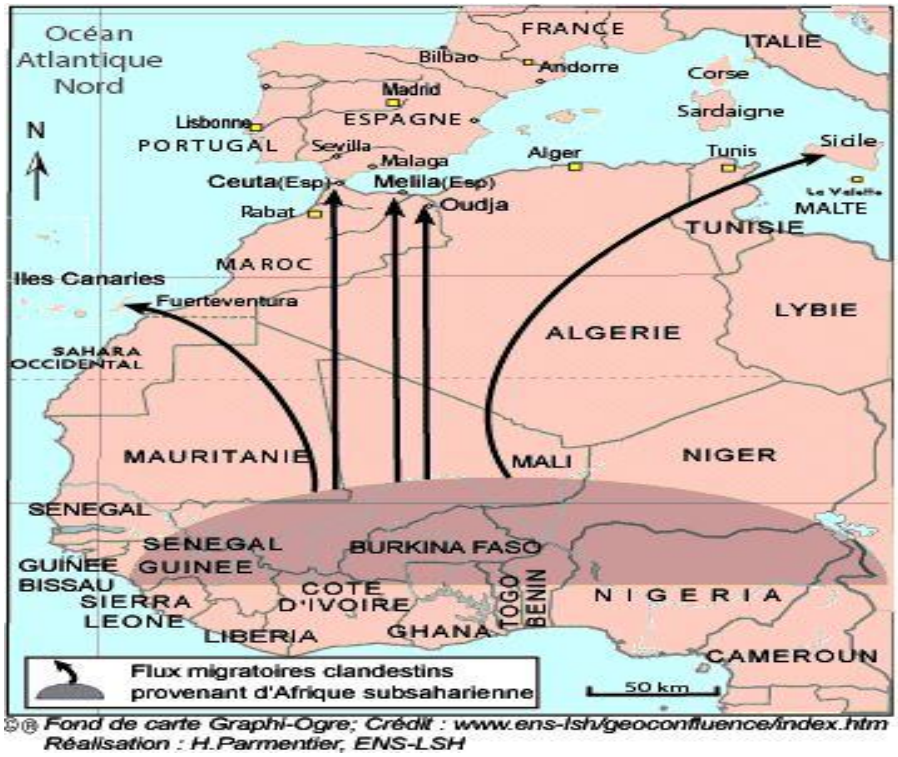

لقد كانت بعض الدول المغاربية سباقة في إبرام اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي على أمل أن تضيق هوة التنمية مع جيرانها الأوروبيين، و كانت تونس أول دولة عربية توقع وتصدق على هذه الاتفاقية [1]في **17 جويلية 1995** ، تلتها المغرب في **26 فبراير 1996**[2]، لكن الجزائر تأخرت في ركوب قطار الشراكة نظرا لتعثر مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي، وبالتالي لم تبرم اتفاقية الشراكة معه إلا في **22 أفريل 2002**، أي بعد مرور عشر (10) سنوات على إبرام تونس لنفس الاتفاقية.[3]

وفيما يخص الهجرة غير الشرعية ، فلقد بدأ الحديث عن ضرورة مقاومتها منذ

---

(1) مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم،"**اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي**". مجلة المغرب العربي،ع.7،السنة الرابعة،2009،ص. 45.

(2) حسن البوبكري، **مرجع سابق**، ص.46.

(3)مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، **مرجع سابق**، ص.45.

1994، إذ أصدرت المفوضية الأوروبية نموذجا لاتفاقيات "**إعادة القبول**" للمهاجرين غير القانونيين من طرف آخر دولة وصلوا منها إلى إحدى الدول الأوروبية عضو في الإتحاد (المجلس الأوروبي 30 نوفمبر 1994) .

ويمكن اعتبار اتفاقيات " **إعادة القبول** " للمهاجرين أولى الردود التي تصورتها دول الاستقبال الأوروبية لمقاومة الهجرة غير الشرعية والضغط على البلدان الأصلية وبلدان العبور من أجل دفعها إلى تحسين مراقبة حدودها ومراقبة مواطنيها ، ومواطني البلدان الشقيقة المقيمين فيها أو العابرين عبر أراضيها. [1]

المطلب الأول: الشراكة الأورو - تونسية

تعتبر تونس بلد عربي متوسطي ، يتطلع بعين الأمل للشراكة الأورومتوسطية من حيث كونها تفتح له أبواب الاستثمارات الأوروبية والمساعدة في تمويل المشاريع الكبرى، وكانت تونس قد سنت قوانين مشجعة للمستثمرين الأوروبيين ومنحتهم حوافز كبيرة منذ عام **1972** ،حيث خصصت في **20 جويلية 1995،4.3 مليون دولار** لتأهيل الصناعة استعدادا للشراكة مع أوروبا [2]، ولقد وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يوم **17 جويلية 1995** تزامنا مع مؤتمر برشلونة ، لم تتعثر مفاوضات تونس مع الاتحاد الأوروبي ، وهذا نتيجة توجها نحو اقتصاد السوق وخوصصة المؤسسات منذ الثمانينات ، وقد جاءت هذه الاتفاقية لمساندة التحديث الاقتصادي في هذا البلد ، وذلك لرفع مستوى المنافسة في قطاع الإنتاج تمهيدا لإنشاء منطقة للتبادل الحر بالمتوسط بحلول العام **2010**.

فالناظر لاقتصاديات تونس في فترة **1987-1990** يجزم بأن السياسة التجارية

(1)حسن البوبكري، **مرجع سابق**، ص.46.

(2) كميلة أحمد عثمان، **مرجع سابق**، ص ص.161.

التونسية بدأت في التحرر التدريجي وتطبيق برامج التعديلات الهيكلية حيث تم وضع إستراتيجية للانفتاح على التجارة الخارجية والتحرير التدريجي للأسعار ووضع سياسة لتنمية الاستثمارات الأجنبية ، هذه العوامل جميعها ساعدت تونس على الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة الدولية منذ **1990** ، وبالتالي ساهمت في إبرام اتفاقية الشراكة.[1]

واعتمدت تونس على المساعدات التي سوف يمنحها لها الاتحاد الأوروبي في إطار ما يسمى ببرنامج " **ميدا** " لخلق فرص عمل للمواطنين وبالتالي الإبطاء ومحاولة احتواء الهجرة تدريجيا، فضلا على أن تجد المنتجات الزراعية التونسية سبيلا إلى السوق الأوروبية المشتركة .[2]

وتتكون اتفاقية الشراكة الأوروبية- التونسية من ثمانية أقسام، يعالج كل منها مجالا معينا من مجالات التعاون والحوار الأوروبي-التونسي، ومن بين هذه المجالات نجد **المجال السياسي والاقتصادي.** [3]

في **المحور السياسي** تم التأكيد على **الحوار** كأداة للتعاون السياسي لضمان الأمن والاستقرار بالمنطقة، وكذلك لتحقيق التنمية الإقليمية ، حيث يتم الحوار على مستويات مختلفة متاحة [4]، ويلاحظ أن الاتفاقية أولت **التعاون والحوار السياسي** أهمية ملحوظة فعن طريق الانخراط في عملية حوار سياسي منتظمة يمكن للدول الأوروبية وتونس أن تعزز من مستوى تلاحمها، الأمر الذي يعني في نهاية المطاف تحقيق الرفاهية ،

---

(1)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**،ص.193.

(2)كميلة أحمد عثمان، **مرجع سابق**، ص .162.

(3)مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، **مرجع سابق**، ص. 54.

(4)أعجال محمد أمين لعجال، **مرجع سابق**، ص.194.

والاستقرار، والسلام ، والأمن في منطقة حوض البحر المتوسط، إلى جانب المساهمة في إيجاد مناخ ملائم للتفاهم والتسامح بين الثقافات، ويغطي الحوار السياسي الأوروبي-التونسي عموما كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، لا سيما تلك القضايا المتعلقة بتحقيق السلم والأمن والاستقرار و التنمية الإقليمية في منطقة المغرب العربي.[1]

أما **محور الشراكة الاقتصادية** فيهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بعد نحو **12 سنة** بين الطرفين ، وإلغاء كافة الرسوم الجمركية التي تفرضها تونس على السلع الصناعية الأوروبية التدريجية خلال الفترة ذاتها ، وفي المقابل فإن الإتحاد الأوروبي يمنحها مساعدة اقتصادية مباشرة لتطوير اقتصادها وسيشجع الاتحاد على زيادة تدفق الاستثمارات الأوروبية وتحسين تنافسية القطاعات الصناعية التونسية. [2]

كما يتضمن هذا المحور تطبيق أحكام منظمة التجارة الدولية في المجالات الاقتصادية خاصة المسائل المتعلقة بالصادرات والواردات والتحرير التدريجي للتجارة المتبادلة في المنتجات الزراعية والسمكية. [3]

ففي المجال الاقتصادي تم الاتفاق على مايلي :

- عدم تحرير مبادلات المنتجات الفلاحية في بداية تنفيذ الاتفاقية ، ولكن السير قدما نحو تحريرها تدريجيا بحلول **سنة 2000** .
- كما تعهد الاتحاد بخفض الرسوم الجمركية على زيت الزيتون الخام والذي يعتبر من أهم الصادرات الزراعية التونسية عند دخوله السوق الأوروبية بحوالي **7 إيكوا** لكل **100 كلغ** ، وذلك في حدود**47 ألف طن** من زيت الزيتون في كل موسم.

---

(1)مصطفى عبد الله أبو قاسم خشيم، **مرجع سابق**، ص ص.54-55.

(2) كميلة أحمد عثمان ، **مرجع سابق**، ص.162.

(3) أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.194.

- تحرير مبادلات المواد الصناعية التونسية من منتجات تجهيز ومواد صناعية بصفة تدريجية إلى غاية **سنة 2010** حيث تحرر نهائيا .

يتضح من نص الاتفاق أن الحماية سترفع عن 30% فقط من المنتجات التونسية بعد فترة طويلة الأجل بينما حررت تونس التجارة الخارجية بنسبة 90%، مما سوف يؤدي إلى غزو السلع الأوروبية السوق المحلية التونسية من دون رسوم أو قيود وهذا يهدد مستقبل الصناعة التونسية الناشئة .[1]

- كما نص الاتفاق في المجال الاقتصادي على **تدعيم القطاع الخاص** باعتباره أحد العوامل الأساسية لنجاح المسار الاقتصادي من قبل تونس باتجاه أوروبا ، وذلك عن طريق إنشاء مركز أعمال أوروبي – تونسي يقدم خدماته للشركات الخاصة والتي ترغب في رفع مستوى أدائها .
- تشجيع الاستثمارات الخارجية بتونس لجعلها أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية ولترويج المنتجات التونسية في السوق العالمي .
- دعم برنامج الحكومة التونسية لرفع مستوى التدريب الحرفي ، الذي يهدف إلى تكييف الأيدي العاملة مع التطورات التكنولوجية وتسهيل عملية الاندماج الاقتصادي وكذلك تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة .[2]

وجاء التأكيد على هذا البند الأخير نظرا لأن المصانع الآتية مع تدفق الاستثمارات الأوروبية هي تكنولوجيا جاهزة مما يؤدي إلى عدم استيعابها من الصناع التونسيين. ومع هذا كله فقد رأت تونس في الشراكة منافع اقتصادية وسياسة فالمديونية كانت عبئا توقعت أنها ستعالجها جزئيا من خلال صندوق أوروبي متوسطي للتنمية، كما أن البطالة لن تخفض من دون استثمارات وسوق واسعة ، فضلا عن أن الوجود في إطار الشراكة

(1)كميلة أحمد عثمان ، **مرجع سابق**، ص.162.

(2)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.194.

يعزز من مواقف النظام السياسي الذي يواجه تحديات سياسية داخلية من التيارات الدينية والقومية [1]، كما يساهم التعاون في إطار الشراكة في التقليل من ظاهرة الهجرة التي تؤرق كلا الطرفين .

ففي إطار الشراكة الثنائية ، أمضت كل من **"تونس"** و**المغرب** اتفاقية مع **"إيطاليا"** لإعادة قبول مواطنيها سنة **1998** ، وفعلت المغرب نفس الشيء مع إسبانيا في نفس السنة .

وقد مارست هذه الدول الأوروبية ضغوطا هائلة على بلدان " الجوار" المغاربية التي أصبحت بلدان عبور من أجل تشديد مراقبة حدودها وأراضيها ، وانتهاج سياسات صارمة في ميدان الهجرة ، وقد حاولت كل من **إسبانيا** و**إيطاليا** خلال اجتماعات المجلس الأوروبي في **إشبيلية سنة 2003** ممارسة ضغوط مباشرة على كل من تونس والمغرب وربط التعاون معها بمدى " تعاونها ونجاحها " في مقاومة الهجرة غير الشرعية[2] ، وتتمثل أهم ميادين التعاون فيما يخص المسألة الهجرية في إطار العلاقات التونسية الإيطالية في :

- تزويد وتجهيز قوات الأمن التونسية وقوات مراقبة الحدود بالمعدات والتجهيزات اللازمة لتحسين عملها .
- تكوين وتدريب الأعوان والإطارات المكلفين بمقاومة الهجرة السرية .
- تبادل المعلومات والتجارب في ميدان مقاومة الشبكات الإجرامية والعصابات .
- التعاون في ميدان تحديد هوية المواطنين التونسيين الذين يضبطون في وضعية غير قانونية على التراب الإيطالي من أجل ترحيلهم وإعادتهم إلى تونس .

وحسب تصريحات بعض المسؤولين التونسيين، فقد تم إيقاف أكثر من **40 ألف**

---

(1)كميلة أحمد عثمان ، **مرجع سابق**، ص ص.162-163.

(2)حسن البوبكري، **مرجع سابق**، ص.47.

شخص خلال **5 سنوات (1998- 2003)** بسبب محاولة الإبحار خلسة واجتياح الحدود بدون وثيقة سفر وخارج البوابات الحدودية المخصصة لذلك ، وينتمي هؤلاء المهاجرين غير القانونيين إلى **52 جنسية** ، **30%** منهم تونسيون ، في حين يمثل مواطنو البلدان المغاربية غالبية المهاجرين الذين تم إيقافهم قبل الشروع في الإبحار أو اعتراض مراكبهم في البحر ، كما تم تفكيك **179** شبكة تهريب للمهاجرين خلال الخمس سنوات المذكورة .

كما صرحت مصادر رسمية تونسية ، عن بلوغ عدد المهاجرين الذين تم إيقافهم من طرف السلطات التونسية **ب70 ألف** مهاجر خلال **8 سنوات (1998-2006)** ، وتزعم بعض الأوساط المقربة (منظمات حقوقية ، محامون ، باحثون ...) بأن الذين تم إيقافهم لا يمثلون إلا أكثر من **20%**من إجمالي الأشخاص الذين يهاجرون بصورة غير قانونية، أي أن **80%** من المهاجرين يصلون البلدان المقصودة .[1]

وقد بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من شمال إفريقيا (منها تونسيين، جزائريين، مغربيين، مصريين ، وأفارقة من جنوب الصحراء) نهاية **سبتمبر2004** في جزر **lampedusa** الإيطالية أكثر من **9000** مهاجر غير شرعي مقابل **6500** سنة **2002 و 6000 سنة 2003**. [2]

ومقابل هذه الالتزامات من الجانب التونسي ، تعهدت إيطاليا بانتداب ما يعادل ال **3000** عامل تونسي سنويا في إطار" **قانون التدفقات الهجرية**" ، وقد انتفعت تونس من رقم مرتفع نسبيا للانتدابات ، بسبب تطابق والتقاء السياسات الهجرية للطرفين في مكافحة الهجرة غير القانونية ، وقد تم تخصيص رقم إجمالي لتونس بلغ **15100** انتداب

(1)**المرجع نفسه** ، ص.47.

(2) Mehdi Lahlou**, op.cit.,**pp.12-13.

أو ترخيص بالدخول لإيطاليا من أجل العمل خلال الفترة الفاصلة مابين **1998-2004**.[1]

المطلب الثاني : إتفاقية الشراكة الأورو-مغربية

ذهبت المغرب إلى طاولة المفاوضات وهي مدركة لأهدافها وتنازلاتها وضيق مساحتها ومناوراتها ، فعلى الرغم من العلاقات المتطورة للمغرب مع بعض الدول الأوروبية وحسن الصلات مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي، الذي كان أفضل حظا ودرجة مقارنة مع جارتها الجزائر ، إلا أن المغرب كانت ذات يد ضعيفة في التفاوض .

إن هموم المغرب في المقام الأول هي هموم اقتصادية ثم اجتماعية بالدرجة الثانية، فالمغرب يبحث عن سوق لمنتجاته الزراعية والبحرية (الأسماك) داخل أوروبا، كما أنه يتطلع إلى استثمار الشركات المتعددة الجنسية العالمية في المغرب مما يقلص من نسبة البطالة المرتفعة في المغرب التي ستنقص في هجرة شبابه إلى دول أوروبا المتوسطية.[2]

تم توقيع اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي يوم **26 فبراير 1996** ، بعد مفاوضات عسيرة حول ملف الزراعة والصيد البحري[3] ، وتطلب الأمر من المغرب أن تتقدم بتنازلات إذ فتحت شواطئها للسفن الاسبانية للتجول وصيد الأسماك (حيث قامت مدريد بالتهديد بعرقلة اتفاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي) ، كما كان عليها أن تغض النظر عن إثارة مشكلتي **سبتة ومليلة** حتى لا تتسبب في سخط إسبانيا عنها وبالتالي تعرقل اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحاد الأوروبي ، فضلا عن أن تقوم بخطوات

(1) حسن البوبكري، **مرجع سابق**، ص.48.

(2)كميلة أحمد عثمان ، **مرجع سابق**، ص.163.

(3)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.195.

إضافية لتحسين سجلها في مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وقد أثيرت في المفاوضات هذه المسألة ، كما نوقشت مسألة الهجرة المغربية وتم الاتفاق على عدم إدراج بند خاص بالهجرة على أن تلتزم المغرب بالبحث عن حل لها على الصعيد الثنائي.

وفي **الجانب الاقتصادي** واجهت المغرب ضغوطات مورست عليها من جهات عديدة ، فقد تصدت لها كل من **هولندا** ، **ألمانيا** ، **وبلجيكا** بسبب حصتها من الزهور والطماطم التي تصدرها للاتحاد ، كما أثارت في وجهها كل من **إيطاليا** و**اليونان والبرتغال** قضية **سمك السردين** ، إلا أنه تم في النهاية التوصل إلى حلول لهذه المشاكل مع تنازلات من قبل المغرب لصالح دول الاتحاد على أن يحصل المغرب على نصف مليار إيكو بموجب اتفاقية الصيد ، وذلك بحلول سنة **2000** ، منها **355** مليون إيكو منح تعويضية و**121** مليون إيكو لدعم قطاع الصيد البحري المغربي ، **16** مليون إيكو لتمويل مشاريع التعاون العلمي و**8** ملايين إيكو لتدريب البحارة المغاربة .[1]

كما تضمن اتفاق الشراكة المسائل التالية :

- إنشاء منطقة تجارة حرة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها **12 سنة** ، مع ترتيبات خاصة بالصادرات والواردات التي تترجم بإلغاء الحقوق الجمركية ودخول المنتجات المصنعة السوق الأوروبية بكل حرية وبدون قيود ما عدا منتجات قطاع النسيج ، خلال تلك الفترة الانتقالية يتم تسطير برنامج لإعادة هيكلة النسيج الصناعي من أجل قدرته على المنافسة .
- التعاون في مجال تمويل الاستثمارات لتحديث وزيادة أجهزة الإنتاج والبنى الأساسية بغية الوصول إلى التنمية الاقتصادية للمملكة المغربية .
- التعاون في **المجال الثقافي** عن طريق إرساء ترتيبات خاصة بالأيدي العاملة من

(1) كميلة أحمد عثمان ، **مرجع سابق**، ص.164.

حيث تحسين ظروف العمل والتأمينات الاجتماعية، وإطلاق الحوار حول القضايا الاجتماعية بغية تخفيض ضغط الهجرة عن طريق خلق فرص جديدة للعمل في المغرب والاهتمام بقضايا المرأة وقضايا السكن .

- التعاون في **المجال المالي** عن طريق دعم ميزان المدفوعات، إذ أن التحرير الاقتصادي في المغرب لن يتحقق طالما أن خدمة الديون تستنزف موارد النقد الأجنبي بصورة كبيرة، وكذلك توجيه المساعدات المالية لتمويل المشروعات المشتركة لإنجاح البرامج الإصلاحية. **(1)**
- على **الصعيد الثنائي**، وفي إطار **العلاقات الإسبانية المغربية**، قام **المرسوم الملكي الإسباني لـــ 07 جويلية 2006** بتحديد مساعدة مباشرة للمغرب من أجل تسهيل مراقبة حدودها **ومكافحة الهجرة غير الشرعية** خصوصا وبشكل أفضل بواسطة معدات أكثر تكنولوجية (معدات كاشفة ، تطوير الاتصالات من أجل المراقبة ليلا) بمبلغ **10.544771** أورو(EURO) . **(2)**
- الاتفاق حول الصيد البحري وتصدير منتجاته – يشكل الصيد البحري أهم صادرات المغرب وخاصة منتجاته المختلفة – التي كانت تخضع لنظام الحصص إلا أنه بعد توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-مغربية كان هناك نقاش مطول حول هذا المجال أسفر عن **اتفاق خاص بالصيد البحري** ضم إلى اتفاقية الشراكة ، شمل التحرير التدريجي ابتداءا من سنة **1996** إلى غاية **1999** حيث يتم تخفيض التعريفة الجمركية تدريجيا عبر السنوات من **6%** إلى أن يصل إعفاء كامل من الحقوق بحلول سنة **1999** .

هذا الاتفاق الخاص بالصيد البحري الذي تحدد بعد أربع سنوات يضمن الاستقرار

---

(1) أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص ص.194-196.

(2)Francisco Sevilla Pérez, Enrique Suarez Robles, **op.cit**.

للجانبين الأوروبي والمغربي فيما يخص العمل ألصيدي، ولا يقضي بأن يمكن المغرب بعد سنتين من تطبيق هذا الاتفاق بوسائله الخاصة من تنمية هياكل الاستقبال والتخزين والتحويل في الموانئ ، وأن يصبح المغرب قادرا على استقبال سفن الصيد وكميات هائلة من الثروة السمكية بموانئه بمساعدة الموارد المالية الأوروبية المتاحة في هذا المجال بما يخدم مصالح الطرفين .

كما يهدف الاتفاق إلى تحديث معدات الصيد البحري المغربية لجعلها تساهم بصفة جدية في تنمية الاقتصاد المغربي ، وكذلك التعاون في مجال مراقبة سفن الصيد قصد اتقاء القرصنة والحوادث والكوارث الطبيعية ، ويشمل الاتفاق على تنمية مجال البحث العلمي البحري ، وذلك للمساهمة في تهيئة الموارد المغربية. [1]

فالمغرب كغيره من بلدان المغرب العربي وبقية بلدان العالم الثالث يعاني من ظاهرة الهجرة ، وذلك بحكم موقعه الاستراتيجي على المحيط الأطلسي ، والبحر الأبيض المتوسط ، الذي شكل على الدوام واجهة مفتوحة على أوروبا ، وفضاء للتلاقح الحضاري والتواصل البشري عن طريق الهجرة القانونية غير أنه عرف منعطفا خاصا تجلى في تنامي ظاهرة الهجرة السرية من خلال ما اصطلح على تسميته **بزوارق الموت.**

تزايد نشاط الهجرة السرية إلى أوروبا بشكل أكثر وضوحا ، مع إغلاق الحدود الاسبانية في وجه المغاربة وتحول مضيق جبل طارق إلى مقبرة للضحايا من الشباب ، وقد احتلت مشكلة الهجرة الصدارة في الخطابات السياسية والإعلامية منذ **1991** ، وبما أن إسبانيا فرضت التأشيرة على الذين يودون دخول أراضيها من المغاربة ، فإن هؤلاء حاولوا وبكل الطرق الوصول إلى أوروبا سواء بأساليب قانونية أو غير قانونية ، فالتعامل مع هذه القضية لطالما غلبت عليه المقاربة الأمنية وعسكرة الحدود ، في وجه

(1)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.196.

المتدفقين اليائسين من الشباب . ولعل الأرقام المستخلصة من تطور هذه الظاهرة كفيلة بتقديم صورة أكثر دقة عن خطورتها.[1]

فمن سنة **1991** إلى غاية **2000** قدرت **اسبانيا** عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إقليمها عبر الموانئ و المطارات ب **85%** مقابل **15%** دخلوا عبر مضيق جبل طارق، و في هذا الصدد أشار وزير الداخلية الاسبانية "**Rojoy Admet**" إلى أن هذا الأخير لا يشكل المعبر الرئيسي للهجرة غير الشرعية بل هناك معابر أخرى، وقدر بحوالي **8000** إلى**10000** مهاجر غير شرعي يعتمدون هذا المعبر. والجدول التالي يوضح محددات هذه الهجرة إلى اسبانيا. [2]

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المعادين إلى وطنهم	1558	2131	609	17263	17751	25748	22829	-	23.840	-	-
الذين تم طردهم	1497	971	1040	3548	3398	3327	5058	-	8490	-	-
عدد الذين يملكون "pateras"	477	616	1925	513	1257	1573	887	2995	3596	15.365	19126*
"pateras" المحجوزين	4	15	33	34	130	339	399	557	475	780	711**

Source: Ministère de l'Intérieur. Sous direction des étrangers (Espagne).
* El Païs du 10/1/2002
**Jusqu'à août 2001

(1)الأستاذ خالد، **الجالية المغاربية بأوروبا: الهجرة السرية في المغرب**.من موقع:
http://Krona.wordpress.com، بتاريخ: 27 جويلية 2009، تاريخ الاطلاع: 05-09-2010.

(2) Mohamed Khachani**, La Migration Clandestine Au MAROC.** Etudes et de Recherches sur les Migrations : Entre mondialisation et protection des droits – dynamiques migratoires marocaines : histoire, économie, politique et culture,Casablanca, 13, 14 et 15 juin 2003,p.03.

ولقد بذل المغرب جهودا متواصلة على العديد من المستويات من أجل محاربة الهجرة السرية في معركة مفتوحة ضد من يتاجر في تهريب الأرواح البشرية والإلقاء بها في أعماق البحر ، حيث أصدرت المملكة المغربية قانون حول الهجرة وتجريم الأنشطة المرتبطة بتهريب الأشخاص في سنة **2003**. وبفعل هذه التدابير والإجراءات أمكن تفكيك **1200 شبكة** متخصصة في تهريب الأشخاص خلال سنة **2003** ، وفي نفس السنة تم بمدينة **طنجة** وحدها على سبيل المثال توقيف **(10598)** شخص متورط في الهجرة السرية كما تم أيضا تفكيك **39** شبكة لتنظيم الهجرة السرية تضم **127** شخص . غير أنه يتعين على الاتحاد الأوروبي وقف الشبكات الأخطبوطية المتواجدة في الضفة الشمالية للمتوسط والتي تخطط لعملياتها بعيدا عن الأعين لتهريب المزيد من الأشخاص الراغبين في الهجرة السرية ، متسببة في سلسلة من المآسي الإنسانية والاجتماعية لعائلات الضحايا.[1]

المطلب الثالث : الشراكة الأوروجزائرية

وقعت العديد من دول جنوب المتوسط على الاتفاقية الأولى مع دول الاتحاد الأوروبي والتي بمقتضاها تكون قد دخلت مرحلة جديدة في علاقاتها مع دول الضفة الشمالية للمتوسط ، إلا أن الجزائر لم توقع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد إلا بعد سلسلة من المفاوضات وكان ذلك في **بروكسل يوم 19 ديسمبر 2001** ، حيث كان الهدف من هذه الاتفاقية إنشاء منطقة تبادل حر ، كما تضمنت هذه الاتفاقية المحاور الرئيسية الثلاثة التي كانت قد أدرجت في إعلان **برشلونة 1995** .

وقد تم الإبرام والمصادقة الرسمية على الاتفاق في **22 أفريل 2002** بـــ: **فالنس** الإسبانية، وقد كان الدافع من إنهاء المفاوضات رسميا وضع إطار جديد لتعميق العلاقات الثنائية ، وتشجيع الروابط الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، كما

(1)الأستاذ خالد، **الجالية المغاربية بأوروبا، مرجع سابق.**

يسمح هذا الاتفاق بإنشاء هياكل مؤسساتية لتكثيف الحوار السياسي [1] وتدعيم التعاون في ميادين مختلفة ومتنوعة ، حيث صرحت اللجنة الأوروبية أن إبرام الاتفاق يؤكد مكانة الجزائر كشريك اقتصادي وسياسي هام للاتحاد الأوروبي ، ومن خلال تحليل مضمون الشراكة بين الطرفين يمكن استخلاص أهم العوامل والمتغيرات التي تجعل للجزائر دورا أمنيا فاعلا في المتوسط بصفة عامة ، وبالنسبة للمسائل الأوروبية على وجه الخصوص.

*فالجزائر تتمتع بعمق استراتيجي في دول جنوب المتوسط ، إذ تحتل أكبر مساحة بين بلدان المغرب العربي والثانية في إفريقيا ، كما تتمتع بثروات عديدة يأتي البترول والغاز الطبيعي في مقدمتها ، إذ تحتل المرتبة الرابعة من كمية الاحتياطي في العالم من الغاز الطبيعي التي تعادل **3538** مليار متر مكعب ($م^3$) أي **5 %** من الاحتياطي العالمي و**9000** مليون طن من احتياطي البترول كما تستخرج الجزائر وتصدر الحديد الخام و الفوسفات والرصاص . فللجزائر وزن اقتصادي مهم في العالم بامتلاكها لأهم ضروريات الاقتصاد والتصنيع في الدول عامة والدول المصنعة المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي خاصة. [2]

*كما أنها تمتد بشمال يجعلها أقرب البلدان المتوسطية الجنوبية إلى دول الشمالية ، الأمر الذي يبرز أهمية دورها في إمكانية التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تهدد أمن واستقرار الدول الأوروبية ، وهي من بين النقاط التي يتضمنها محور السياسة والأمن في إطار الشراكة " **الأورو-جزائرية**" وهذا كما يلي :

- **<u>الشؤون الداخلية والعدالة</u>** : يجعل موضوع الشؤون الداخلية والعدالة الشراكة "الأورو-جزائرية " أكثر فاعلية في جانب الحوار السياسي الأمني وكذا الاجتماعي

(1) منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص.99.

(2) **المرجع نفسه** ، ص.111.

ومسألة تدويل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ، فقد أكد الطرفان على ضرورة التعاون في المجال القضائي والقانوني وذلك من خلال دعم التنسيق المتبادل في معالجة المنازعات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري والعائلي ، وتبادل الخبرات في هذه المجالات ، وقد تم تخصيص ما قيمته مليون أورو لثمانية مشاريع ، جزء منها لإصلاح العدالة وكذا تخصيص مبالغ لتكوين أسلاك الأمن .

- **حقوق الإنسان والديمقراطية** : حددت **المادة الثانية** من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مسؤولية كلا الطرفين في احترام ودعم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها خاصة في الجزائر ، وقد خصصت المفوضية الأوروبية نسبة **10.3%** من مبلغ إجمالي قدره **100 مليون أورو** لمشروعات متنوعة تتعلق بهذه الميادين . [1]

- **ملف الهجرة ببعديه الأمني السياسي والاجتماعي** : اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي ، كما اتفقا على التعاون من أجل مراقبة الهجرة غير الشرعية والاستفحال دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية .

بالنسبة للمهاجرين الشرعيين في أوروبا ، ستكفل لهم الشراكة الأمنية والاجتماعية ظروفا سكنية مواتية ، وتعليم الأطفال والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية والثقافية في قوانين الدول المضيفة ، وفي المحور الأول من اتفاق الشراكة الخاص بالعمال المهاجرين فقد نصت **المادة 68** على أنه "لا بد أن يعامل العمال الجزائريين أو من دول أخرى بنفس التعامل الذي يطبق على الأوروبيين ، وبدون تمييز أو تفرقة في حقوقهم المادية والمعنوية وكذلك العكس" .

---

(1)**المرجع نفسه** ،ص .109.

وفي إطار الشراكة جاء التأكيد على ضرورة تحقيق التعاون الوثيق تتعهد من خلاله الدول الأعضاء بإعادة استقبال رعاياها المقيمين بصورة غير شرعية في دول أخرى أعضاء في الشراكة ، وإدماج الشرعيين منهم .

***أما في المجال الاقتصادي والمالي :**

إن ميدان الاقتصاد والمالية في " الشراكة الأوروجزائرية " يهدف إلى تحسين ظروف الحياة لسكانها حتى لا يضطروا للهجرة خارجا بحثا عن ظروف أحسن [1] ، فبالنسبة للجزائر التنمية والأمن هما متكاملان، فكما يقول **روبرت منكنمارا (Robert MC Namara)** في كتابه " **جوهر الأمن** " الأمن هو التنمية ، فمن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة.[2]

فالشراكة الأورو-جزائرية أكدت أنه لا مناص من سياسة تنموية تمكن من خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية ، ومن ثم لا يبقى هذا الهدف ظرفيا ، وإنما يندرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات عميقة على مستوى دول المنبع ومساهمة مادية على مستوى الدول الأوروبية مجسدة في برنامج "**ميدا**"(1) و(2) وبصفة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشاريع وإنجازات ملموسة تسمح بتثبيت المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية [3] ، وفي هذا السياق نشير إلى أهم النقاط التي تركزت عليها الشراكة الأورو-جزائرية للوصول إلى هذا الهدف :

* تهدف الاتفاقية إلى تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية لتصل في مرحلة أولى إلى الدخول في منطقة التبادل الحر سنة **2010**، وفي مرحلة

---

(1)**المرجع نفسه** ،ص .110.

(2)سليمان عبد الله الحربي،"**مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته". مرجع سابق**، ص.17.

(3)عبد النور ناجي، **مرجع سابق**، ص.122.

تالية إدماج الجزائر في اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي عبر الانخراط في المدى البعيد في منظمة التجارة العالمية نتيجة لإمكانياتها البشرية والمادية المعتبرة، وللوصول إلى ذلك أعدت الترتيبات التالية :

1- تفكيك جمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى **12 سنة** ، وذلك لتحضير الجزائر للدخول إلى منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية **سنة 2010** (تم تمديد الفترة إلى غاية **2013**).

2- تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة من خلال خمس سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية .

3-إقرار نظام المنافسة وفتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية .

4-إنعاش القطاع الصناعي والزراعي وتدعيم القطاع الخاص للاستثمار وجعله يلعب دوره المنوط في اقتصاد السوق .

5-تأهيل المؤسسات الجزائرية عن طريق إعادة هيكلتها أو تصنيفها لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي أو المشاركة في رأسمالها لإدارتها وتحسين مستوى أدائها .

6- تقديم الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لتأهيل النسيج الصناعي الجزائري وتدعيم الفلاحة وذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتعويض النقص من جراء موجة الإرهاب ومصاحبة الإصلاحات الاقتصادية المكلفة جدا .[1]

ولقد استفادت الجزائر في إطار برنامج **ميدا 1** و**ميدا 2** ب **304.2** مليون أورو (حتى سنة **2002**) وللفترة(**2000-2006**) خصص مجلس الاتحاد الأوروبي **5.350 مليار أورو** ، وقد قدم بنك الاستثمار **1 مليار أورو.**[2]

---

(1)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.198.

(2)منيرة بلعيد، **مرجع سابق**، ص. 110.

أما بالنسبة **للمجال الاجتماعي والثقافي** فقد أشارت الاتفاقية إلى تنقل الأشخاص عبر الضفتين، وتركت القضية للتشاور بينهما للتوصل إلى صيغة تضمن نوعا ما من الإنسانية في حركة الأشخاص وإن لم تكن في مستوى حرية تنقل البضائع والخدمات ، حيث أن هذه القضية كانت نقطة خلاف بين الطرفين ، بحيث أنه من غير المنطقي القبول بإرساء منطقة تبادل حر وتحرير التجارة الخارجية ورفع الحواجز الجمركية دون مراعاة العامل البشري، وفي هذا المجال طرح الجانب الأوروبي عملية إعادة القبول أو الترحيل لكل الرعايا الذين يتواجدون في وضعية غير قانونية ، دون التحقق الدقيق من هويتهم ، كما قبلته كل من **مصر** ، **تونس، والمغرب**، ولكن **الطرف الجزائري** رفض هذا المقترح ، بل اشترط أن تسبق إجراءات الترحيل ، التحقق الدقيق من هوية الرعايا المتواجدين في وضعية غير قانونية ، وإخبار السلطات الجزائرية بذلك لاتخاذ الإجراءات الواجبة في هذا المجال . [1]

أما فيما يخص قضية حقوق المرأة ، فقد اتفق الطرفان على إعادة النظر في قوانين حقوق المرأة الجزائرية .

وبخصوص **المجال الثقافي**، فقد ركزت الاتفاقية على جملة من التدابير نوجزها كالآتي :

- إعادة النظر في النظام التعليمي ، والتكوين العام والمهني بما يتلاءم والمعطيات الجديدة ، في هذا المجال عن طريق إصلاح المنظومة التربوية في كافة أطوارها، إحداث نظام أقطاب الامتياز والاهتمام بالتوعية .
- تشجيع تبادل الخبرات والوسائل والمعلومات في قطاع الثقافة والتركيز على السمعي البصري، وتشجيع تبادل بين الشباب عن طريق تنظيم التظاهرات الثقافية والعلمية والمشاركة في المنتديات العلمية .

(1)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.199.

- توزيع المجلات والكتب الأدبية والتقنية والعلمية وتشجيع حركة الترجمة وتعلم اللغات الأجنبية.

كما ركزت اتفاقية الشراكة على التعاون عن طريق تدعيم الحوار السياسي للتوصل إلى منطقة آمنة خالية من الأخطار في حوض البحر الأبيض المتوسط، وإعطاء الفرصة للجزائر بأن تتعاون عسكريا مع الاتحاد الأوروبي عبر القوة العسكرية الأوروبية التي تم إنشاؤها والتي تعتبر لبنة أولى لبناء الحلف العسكري الأوروبي . [1]

ويمكن تلخيص الجوانب التي انفردت بها اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية في **أربعة مجالات** والتي خصصت لها المواد من **(82)** إلى **(91)** أي حوالي **11 مادة** ، كونها مجالات جديدة لم يتم الخوض فيها سابقا تمس الجانب الأمني لأوروبا ، حيث اقتصرت الاتفاقيات السابقة على المسائل التجارية والاقتصادية فقط وهي متمثلة في: [2]

1- التعاون في المجال القضائي والقانوني ومكافحة الإرهاب والرشوة .

2- دعم المؤسسات الجزائرية لتطبيق القانون وسير العدالة وترسيخ دولة القانون .

3- محاربة الجريمة المنظمة ومكافحة تبييض الأموال والمخدرات **(مادة 86-87)**.

4- تنقل الأشخاص والتأشيرة وقضية الهجرة بما فيها الهجرة السرية وإعادة "القبول" **(المادة 83-84)**. [3]

ولقد اتبعت السلطات الجزائرية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية سياسة تميزت بوضع عدة مخططات اقتصادية و أولت اهتمام كبير للشباب الجزائري ، واتبعت إستراتيجية لتنمية الشغل ومكافحة البطالة ، تمثلت في خلق أكثر من **450000** منصب شغل سنويا وتخفيض النسبة المئوية للبطالة إلى أقل من **9%** وهذا في الأفق **2009-**

---

(1)**المرجع نفسه**، ص ص.199-200.

(2) Aomar Baghzouz , **« place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée »**.Conférence de Constantine**,2008, op.cit**, p.57.

(3)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص .200.

2013، فمنذ سنة **2000** قامت الدولة بإقرار برامج سياسة ترقية التشغيل ومحاربة البطالة ، وتجسيد آليات لذلك تمثلت في **الوكالة الوطنية للشغل والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب** "**ANSEG**"، و**وكالة صندوق التأمين على البطالة** "**ENGEM**" بالإضافة إلى بناء محلات ذات الاستعمال المهني والحرفي مخصصة للشباب في كل بلدية ، **وعقود ما قبل التشغيل** "**CPE**" بالإضافة إلى برامج تنموية أخرى تساعد على إدماج الشباب سواء ذوي الشهادات أو غير المؤهلين منهم، غير أن هذا لم يمنع من تزايد نسبة الهجرة غير الشرعية ، وهذا راجع لفقدان الشباب الثقة في حكومتهم وللمحيط المليء بالفساد والمسبب للإحباط واليأس[1] .

فقد سجلت الجزائر أكثر من **3600** حالة هجرة غير شرعية موضحة كما يلي: من **جانفي- أكتوبر 2008** القوات البحرية الجزائرية أوقفت **1533** مهاجر غير شرعي، كما أوقفت **1530 حراڤ** في سنة **2007** منهم **1485** جزائري ، وفي **سنة 2006**، ليس أقل من **1016 شخص** أوقفوا مقابل **335 حراڤ**، و**29 جثة** منتشلة في **2005**. هذه الإحصائيات تشير بدقة إلى التزايد الواضح لهذه الظاهرة، رغم المراقبة المكثفة على طول السواحل الجزائرية [2]. وهنا أكد وزير النقل "**عمار تو**" يوم **18 جويلية 2009** ، على هامش تدشينه للمركز العلمي لمتابعة وأمن السفن ، أن الجهاز الذي يتم وضعه خلال الـــ **30 شهرا** المقبلة (**إلى غاية ديسمبر 2011**) سيضمن مراقبة فعالة على مدار الـــ **24 سا** ، هذه المراقبة مزودة **بكاميرات رصد** و **راديو** يحدد بالتدقيق كل التحركات في المياه الإقليمية الجزائرية ، خاصة فيما تعلق " **بالهجرة غير الشرعية** " ، حيث أن الجهاز ينبه آليا أي سفينة تغادر الشواطئ الجزائرية ، كما أن هذا الجهاز الذي قدرت

(1)S.A, **« le problème de l'émigration clandestine nécessite des interventions sur plusieurs fronts »**. la trubine, n° 5, 15 mars 2009.

(2)Nadia Benakli**, « des ministres en panne d' idées »**.l'expression, le 18 janvier 2008.

تكلفته بأزيد من **17 مليار دينار** ، يكشف كل خرق للحدود البحرية بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، ويعد هذا الجهاز الذي يجري العمل على وضعه في الجزائر، حسب "**عمار تو**" الأول من نوعه على مستوى البحر المتوسط . [1]

ويعد الإعلان عن تجهيز السواحل الجزائرية بنظام مراقبة متطور(الجهاز المندمج **(VITMIS)**)، استجابة لمطالب بل ولضغوط أوروبية سواء في إطار الحوار **(5+5)** أو الاتصالات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ،علاوة على المشاورات الثنائية بين كل من الجزائر ونظيرتها إسبانيا وإيطاليا .

هذا النظام البالغ التطور يسهل من تحديد مكان إقلاع أي زورق مهما كان حجمه، بالإضافة إلى تحديد إحداثيات أي مركب في عرض البحر ، وسيوضع النظام الجديد تحت تصرف وحدات حرس السواحل التي ستستفيد من المعلومات والمعطيات التي سيوفرها للتدخل، سواء **لتوقيف رحلات "الحراقة"** أو **تحديد مواقع الزوارق** التي **تتعرض لحوادث أثناء** رحلتها ما سيمكن من إنقاذ أرواح من الهلاك ، وهو الهدف الأسمى من ناحية " **الأمن الإنساني**" كما تعد التجهيزات التقنية نظام إنذار مبكر لأي اختراق للمياه الإقليمية الوطنية من قبل بواخر مجهولة الهوية هذا من جهة. [2]

ومن جهة أخرى ، كشف نائب رئيس اللجنة الأوروبية المكلف بالعدالة والحريات الفرنسي "**جاك بارو**" ، أن الجزائر أخلت ببعض بنود اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوروبي لا سيما في الباب المتعلق بالتعاون في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية واستقبال المرحلين من البلدان الأوروبية .

واعترف المكلف بالعدالة والحريات في اللجنة الأوروبية أن العلاقات مع بعض دول المغرب العربي صارت "معقدة" لا سيما مع الجزائر والمغرب ، اللتان رفضتا التوقيع

---

(1)محمد الهادي بن حملة،"**وزير النقل يكشف: نظام مراقبة متطور لرصد أي إقلاع لقوارب الحراقة**". جزائرنيوز، 19 جويلية 2009.

(2)**المرجع نفسه.**

على اتفاقيات "**استقبال** " المهاجرين غير الشرعيين بعد ترحيلهم من التراب الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية بالرغم من أن هذه الاتفاقية تعتبر حسب " **جاك بارو**" جزءا من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي .

كما دعا المسؤول الأوروبي دول المغرب العربي ، وفي مقدمتها الجزائر والمغرب إلى عمل أكثر تحديدا ، وتعاونا جادا مع دول الاتحاد الأوروبي في مساعيه الرامية إلى الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى أراضيه ، وقال **المسؤول** إنه " يتعين على دول المغرب العربي التحرك بقوة لوضع يدها على كل أماكن العبور التي عادة ما تكون مرتعا لنشاط محترفي الجريمة المنظمة وشبكات الدعارة " .

واقترح تنظيم دوريات للمراقبة بالقرب من سواحل دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، من أجل مساعدتها في وضع حد لأمواج المهاجرين غير الشرعيين ، غير أن ليبيا والتي أصبحت طريق عبور جديد لكثير منهم وبلد استقرار لآخرين من جنوب إفريقيا، فضلا عن كونها كذلك بلد مصدر للهجرة ، لم تبد تجاوبا مع هذا المقترح بحسبه.

وألمح "**جاك بارو**" إلى تذمر الدول الأوروبية من قلة مسؤولية دول المغرب العربي لمحاربة الظاهرة وقال : "إن المقاربة شاملة وأساسية ، وإلا فإننا سوف لن نتمكن من تجاوز هذه المشكلة التي تحولت إلى هاجس للمسؤولين الأوروبيين خلال السنوات الأخيرة ". [1]

كذلك و في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لسنة **2001** ، فإنه تم التأكيد على ضرورة تسهيل تنقل الأشخاص ، حيث نصت المادة **(83)** من اتفاق الشراكة على أن : " الأطراف منشغلون بتسهيل تنقل الأشخاص فيما بينهم ، فإنهم سيسهرون وفقا للتشريعات الاتحادية والوطنية السارية من أجل سهولة وسرعة إجراءات

(1) **« Immigration clandestine en Méditerranée ».** El Watan, 11 Mars 2009.

منح التأشيرات ..."

هذا مع التأكيد على ضرورة التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية من خلال عقد اجتماعات دورية لوضع الإجراءات الكفيلة بمنعها والتزام دول الجنوب بإعادة إدماج المهاجرين الذين يمرون عبرها، حيث تنص **المادة (84)** من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي **لسنة 2001** على:

1- يؤكد الأطراف على الأهمية التي يولونها من أجل تطوير تعاون متبادل ومفيد حول تبادل المعلومات عن حركات الهجرة غير الشرعية ، ويقررون التعاون من أجل الوقاية منها ومراقبتها ، ولهذا الغرض ، فإن الجزائر من جهة وكل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى يقبلون استعادة رعاياهم المتواجدين بصفة غير شرعية فوق إقليم دولة أخرى عضو .

2- الأطراف منشغلون بتسهيل تنقل وإقامة رعاياهم في وضعية شرعية ، يتفقون على التفاوض بطلب من أحد الأطراف بغرض إبرام اتفاقيات محاربة الهجرة غير الشرعية، وكذا اتفاقيات استعادة، هذه الاتفاقيات تشمل ،إذا رأى أحد الأطراف، ضرورة أن تستعيد كل دولة عضو رعايا دولة أخرى في حال قدومهم مباشرة عبر إقليمها. [1]

خلاصة الفصل الثاني

(1)غالية بن زيوش، **الهجرة والتعاون الأورومتوسطي منذ منتصف السبعينات. مرجع سابق**، ص.144.

- ✓ الواقع أن دفع مسار برشلونة وما يرتبط به من تفعيل الشراكة الأورومتوسطية يستوجب الأخذ في الاعتبار توازن المصالح بين دول الاتحاد الأوروبي من ناحية ودول جنوب البحر المتوسط من ناحية أخرى والنظر إلى المحاور الثلاثة للشراكة باعتبارها محاور متكاملة ، بحيث أن توقف التعاون في أحد المحاور سيؤدي إلى توقف عملية الشراكة برمتها .
- ✓ أما الجديد الذي أتى به الإعلان والذي يعد فائدة كبيرة حققتها الدول الأوروبية يتمثل في تحميل دول الجنوب مسؤولية محاربة الهجرة السرية من خلال الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الأطراف المعنية ،لاتخاذ إجراءات كفيلة بتحسين التعاون بين مصالح الأمن والقضاء والجمارك والإدارة ، وهكذا فقد شكل مشروع الشراكة إطارا ملائما يمكن أوروبا من جعل دول الجنوب البحر المتوسط سد عازل للهجرة .
- ✓ تجسد الاهتمام الأوروبي بجنوب المتوسط بشكل أكثر وضوحا مع تسيد الهاجس الأمني الأوروبي تجاه مستقبل الهجرة خاصة غير الشرعية منها ، وما طرحه ذلك من إمكانات تصدير التطرف والعنف والإرهاب من بلدان الساحل الجنوبي للمتوسط إلى ساحله الشمالي والامتداد به إلى أعماق القارة الأوروبية وتأثير ذلك على هوية وأمن ورفاه مجتمعاتها ، الأمر الذي تطلب خلق ظروف جديدة في بلدان الجنوب من خلال تقديم المساعدات المالية من طرف الدول الأوروبية والتعامل مع هذه الهجرات غير الشرعية إنسانيا واجتماعيا دون إغفال إسهاماتها في تحقيق إضافات اقتصادية وديمغرافية في المجتمعات التي عاشت فيها .
- ✓ فغلبة البعد الأمني على قضية الهجرة كان نتيجة الخلط بينها وبين قضايا الإرهاب، وهذا الأخير (الخلط بينهما) أدى إلى تعقيد أوضاع اندماج المهاجرين العرب والمسلمين في مجتمعات دول الإتحاد الأوروبي، وتعرضوا للمزيد من التمييز والعنصرية.

- ✓ عندما تكون سياسات الهجرة جزءا من رغبة عربية أوروبية مشتركة في الأمن والتعاون ، فقد يتطلب الأمر أطرا مؤسسية حكومية لتحديد أهداف هذه السياسات والظروف الملائمة لها من خلال عملية تفاوضية تنتهي بشراكة بين الطرفين تضمن ألا تتحول إجراءات طرد المهاجرين أو إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية من جانب دول الشمال إلى كارثة على المنطقة بأسرها ، وهذا نتيجة تباين وجهات النظر بين الطرفين حول كيفية معالجة هذه الظاهرة. فالطرف الأوروبي سعى للتخلص من المهاجرين السريين المتواجدين على إقليمه ، وذلك بإقامة مراكز عبور بالمنطقة المغاربية تتولى استقبال الذين يطردون من أوروبا أو يلقى عليهم القبض قبل الوصول إليها ، في انتظار أن يتم ترحيلهم إلى أوطانهم ، الأمر الذي يرفضه الطرف المغاربي الذي يطالب بدعم لوجستيكي أوروبي من أجل حماية حدودها من المهاجرين القادمين من إفريقيا للوصول إلى أوروبا.
- ✓ فالهجرة أصبحت بعدا مهما من أبعاد سياسات التعاون الأوروبي _ المغاربي، كما شكلت تحديا وفرصة في آن واحد أمام تعزيز الشراكة الأوروبية _ المتوسطية ، و هذا نظرا لاتصالها و تشابكها مع قضايا أخرى كالبطالة والبيئة والاستقرار السياسي، و أكثر من ذلك اعتبارها من طرف الدول الأوروبية تهديدا أمنيا نظرا لاتصالها بالمسائل الأمنية الأخرى ، بينما طالبت دول المغرب العربي بمعالجة إنسانية لهذه الظاهرة مؤكدة ذلك في اتفاقياتها الثنائية و شراكتها – كل على حدى- مع الاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث:

الطروحات الدولية المستقبلية

بالرغم من النوايا الطيبة التي صاحبت مشروع الشراكة الأورومتوسطية الطموح ، إلا أن أغلب الشركاء يقرون اليوم بأنه يواجه العديد من المشاكل في مختلف مساراته ، فعدد كبير من الأهداف المعلنة سلفا بما فيها مسألة الهجرة ، لم يتم تحقيقها بالوجه المطلوب حتى الآن ، غير أن الهجرة بمفهومها الشامل كانت ولا تزال وستظل عنصرا أساسيا في خلق الثروة ، ومساهما فعالا في التنمية المشتركة للبلدان المصدرة والمستقبلة للأيدي العاملة المختصة وذات الكفاءة العالية مما يحتم مساهمة البلدان المستقبلة والمصدرة ، وهذا ما سنتناوله خلال هذا الفصل من خلال المشاريع التي تم طرحها من الطرف الأوروبي والعربي، بالإضافة إلى دخول فاعل ثالث ألا وهو الطرف الأمريكي الذي اعتبر أوروبا ومشاريعها منافسا لها في منطقة المغرب العربي .

المبحث الأول : الرؤية الأوروبية للمهاجرين

تؤكد الدول الأوروبية على مسؤولية الدول المتوسطية في مراقبة الهجرة السرية ومنع وصولها إلى الاتحاد ، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين أهمها المجموعة الأولى التي تضم دول جنوب أوروبا (إسبانيا –إيطاليا – البرتغال – فرنسا) ودورها في مراقبة الهجرة باعتبارها نقاط التماس مع الدول المصدرة .[1]

ولمكافحة الهجرة السرية تسلحت أوروبا بعتاد قانوني وتنظيمي ضخم، ففرنسا مثلا سنت قوانين متعددة كالتأشيرات البيولوجية الرقمية ومراقبة الزيجات المختلطة، وإجراءات لم الشمل و تشديد إجراءات قبول طلبات اللجوء أو استضافة المدعوين،كما شددت من مراقبة الحدود الداخلية والخارجية بزيادة التنسيق الأمني الأوروبي و عقد اتفاقيات التعاون العسكري والأمني مع البلدان المتوسطية. ورغم ذلك خصصت القوات الفرنسية والايطالية والاسبانية والبرتغالية وحدات بحرية وجوية لاعتراض المهاجرين السريين و تفتيش السفن المشتبه بها، خاصة وأن الدول العربية تعتبر من أكثر البلدان في العالم تصديرا للمهاجرين بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية المتردية والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان.[2]

ولقد شددت خطـــة العمـــل التـــي انبثقـــت عـــن المـــؤتمر الأورو-إفريقـــي **10-11/يوليو(جويلية)/2006** حول **الهجرة والتنمية** في **الرباط** على ضرورة القيام بمبـــادرات عاجلة وملموسة من أجل المعالجة الفورية وإضفاء مزيد من الرؤية الواضحة والمصـــداقية عل الدينامية الجديدة التي تمخضت عن لقاء الرباط لحل المشكلات المرتبطة بهذه الظاهرة. وقد تجسدت هذه المعالجة للهجرة الإفريقية و العربية إلى الاتحاد الأوروبـــي منـــذ قيامـــه

---

(1)سمير محمد عياد، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي،مرجع سابق**، ص.229.

(2) محمود أبو العينين(محرر)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007-2008.** الإصدار05 ،القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، أكتوبر 2008، ص.392.

بالدخول في شراكة مع دول جنوب المتوسط من خلال التوقيع على إعلان برشلونة **1995**، على أمل إيقاف الهجرة غير الشرعية عبر المنافذ والحدود الجنوبية له. ولم تحل المشكلة إلى الآن ومازالت تدفقات الهجرة مستمرة رغم تعهد دول الجنوب بإجراء إصلاحات اجتماعيـــة واقتصادية و سياسية للحد منها، ورغم تعهد الدول الأوروبية بضخ التمويل لتنفيذ مشروعات التنمية في الجنوب. [1]

وقامت أوروبا بعدة مشاريع بعد مسار برشلونة ، وكان هدفها في الأساس مكافحة الهجرة غير الشرعية رغم عدم تصريح الدول الأوروبية ، تمثلت أساسا في " **سياسة الجوار**" وآخرها مشروع "**الاتحاد من أجل المتوسط** " .

المطلب الأول : سياسة الجوار الأوروبي

لقد سمحت عملية برشلونة بنوع من الاستقرار على مستوى الاستقرار الكلي وفتح الأسواق ، وبعض الإصلاحات السياسية المحدودة ، وقد سمحت كذلك بالتقاء منظمات المجتمع المدني ، ودفعت باتجاه الاهتمام الأكاديمي بالقضايا المتوسطية ، كما حفزت الأقاليم والمدن في مجال المواضيع المشتركة وسهلت الشراكة بين المتعاملين الاقتصاديين ، كل هذا لا يمكن إنكاره لكنه يبقى غير كاف لمواجهة النزاعات المستعصية التي تسمم العلاقات والتحديات التي يفرضها المجال المتوسطي في خلق فرص العمل ، والحد من الفقر وإصلاح التعليم ، والانفتاح الثقافي ، والإصلاحات السياسية والمؤسساتية ، والحد من الهجرة والضغط الديمغرافي . [2]

---

(1)**المرجع نفسه.**

(2) بشارة خضر،" **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)**".المستقبل العربي، 2008، ص.41.

هذا التقييم الأوروبي لمسار برشلونة أظهر الكثير من المعوقات التي تحول دون إتمام الأهداف المعلن عنها في برشلونة سنة **1995** ، مما جعل دول الاتحاد الأوروبي تستنجد بالسياسة الجديدة من أجل استكمال التجربة بدمج دول الحوض المتوسط [1]،وهذا في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية -التي تم الاتفاق عليها في **12 ديسمبر2003**-وكان أحد أهدافها الرئيسية هو بناء علاقات جوار جيدة مع الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي تحت ما يسمى " **سياسة الجوار الأوروبي** ".[2]

وقد تزامن ذلك مع عقد أول قمة أورو-متوسطية (**27-28 نوفمبر 2005**) بمشاركة قادة ووفود **35 دولة** ، بالإضافة إلى **5** دول أخرى في صورة مراقب ، وذلك للاحتفال **بمرور10 سنوات** على عملية برشلونة وتدشين مرحلة جديدة لهذه العملية ، بالإضافة إلى توسع الاتحاد الأوروبي ليضم عشر دول من شرق ووسط أوروبا في **1 ماي 2004** ، وهناك حقيقة لا جدال عليها هي أن أوروبا لن تكون كما كانت قبل التوسع في علاقاتها مع العالم الخارجي ومنها علاقاتها مع منطقة البحر المتوسط ، فأهم نتيجة متوقعة للتوسع هي اختلاف المصالح بين الدول المتعددة. [3]

واحتوت هذه الوثيقة الرسمية التي نشرتها المفوضية الأوروبية في **مارس 2003** لتدخل حيز التطبيق من طرف الاتحاد الأوروبي **في سنة 2004** من الأفكار لتعزيز التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسية والأمنية ، والاقتصادية ،والاجتماعية ، وذلك انطلاقا من ركيزة أساسية وهي أن الجوار الجغرافي يتيح فرصا أكبر للتعاون ، وترى

---

(1) مصطفى صايج،"**الاتحاد من أجل المتوسط و مصير برشلونة".** السياسة الدولية،ع.174، أكتوبر 2008، ص.142.

(2)محمد مطاوع،"**أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار".**السياسة الدولية،ع.163، يناير2006،ص ص.38-39.

(3) حسن أبو طالب(رئيس تحرير)،"**الإتحاد الأوروبي والمتوسط". التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004**، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،أوت 2004، ص.160.

الوثيقة وجوب قيام الاتحاد الأوروبي بالعمل على دعم علاقاته بدول الجوار على المد بين المتوسط والطويل ، وتركيز سياساته خلال العقد القادم على الأساسين التاليين:

- العمل مع الشركاء لتقليص الفقر وخلق منطقة رخاء مشترك قائمة على تكامل اقتصادي أعمق ، وعلاقات ثقافية وسياسية معززة ، وتكثيف التعاون عبر الحدود ، والمسؤولية المشتركة لمنع النزاعات بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه .
- ربط عروض الاتحاد الأوروبي لمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والاقتصادي . [1]

هذه الإستراتيجية الجديدة لا تختلف في الأساس عن سابقاتها بل هي استمرار لما بذل من مجهودات لتحقيق نفس الأهداف ، فهي تنطلق من اعتبار أن البحر الأبيض المتوسط هو فضاء أوروبي يحتاج إلى العناية والسلم وأن دول الجنوب يدخلون في هذا الإطار ، وأن التخلف الاقتصادي وسوء التسيير أديا إلى نتائج وخيمة كانتشار الفقر وتفشي الأمراض الفتاكة والصراعات القبلية وانتشار بعض الظواهر كالعنف والإرهاب والهجرة السرية ...إلخ.

إن هذه الدول الأوروبية ومن خلال تبنيهم لهذه الإستراتيجية الجديدة يريدون إقناع دول الضفة الجنوبية بمدى اهتمامهم بهذه الأوضاع السيئة التي يعيشونها، وهم في نفس الوقت مصممون على مساعدتهم على تجاوز هذه الصعاب لأنهم ينتمون إلى نفس المنطقة وأن استمرار تردي الأوضاع سوف يضر بالجميع ،الدول الأوروبية تسعى هذه المرة أن تكون أكثر جدية وتريد أن تفوز بصدق وود دول الضفة الجنوبية وهذا حتى لا يطلبوا مساعدة دول

(1)**المرجع نفسه**، ص.160.انظر كذلك:

Sedef Eylemer, Suhal Semsit, Ilkay Tas, **Securitisation OF Migration Policies IN EU'S Relations With Its Neighbourhood.**op.cit.pp.2-4.

أخرى من خارج المنطقة ، فالمشاكل تبقى مشاكل شعوب ودول هذه المنطقة ، والحل يجب أن يكون من طرف دول المنطقة لا غير. [1]

ويمكن تقسيم المحاور التي تناولتها الوثيقة إلى ثلاثة أقسام :

- **الشق السياسي والأمني :** ويتضمن الأفكار التالية :

- تدعيم الحوار السياسي بين الضفتين وأهمية التعاون ومناقشة العديد من الموضوعات مثل التهديدات للأمن المتبادل ، سواء من ناحية التأثيرات البيئية لانتشار الأسلحة النووية ، أو الهجرة غير الشرعية ، والتهريب والجريمة المنظمة ، والإرهاب [2] لأن التعاون التام من طرف دول الجنوب في تقديم المعلومات المتوفرة حول هذه النشاطات يقابله دور الدول الأوروبية في توفير جميع الشروط الضرورية من أدوات ووسائل (مالية ولوجيستيكية)، وبهذه الطريقة يمكن التحكم والحد من خطورة انتشار الإرهاب والهجرة السرية.[3]

- التأكيد على أن الديمقراطية والتعددية ، واحترام حقوق الإنسان ، والحريات المدنية التي تعد الشرط المسبق للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة .

-أهمية عدم إغفال الأثر السلبي للصراعات على النمو الاقتصادي والسياسي في منطقة المتوسط ، خاصة إذا استمرت لوقت طويل ، وهو الأمر الذي أدى إلى تأخير طويل في تنمية هذه المنطقة .

- ضرورة انخراط الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر في منع وإدارة الأزمات ، وتؤكد الوثيقة على أهمية قيام الاتحاد بلعب دور فعال في حل مشكلتي فلسطين والصحراء الغربية ، وزيادة

---

(1)مصطفى ينون، "**المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**". ملتقى قسنطينة، 2008، ص.339.

(2)التقرير الاستراتيجي 2003-2004 ، **مرجع سابق** ، ص. 160 .

(3)مصطفى ينون ، **مرجع سابق** ، ص . 339 .

الانخراط في إدارة الأزمات استجابة للتحديات الإقليمية ، ويمكن للإتحاد الأوروبي بعد انتهاء النزاعات أن يلعب دورا في ترتيبات الأمن الداخلي وسيتطلب ذلك موارد لإعادة الإعمار .

- **الشق الثقافي والاجتماعي :**

- أهمية قيام الإتحاد بدور المساهم في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيز الحريات الأساسية مثل حرية التعبير ، وضرورة العمل على مكافحة الأفكار المسبقة عن دول الجوار والسائدة داخل المجتمع الأوروبي ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الأنشطة في مجالات البحوث ، والتعليم ، وتبادل الشباب ، وأن يكون التعاون في هذا المجال في منطقة المتوسط من خلال المؤسسة الأورومتوسطية .

- إعادة التأكيد على أن التقدم المحرز في مجال الإصلاح المؤسسي الاقتصادي والسياسي سيكون له مردود إيجابي على دول الجوار من حيث حصولها على حصة في السوق الداخلي الأوروبي .

- **الشق الاقتصادي :**

- إن التكامل الإقليمي والتجارة يمثلان هدفا رئيسيا للسياسة الأوروبية تجاه المتوسط وذلك نظرا لمردودهما الإيجابي على الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي والذي يؤدي بدوره إلى خلق سوق متوسطي أوسع . [1]

- أهمية أن يمتد تنفيذ اتفاقات المشاركة مع دول جنوب المتوسط إلى السلع بالكامل أو قطاع الخدمات ، وأنه على الرغم من أن بعض اتفاقات المشاركة لم يتم بعد التصديق عليها ، إلا أن هناك العديد من الشركاء المتوسطيين الذين تم تشجيعهم على تقريب تشريعاتهم إلى تلك المنطقة في السوق الداخلية الأوروبية . وضرورة زيادة الاستثمارات في منطقة المتوسط

(1) التقرير الاستراتيجي 2003- 2004 ، **مرجع سابق**، ص . 161 .

والاهتمام بمجالات التعليم والصحة والتدريب. [1]

- إزالة الحواجز والعراقيل التي مازالت تقف في وجه السوق الاقتصادية في المنطقة ، وهذا حتى يتمكنوا من تجسيد مشروع المنطقة الحرة في سنة **2010** ، كما تم الاتفاق عليه في مفاوضات الشراكة. [2]

- توسيع السوق الداخلي ، وإيجاد معايير مشتركة بهدف تسهيل نفاذ سلع دول الجوار، والاستفادة من السوق الأوروبي الداخلي الأوسع ، وخلق مناخ ملائم للنمو الاقتصادي ، وفي هذا الصدد تقدر الوثيقة أن الـــ **acquis communautaires (منجزات الاتحاد الأوروبي)** الذي وضع الأسس للسوق المشتركة القائمة على حرية انتقال السلع والأفراد ، والخدمات ، ورأس المال يمكن أن يسهم كنموذج للدول التي تتبنى إصلاحات مؤسسية واقتصادية .

- أن حرية التجارة هي المفتاح الأساسي لتكامل السوق ، وأنه اتساقا مع إعلان برشلونة **1995**، فإن اتفاقات التجارة الحرة الموجودة بالفعل مع دول المتوسط يجب أن تغطي مجالات السلع والخدمات .

- إنشاء وسائل تمويل جديدة مثل **البنك الأورومتوسطي** من أجل تنمية القطاع الخاص في المنطقة [3] والجوار الأوروبي وأداة المشاركة ، وهي أداة مالية جديدة ستحل محل برنامج " **ميدا** "في الدول المشاركة في سياسة الجوار بداية عام **2007**. [4]

- تدعيم المشاركة الإستراتيجية في تأمين إمدادات الطاقة والغاز من الدول الجنوبية إلى الدول الشمالية ، وهذا لأن هذا المجال حيوي جدا بالنسبة لهذه الأخيرة ، وكون أن معظم احتياجاتها من الطاقة من الخارج بنسبة كبيرة منها تأتي من دول الضفة الجنوبية ، فهي

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) مصطفى ينون، **مرجع سابق** ، ص . 339 .

(3) التقرير الاستراتيجي 2003-2004، **مرجع سابق**، ص . 161.

(4) محمد مطاوع ، **مرجع سابق**، ص . 41.

بهذا الإجراء تسعى إلى تأمين احتياجاتها من الطاقة وهذا نظرا للمنافسة الدولية الكبيرة .

المطلب الثاني : من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط

فيما يخص فكرة إنشاء مشروع **الاتحاد المتوسطي** ، فقد ألقى المرشح الرئاسي سابقا ورئيس الجمهورية حاليا- **نيكولا ساركوزي** في خضم حملته الانتخابية وخلال جولته على المدن الفرنسية خطابا في مدينة **تولون** المطلة على المتوسط يوم **7 فبراير 2007** ، تحدث فيه عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق " **إعادة التوحيد** " مركزا على مصطلح " **التنمية المشتركة" (co- dévloppement)** القائمة بحسب تعريفه على **تقاسم التكنولوجيا والمعرفة** و**الخبرات** بين ضفتي الحوض مع ما يتطلبه ذلك من إنشاء لبنك استثماري متوسطي يعني بتمويل مشاريع المياه والطاقة وحماية التراث في جو من التعاون والتضامن والاحترام المتبادل .

بعد انتخابه رئيسا للجمهورية الفرنسية ، وإثر قيام **ساركوزي** بزيارة دولة **المغرب** أعلن خلالها من مدينة **طنجة** يوم **23 أكتوبر 2007** عن مشروعه الرامي إلى بناء " **الاتحاد المتوسطي** "عارضا لخطوطه العامة [1]، ومقدما إياه على أنه تكتل سياسي، اقتصادي وثقافي يتعامل مع كل الدول على قدم المساواة، وسيعتمد في عمله على براغماتية وظيفية بحيث سيهتم بمشاريع واقعية محددة تمس المصالح الحيوية لكل شعوب المتوسط مثل التنمية المستدامة، الطاقة، المياه، الصحة، البيئة. وهو لا يتوخى أن ينافس أو يكون بديلا للمشاريع الأورو-متوسطية القائمة وبالخصوص مسار برشلونة، بل يهدف أن يمنح لها دفعة قوية.[2]

---

(1)هاني الشميطلي،"**أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط**".المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.19،صيف 2008، ص.152.

(2)محمد سعدي،"**الإتحاد من أجل المتوسط: أية آفاق للتعاون الأورومتوسطي؟**".من موقع :

http://isamallah.maktoobblog.com ، بتاريخ: 31-08-2008، تاريخ الإطلاع: 06-04-2011.

خاتما كلمته بتوجيه الدعوة إلى رؤساء دول المتوسط لعقد اجتماع قمة تستضيفه باريس صيف عام **2008** .[1]

وكانت ردود الأفعال متباينة حول المشروع، فمعظم دول جنوب المتوسط رحبت بالفكرة باستثناء تركيا التي أبدت تحفظا واضحا على خلفية أن المشروع محاولة التفاف لمنع انضمامها للاتحاد الأوروبي. وكان **ساركوزي** قد عبر بشكل صريح في خطابه **بتولون** على أنه: *"ليس لتركيا مكان بالاتحاد الأوروبي، لأنها ليست دولة أوروبية. لكن تركيا بلد متوسطي كبير يمكن معه لأوروبا المتوسطية أن تحرك الوحدة المتوسطية"*.

من جهتها أبدت **إسبانيا** تخوفها من أن يكون هذا الاتحاد بديلا لمسار برشلونة أو عاملا لتهميشه وإفقاده المصداقية. لكن أشد الانتقادات جاءت من دول شمال أوروبا وبالخصوص **ألمانيا**، التي رأت أن إبعاد دول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على المتوسط، سيؤدي إلى تفضيل دول جنوب المتوسط على حساب دول أوروبا الشرقية مما سيهدد بانقسام الاتحاد الأوروبي. وقد أكدت المستشارة الألمانية "**أنجيلا ميركل** "في أثناء القمة الفرنسية الألمانية أن على هذا المشروع "أن يكون مفتوحا وإلا فإن ألمانيا ستتوجه أكثر نحو أوروبا الوسطى والشرقية" . فدول شمال أوروبا تخوفت من أن يكون دورها فقط هو ضخ المساعدات المالية لجنوب المتوسط في حين ستحتكر دول أوروبا الجنوبية العلاقات التعاونية معه وستستفيد من فرص الاستثمار الاقتصادي بالمنطقة وذلك على حسابها. [2]

ردود الأفعال هذه أدت إلى مقاربة جديدة موسعة العضوية يعكسها **"نداء روما للاتحاد من أجل المتوسط"** في **20 ديسمبر2007**[3]، حيث شكل اللقاء الذي عقد في **روما** بين كـــل من الرئيس الفرنسي **ساركوزي** ، ورئيس الوزراء الإسباني **ثابـــاتيرو** ورئـــيس الـــوزراء الإيطالي **رومانو برودي** ، والذي خصص لبحث الخطـــوط العامـــة لمشـــروع " **الإتحـــاد**

(1) هاني الشميطلي،**مرجع سابق**، ص.153.

(2) محمد سعدي،**مرجع سابق**.

(3) هاني الشميطلي،**مرجع سابق**، ص.153.

المتوسطي "، محطة بارزة ، حيث اختتم بمؤتمر صحافي مشترك أطلق خلاله ما سمي بـــ "**نداء روما لإتحاد المتوسط**" أين وجه **ساركوزي، ثاباتيرو وبرودي** دعوة لكل زعماء الدول المحاذية للمتوسط للاجتماع مع دول الاتحاد الأوروبي في **14 يوليو2008 بباريس** لتحديـــد أولويات مشروع الاتحاد من أجل المتوسط وإطاره التنظيمي. كما أوضـــحوا أن المشـــروع سيقوم على مبدأ التعاون وليس الاندماج وهو لن ينافس مساطر التعاون والحوار القائمة، بل سيقوم بتكميلها وبالتعاون مع مختلف المؤسسات المعنية بالتعاون الأورومتوسطي، بحيث أن **مسار برشلونة والسياسة الأوروبية للجـــوار** ســـيظلان مركـــزيين فـــي عمليـــة التعـــاون الأورومتوسطي.[1]

وقد انطلقت الرؤية "**الساركوزية**" لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمي الجديد مـــن عـــدة اعتبارات داخلية وخارجية. **الاعتبارات الداخلية** ، تتمثل في إعادة بناء النظام الفرنسي على أسس أكثر كفاءة وفعالية، وإغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية، خاصة القادمـــة مـــن العالمين العربي والإسلامي، وفتحه فقط أمام هجرة انتقائية للكفاءات تتناســـب واحتياجـــات فرنسا الديموغرافية والاقتصادية، إلى جانب إعادة تأهيل ودمج الأجانب المقيمين في فرنســـا للتأقلم مع أنماط القيم السائدة في المجتمع الفرنسي. [2]

أما **الاعتبارات الخارجية**، فتتمثل في الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمـــي داخل حوض البحر الأبيض المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط هي منطقة نفوذ قديمة تريد فرنسا دخولها من جديد، هذا إلى جانب مساعي "**ساركوزي**" لاستعادة الحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي، بعد سنوات من التراجع والتباعد، ولمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي و

---

(1)محمد سعدي،**مرجع سابق**.

(2) سامية بيبرس،" **الإتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية**".السياسة الدولية،ع.174، أكتوبر2008، ص.133.

الصيني في هذه المنطقة، والمتجسد بشكل أساسي في مشروعات واســـتثمارات أمريكيـــة و صينية عملاقة.

ومن ضمن الاعتبارات الخارجية أيضا رغبة فرنسا في استعادة موقعها و مكانتها داخل البنية العسكرية لحلف الأطلسي، ولا يعني هذا التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية، و إنما المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا – بقيادة فرنسا- دور الشريك للولايات المتحدة، و ليس دور التابع. و بالإضافة إلى التحديات التي يمثلها النظام الدولي الراهن الأحادي القطبية، فهناك تحد آخر من داخل أوروبا نفسها قد دفع فرنسا إلى إطلاق مشروع "**الاتحاد المتوسطي**"، ألا وهو النفوذ الألماني المتزايد والمتسع النطاق، وما كان لفرنسا بالطبع أن تحافظ على الحد الأدنى من قوتها الإقليمية داخل أوروبا عن طريق مزاحمة ألمانيا في منطقة نفوذها ، و إنما فقط من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة في المتوسط في جنوبه وشرقه على وجه التحديد،وهي الصلة التي يحاول "**ساركوزي**" إعادة تفعيلها و توطيدها من خلال طرحه لمشروعه الخاص ب "الاتحاد المتوسطي".[1]

وبعد مشاورات بين ألمانيا وفرنسا تحول مشروع " **الإتحاد المتوسطي** " إلى مشروع يحمل صيغة الحل الوسط (بين الاندفاع الفرنسي والتحفظ الألماني) وهذا إثر اجتماع المجلس الأوروبي في **بروكسل يوم 13 مارس 2008** وهو مشروع " **الإتحاد من أجل المتوسط** ".[2]

هكذا تكون فرنسا قدمت مجموعة من التنازلات بفعل ضغوط دول شمال أوروبا، فتم تغيير الاسم من **الاتحاد المتوسطي** إلى **الاتحاد من أجل المتوسط،** وتم إدماج المشروع في إطار الشراكة الأورو-متوسطية فأصبح يسمى: **مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط،** حيث وافق زعماء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي على مبدأ إقامة هذا المشروع الذي تقدم

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) هاني الشميطلي،**مرجع سابق**، ص.160.

به **ساركوزي** و**ميركل** بشكل مشترك. وسيجمع دول الاتحاد وكل الدول المحاذية للمتوسط، وستكون الرئاسة مشتركة بين دولة من الجنوب ودولة من الشمال وسيتم مساعدتها من طرف سكرتارية ستتكلف بتتبع المشاريع وتنظيم مؤتمر قمة كل سنتين. وكلفت المفوضية الأوروبية بإعداد مقترحات حول آليات إقامة هذا المشروع لتقديمها **لقمة باريس في 13 يوليو2008**، وقد ركزت المفوضية في اقتراحاتها التي تقدمت بها في **20 مايو 2008** على تحديد مجموعة من المجالات التي يمكن أن تشكل مشاريع تحفز على النمو الاقتصادي وعلى توفير فرص العمل وتؤدي إلى دعم الاندماج الاقتصادي الجهوي: الطاقة، البيئة، وسائل النقل. كما نبهت المفوضية إلى ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية يشارك فيها القطاع الخاص، المؤسسات المالية الدولية ودول الاتحاد الأوروبي . [1]

كما يقوم هذا المشروع على تبني مقاربة شاملة لمفهوم الأمن حيث يركز على التنمية المشتركة بين أعضائه مما يقلل من التناقضات والتباينات الحاصلة في حوض المتوسط ، كما يقوم على أساس تقاسم التكنولوجيا والمعرفة والخبرات بين البلدان ، وهي أقطاب تنافسية مغرية للتعاون المشترك ، بحيث تدفع نحو إنشاء مخابر مشتركة وجامعات مشتركة . فالاتحاد من أجل المتوسط يجب أن يكون براغماتيا ، فإذا كانت أوروبا قد شرعت العمل بالفحم الحجري والحديد والتعاون النووي فالإتحاد من أجل المتوسط يمكنه أن يبدأ بالتنمية المستدامة والنقل ،كما يشمل التعاون في مجالات حساسة مثل المياه والطاقة وحماية وترقية التراث المشترك ، وتجسيد التعاون القضائي في مكافحة الجريمة المنظمة ، الإرهاب ومحاربة الرشوة . ولأجل ذلك اقترح المشروع إنشاء **بنك متوسطي للاستثمارات** يعادل البنك الأوروبي للاستثمارات، مهمته تقديم تسهيلات للتعاون وعقد الصفقات بين المؤسسات الاقتصادية. [2]

---

(1) محمد سعدي،**مرجع سابق.**

(2) بونوار بن صايم،**"تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط".** ملتقى قسنطينة،2008، ص ص.39-40.

ويجري التلميح إلى أن من بين الأسباب الكامنة وراء مشروع الرئيس **ساركوزي** هو إعادة بعض من التوازن إلى " **سياسة فرنسا العربية**" خصوصا اتجاه دول المغرب العربي، إضافة إلى موضوع " **الحد من الهجرة** " الذي شكل أحد أبرز شعارات الحملة الرئاسية للمرشح **ساركوزي** ، والذي عمد فور تسلمه لمهامه الرئاسية إلى استحداث **وزارة** جديدة **لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية** ، حيث قضت خطة العمل بدعم عملية التنمية في دول المغرب العربي المصدرة لليد العاملة واعتماد **سياسة هجرة انتقائية** وصارمة تلبي الحاجات المحددة للاقتصاد الفرنسي ، مع ما يستلزم من تكثيف لعمليات الترحيل من أجل التقليل نوعا ما من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تؤرقه.[1]

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط :الأهداف والأبعاد الإستراتيجية

إن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يستجيب في الواقع لإدراك المسؤولين الأوروبيين بانسداد آفاق الشراكة الأورو-متوسطية وعجزها بعد أكثر من عقد، على تحويل الحوض المتوسطي إلى ساحة للتعاون والحوار السياسي والتكامل الاقتصادي .

أهمية المبادرة تكمن في أنها تجعل الحوض المتوسطي في عمق الانشغالات الإستراتيجية بعد أن كانت أوروبا الشرقية والوسطى تستحوذ على معظم اهتمام الأوروبيين. وهي تسلط الضوء على القضايا المصيرية والتحديات المشتركة في المنطقة المتوسطية: **الأمن، التنمية، الهجرة غير الشرعية ، الإرهاب ، حماية البيئة وتلوث البحار، مكافحة الجريمة المنظمة، الطاقة، ندرة المياه العذبة ، الصراعات الإقليمية، قضية الشرق الأوسط.** وهناك اليوم قناعة راسخة بأنه لا يمكن ضمان الأمن والاستقرار في أوروبا بدون تأمين الاستقرار والتنمية في دول الجنوب. والأوروبيون أصبحوا أكثر إدراكا بأن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية بجنوب المتوسط هي السبيل الوحيد للحد من الهجرة غير الشرعية

(1) هاني الشميطلي، **مرجع سابق**، ص.159.

وتقليص حدة التطرف الديني وتبديد الصراعات الدينية والثقافية .

ولا يخفى أن الاتساع المهول للهوة بين الضفة الشمالية والجنوبية على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي والثقافي يخلق لدى الأوروبيين إحساسا بالتهديد والحصار. والفجوة المتوسطية ما فتأت تتزايد وكل المعطيات والتقارير تؤكد ذلك، منها تقارير **برنامج الأمم المتحدة للتنمية، البنك العالمي، ومعهد المتوسط** (معهد متخصص في شؤون التعاون الأورو متوسطي). فمستوى النمو في دول جنوب المتوسط لم يتجاوز **4%** بالنسبة للفترة الممتدة من **2001** إلى **2006** وهو غير كاف للحد من اللاتوازنات الاقتصادية، ونسبة البطالة التي تصل إلى **15%**، ومن **2008** وحتى عام **2020** يجب خلق **22 مليون** منصب شغل لتجنب تزايد حدة البطالة. ويصل متوسط الدخل السنوي للفرد في شمال المتوسط إلى **30000 دولار** وبالمقابل هو أقل من **3000 دولار** في بلدان جنوب المتوسط .[1]

وتعاني الضفة الجنوبية أيضا من قلة استفادتها من الاستثمارات المباشرة الأوروبية، فإذا كانت **الولايات المتحدة** تخصص حوالي **20%**من استثماراتها المباشرة الخارجية لمجالها الجنوبي بالمكسيك وأمريكا الجنوبية، و**اليابان** تخصص حوال **25%** من استثماراتها لجيرانها بالمنطقة وبالخصوص الصين، تايلاندا، وأندونيسيا، فإن **أوروبا** تستثمر أقل من **2%** في المنطقة المتوسطية .

فمشروع **الاتحاد من أجل المتوسط** يجعل المنطقة المتوسطية منطقة إستراتيجية مركزية، فهو يأتي في سياق جيوسياسي يتميز بفقدان أوروبا وخصوصا فرنسا لنفوذها الاســـتراتيجي على عدة واجهات. فرغم قوته الاقتصادية الهائلة، إلا أن افتقاره لسياســـة خارجيـــة متينـــة ولإستراتيجية عسكرية وأمنية موحدة أدى إلى ضعف الدبلوماسية الأوروبية وتراجع نفوذهـــا في السياسة العالمية. كما أن التراجع الدبلوماســـي لفرنســـا وافتقادهـــا تـــدريجيا لموقعهـــا

(1) محمد سعدي، "الإتحاد من أجل المتوسط: أية آفاق للتعاون الأورومتوسطي؟". **مرجع سابق.**

الاستراتيجي الحيوي ولحضورها السياسي، الاقتصادي والثقافي بجنوب المتوسط لمصـــلحة الولايات المتحدة كان وراء إطلاقها لمبادرة الاتحاد من أجل المتوسط. ففرنسا واعية بأن عدم الاستقرار في بلدان جنوب المتوسط سيكون له تأثير كبير على أمنها خصوصا أنها تتـــوفر على أكبر جالية مسلمة في أوروبا. وبالتالي فإن المبادرة هي محاولة لإعادة الاعتبار لحضور فرنسا والاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية وللبحث عن عمق استراتيجي تعـــاوني فـــي جنوب المتوسط .

ويتخوف العديد من المهتمين بالشؤون الأوروبية من أن تكون **الخلفية الأمنية** هي المحركة لهذا الاتحاد ومن أن يصبح أداة لتكريس السياسات الأوروبية في **مجال الأمن والهجرة** والتي تنظر لدول **الجنوب** المتوسطي **كحزام أمني** لتطويق واحتواء التهديدات القادمة من الجنوب وبالخصوص تدفقات **الهجرة غير الشرعية** والحركات "الإرهابية". وهذا ما جسده تبني وزراء العدل والداخلية لدول الاتحاد الأوروبي في **يوليو 2008 للميثاق الأوروبي للهجرة** والذي جعلته فرنسا إحدى أولوياتها أثناء رئاستها للاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا الميثاق إلى توحيد السياسات الأوروبية في مجال الهجرة بهدف الحد وتقييد تدفق المهاجرين لأوروبا عبر التركيز على الهجرة الانتقائية .[1]

ويبدو أن المسؤولين الأوروبيين استفادوا من تجربة فشل مسلسل برشلونة وأصبحوا يركزون في مقاربتهم لعمل الاتحاد من أجل المتوسط على الفصل بين الاقتصادي والسياسي والانطلاق من نقاط التفاهم المشتركة وتأجيل الخوض في الخلافات السياسية الحادة. لهذا فإنه رغم أهمية المشاريع الاقتصادية المقترحة في إطار الاتحاد من أجل المتوسط، إلا أن نجاحه سيكون محدودا ومرهونا بتسوية المشاكل السياسية داخل المتوسط، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. فالسبيل الوحيد لتحقيق توافق اقتصادي ، سياسي وثقافي في المنطقة المتوسطية هو إقرار برنامج اقتصادي تعاوني شامل، يكون شبيها ببرنامج مارشال، هدفه الحد من

(1) **المرجع نفسه.**

الفوارق الاجتماعية بين شمال وجنوب المتوسط وذلك بعيدا عن الهواجس الأمنية والمصالح الضيقة.[1]

المبحث الثاني :الرؤية الأمريكية

يدخل الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ضمن إطار الاهتمام بالمتوسط عبـــر الحلف الأطلسي لتأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها ، فحسب الرؤية الأمريكية فإن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار والأمن فـــي منطقـــة البحـــر الأبـــيض المتوسط، مما أهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية ، فالدور الأعظم هو لأمريكا في استقطاب الأمن والاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لها منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات إستراتيجية واقتصادية وسياسية[2] غير أن هذا لا يعني عدم اهتمامها بهذه المنطقة من قبـــل ولكن قوة الاهتمام والاعتناء بها زادت ويمكن أن نرجع ذلك للأسباب التالية :

أ-أمريكا وانطلاقا من قوتها الخارقة تحمل إستراتيجية كونية ترجمتها فيما أصبح يعرف بالنظام الدولي الجديد أو **أمركة العالم** ، وهذا ما تبين من خلال الخطب الرسمية كما صرح بذلك الرئيس السابق **جورج بوش الأب** سنة **1990** ، أو كتابات مختلف المنظرين السياسيين والاستراتيجيين الأمريكيين كـــ **فوكوياما** ، **وهنري كسنجر** ، **وجوزيف ناي** وغيرهم ، الكل يؤكد بأننا نعيش عصرا أمريكيا وأمريكا هي المؤهلة أكثر من غيرها لتقود العالم في هذا القرن لأنها تملك المقومات المالية والتكنولوجية وغيرها ، وعلى بقية الأمم أن تقبل بذلك وتسعى للانضمام والتأييد . [3]

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) أعجال محمد أمين لعجال ،**"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط".** الملتقى الدولي: **الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة ،2008 ، ص.187.

(3) مصطفى ينون،**مرجع سابق**، ص. 340.

ب-أمريكا تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة حيوية ولا يمكن بأي حال من الأحوال التسليم فيها أو تركها دون مراقبة أو تواجد مستمر لقواتها في المنطقة ، وهذا ما يفسر طبعا التواجد المستمر للأسطول البحري الأمريكي في عرض البحر الأبيض المتوسط ، وخاصة الأسطول السادس ، دون أن ننسى قواعدها العسكرية المتواجدة في دول كثيرة في المنطقة .

ج-أمريكا تعتبر البحر البيض المتوسط الطريق الأمثل في المجال التجاري فمن خلاله تسوق سلعها لدول كثيرة في العالم لأنه الأقرب والأكثر أمنا ، وكذلك فهي تستورد من هذه المنطقة نسبة كبيرة من احتياجاتها للطاقة والغاز ، وعليه فهي في أشد الحاجة إلى تأمين كل ذلك .

د-ربط معظم دول المنطقة بالحلف الأطلسي ، وخاصة تلك التي تقع في الضفة الجنوبية ، وهي في نفس الوقت لا تنتمي للحلف ، **الجزائر** مثلا نجدها بدأت تعاونها مع الحلف الأطلسي بداية من **شهر مارس سنة 2000** ، والهدف هو ردع التهديدات الإرهابية في المنطقة وتأمين الطريق في وجه السفن التجارية وحسب بعض الإحصائيات فإن هذه القوات المشتركة تمكنت من رصد **88 ألف سفينة** ، والصعود على أكثر من **120 سفينة** مشكوك فيها ، وحراسة ما يقرب **500 سفينة** ،وهي تعبر مضيق جبل طارق .

فحلف الناتو يسعى جاهدا لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من هذه الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط ثم يحولها إلى مركزه في **نابولي – الإيطالية** – من أجل تحليلها ودراستها ، وهذا ما أكده قائد عسكري كبير في الحلف (**مارتورال)** حينما قال : مهمتنا محددة في منحى معين ، لكن لن اخفي أن الجزائر ودول أخرى تشارك في الحوار المتوسطي تتعاون مع الحلف بشكل معمق في مجال تبادل المعلومات ...هذا المستوى من التعاون كان له وسيكون له تأثير على الصعيد السياسي والدبلوماسي بين الدول المجاورة.[1]

وتطبيقا للسياسة الأمريكية في المنطقة والمتمثلة في ضمان الأمن والاستقرار والتواجد

(1) **المرجع نفسه**، ص ص. 340-341.

التجاري ، ارتبطت الو م أ* مع دول المغرب العربي بعلاقات متعددة سياسية ، عسكرية ، اقتصادية وثقافية ، سهلت تواجدها بالمنطقة وخاصة بعد أحداث **11 سبتمبر 2001** التي مستها في عقر دارها ، مما شكل اهتزازا لمكانتها كدولة عظمى ، وهذا أدى بدوره إلى زيادة انغماسها في القضايا الدولية ولم يعد بإمكانها الانعزال عن العالم ، وصار مطلوبا منها مراقبة ومواجهة التحديات الجديدة التي تواجه العالم وتواجهها ، وهذا اعتمادا على الوسيلة الأساسية والمتمثلة في الحلف الأطلسي .[1]

وانطلاقا من هذه المعطيات سوف نبحث آليات التدخل الأمريكي في منطقة المغرب العربي انطلاقا من التدخل العسكري عبر الحلف الأطلسي والذي تضمن الأمن والاستقرار في المنطقة خاصة وفي البحر الأبيض المتوسط عامة ، ثم آلية التدخل السياسي وصولا إلى آلية التدخل الاقتصادي المتمثلة في مبادرة إيزنستات.

المطلب الأول: آلية التدخل العسكري وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية

تعمل أمريكا على تثبيت أهداف عسكرية في منطقة المغرب العربي تتمثل في :

- تثبيت تواجد **الأسطول السادس الأمريكي** بمياه البحر الأبيض المتوسط : رغم زوال الخطر الشيوعي من المنطقة ، إلا أن الو م أ أبقت هذا الأسطول بمياه البحر الأبيض المتوسط ، وذلك لمراقبة القوى المعادية بشكل وقائي ، وضرب مصادر الإرهاب في الدول المارقة التي تهدد مصالحها أو تلك الدول التي تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل ، وهذا ما يعني توسيع الانتشار العسكري وإيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية واحتياجاتها الطاقوية .[2]

---

(1) أعجال محمد أمين لعجال ، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط، مرجع سابق،** ص.189.

*الو. م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) خالد حنفي علي،" **موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة**".السياسة الدولية،ع.64، أكتوبر 2003، ص.205.

- **استخدام الحلف الأطلسي لمهام جديدة** : إذا كان الحلف الأطلسي قد أنشأ بهدف إدارة الصراع العسكري مع الكتلة الشيوعية وحماية المنظومة الرأسمالية من الزحف الشيوعي ، فإنه بانهيار الشيوعية قد تغيرت مهامه التقليدية إلى مهام جديدة تتمثل في استقرار النظام الدولي من خلال محاربة الإرهاب ، وحماية الأقليات ونشر القيم الديمقراطية ، ومحاربة الجريمة المنظمة والمخدرات ، ومعاقبة الدول " **الوطنية** " المسماة بـــ " **المارقة** " .

هذا مع احتفاظه بالمهمات التقليدية المتمثلة في الدفاع الجماعي والانخراط الدائم في عمليات تتعلق بحفظ السلام ، والإسهام في دعم الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وفي هذا السياق تم فتح الباب أمام توسيع الحلف لغير الأعضاء ، فأصبح التعاون مع سائر البلدان من الناحية الأمنية هدفا جوهريا له في مهامه الجديدة ، مما أدى إلى انخراط كل من **تونس** و**المغرب** و**الجزائر** في الحلف من خلال إشراكهم في مناوراته العسكرية ، إطار تعاون أمني– عسكري لمواجهة الإرهاب والتكوين في المجال الأمني وحفظ السلام ، وكذا المشاركة في عمليات إزالة الألغام وعمليات البحث والإغاثة الإنسانية في البحر ، وتبادل وجهات النظر حول جملة من المسائل الأمنية الخاصة بالجرائم الدولية والهجرة غير الشرعية، التجارة غير الشرعية للأسلحة ، وتهريب المخدرات . [1]

أما فيما يخص التعاون مع الحلف الأطلسي ، فنجد أنه قد أطلق منذ **1994** سياسة جديدة في المنطقة ، تتمثل في الحفاظ على القدرة لمواجهة كل الأزمات حيثما وجدت ، إنشاء قوات محدودة ومرنة ، تفضيل الحوار والشراكة ، ومراقبة الأسلحة ، ونتيجة إدراج منطقة المغرب العربي في خانة المناطق الخطرة ، فقد تغيرت النظرة داخل الحلف فيما يخص الاستقرار والأمن الجهويين ، إذ تمثلت النظرة في إقامة علاقات مع الدول المتوسطية غير المنضمة إلى الحلف وهي سياسة جديدة ينتهجها هذا الأخير ، خلفا للسياسة السابقة التي كانت

(1) أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.190.

تتمثل في المواجهة ، وهكذا فالحلف يسعى أن يكون في الخطوط الأمامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي والتطرف الإسلامي والتقليص من خطورتها ، إذ يمكنه أن يتدخل في مناطق لا تقع تحت مسؤوليته من أجل استتبات الاستقرار العالمي .[1]

وهو ما يسجل في **قمة واشنطن 1999** للحلف الأطلسي ، حيث تم اتخاذ قرارات غيرت الرؤية الأمنية التي تم تبنيها خلال **50 سنة** الماضية ، حيث أصبح من حقه التدخل خارج محيطه الجغرافي وقد حددت الوثيقة التي اعتمدتها القمة بعنوان "**المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف** " مايلي :

1. احتمال انقطاع الإمدادات بمادة حيوية كالنفط مثلا .
2. وقوع أعمال إرهابية انطلاقا من بلد من خارج بلدان الحلف .
3. نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما .
4. انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع(بمفهوم الحلف طبعا) .
5. استفحال الجريمة المنظمة مثل : تجارة المخدرات.
6. احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد لا يجب أن تصل إليه .
7. الانفجار السكاني في دول جنوب المتوسط وما ينتج عنه من هجرة باتجاه الدول المتقدمة .
8. ازدياد الفقر ومعه المديونية التي تخنق وتعطل آفاق الاستثمار والتنمية.
9. ارتفاع مستويات التسلح في دول العالم الثالث.
10. اللااستقرار السياسي والاجتماعي المتعدد الأسباب .[2]

---

(1) **المرجع نفسه.**

(2) مصطفى بخوش،**"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط".** ملتقى قسنطينة، 2008، ص.11.

كما يمكن أن نضيف أن أحداث **11 سبتمبر** أبرزت رسالة ودور الحلف الأطلسي بصورة أوضح ، فأكبر تهديد اليوم بالنسبة له وللعالم مصدره مجموعات وشبكات إرهابية دولية تترافق مع احتمال حصول هذه المجموعات واستخدامها لأسلحة الدمار الشامل ، فالتهديد بالنسبة له لا يأتي اليوم من القوى العظمى بل من البلدان الفاشلة ، فالإرهاب يجد الملاذ الآمن في البلدان الفاشلة ، وفي حالات النزاعات الإقليمية المستمرة دون حل ، وفي تعاسة الفقر المزمن واليأس ، فهذا التهديد هو ذو علاقة بالتهديدات الأخرى وجالب لها ، خصوصا الهجرة غير الشرعية كما سبق وأشرنا في الفصل الأول .

وهذا في الحقيقة يطرح نوع جديد من الصراع فهو ليس صراعا تقليديا بين جيوش تتقابل للسيطرة على أرض ما ، بل الواجب هو تحقيق تقدم في تلك البلدان بالنسبة لحقوق الإنسان والحكم الصالح والإصلاحات الاقتصادية تتجاوز القوة العسكرية حتى تتمكن من توقع استتباب الأمن والاستقرار، والتكيف مع هذه البيئة الإستراتيجية الجديدة لن يأتي بسهولة وسيتطلب عقيدة إستراتيجية جديدة للحلف .[1]

فهذا الأخير قرر تعزيز الحوار المتوسطي ورفعه إلى شراكة حقيقية ، وهذا في قمة **إسطنبول 2004** قصد المساهمة في **الأمن الإقليمي والاستقرار** وتكملة الجهود الدولية على أن يتم الاتفاق على ذلك مع الدول المتوسطية الشريكة على أساس كل حالة على حدة،إلا أنه سرعان ما اكتشف بأن مشاكل المنطقة هي من نوع الأمن غير العسكري مما يجعل دور الحلف محدودا ، وفي هذا الإطار تقول **"مجموعة المتوسط الخاصة " (التابعة للجمعية البرلمانية للحلف)** في تقرير لها " إن مشاكل الأمن في المتوسط هي أقرب إلى المشاكل **الحقيقية** " ، أي ذات طبيعة سياسية ، اقتصادية ، واجتماعية ، منها إلى المشاكل " **الثقيلة** ، أي ذات طبيعة عسكرية ، ولهذا فهي ترى بأنه ليس مؤهلا لمعالجتها وأن دوره يصور كـــ

(1) **المرجع نفسه.**

"**مكمل للشراكة الأورومتوسطية** " التي تشكل " الإطار الأساسي لعلاقات شمال – جنوب في المتوسط وخصوصا دول جنوب أوروبا (إسبانيا – إيطاليا- فرنسا) ، التي ترى بأن **الحوار الأطلسي– المتوسطي** صمم بالتحديد للوقاية من تدفق المهاجرين ، تهريب المخدرات ، الإرهاب ... [1]

وعليه فإن أمن أوروبا أصبح متعلق بأمن الحلف الأطلسي وأن كل ما يهدد أمن أوروبا يعتبر تهديدا لأمن الحلف ، وعلى أية حال التمييز بين الأمن العسكري وغير العسكري من وجهة النظر الأطلسية كان قد أخذ بعدا جديدا فيما يخص المتوسط وهذا عقب دراسة قامت بها مؤسسة " **راند**" " **rand coopération** " الأمريكية لحساب وزارة الدفاع الإيطالية التي عرضت على الحلف الأطلسي ، وحسب هذه الدراسة فإن البيئة الأمنية في المتوسط تتميز باحتوائها على **الجوانب المادية** (العسكرية) **وغير المادية** (السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية) ، وعليه فهي توصيه بالعمل بمفهوم واسع وشامل للأمن في المنطقة . و هي تعتبر أن **النمو السكاني** في الضفة الجنوبية سيؤدي إلى ضغط الهجرة على أوروبا مسببا بذلك مشاكل للأمن الداخلي والاجتماعية في دول الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي معا ، لذا فهي ترى أن بعض القضايا اللينة مثل الهجرة والإرهاب أصبحت من التحديات الأمنية في المدركات الأوروبية ومدركات الحلف الأطلسي.[2]

المطلب الثاني :آليات التدخل السياسي والاقتصادي

لقد أطلقت أمريكا مشروع **شرق أوسط كبير** أو كما يطلق عليه حديثا " **مشروع شرق أوسط جديد** " كرد على مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ، ويتمثل **المحتوى السياسي** الجديد الذي حاولت الو م أ طرحه على الدول العربية كافة وخاصة الدول المغاربية، في

(1) عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري. **مرجع سابق**، ص ص. 172-182.

(2)**المرجع نفسه**، ص.140.

فرض نموذج الديمقراطية والليبرالية منافسة بذلك المشروع الأوروبي المتمثل في مشروع برشلونة ، وذلك بالعمل على إحداث قطيعة وتغيير جذري في أنظمة الحكم وكذا تبني نماذج خارجية للتنمية. [1] وعليه تتمثل آليات التدخل السياسي في التوصل إلى تحقيق الأهداف التالية :

- **دعم ونشر القيم الليبرالية** ، حيث طرحت السياسة الأمريكية مفاهيم جديدة للديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي وإفريقيا عبر مجموعة من الآليات منها : **الوكالة الأمريكية للتنمية ، وكالة الاستعمالات الأمريكية** وبعثاتها العاملة في الخارج بهدف الترويج للمبادئ الديمقراطية الغربية ، وتشكيل نخب جديدة موالية لها تروج لنظامها السياسي، مستخدمة الإمكانيات التي توفرها العولمة لتسويق نمط الحياة الأمريكية عن طريق السيطرة الشبه كاملة على وسائل الاتصال والأقمار الصناعية، فلا يوجد جهاز إعلام آلي في العالم يعمل أو يتصل بالإنترنيت بدون نظام تشغيل أمريكي ، كما أدخلت قضايا دور المرأة ومؤسسات المجتمع المدني كقضايا حقوق الإنسان في منطقة المغرب العربي كوسيلة للضغط على الأنظمة القائمة للسير في فلك الديمقراطية الغربية والقبول بالحلول الأمريكية في هذه المجالات [2] ، لأن ديمقراطية تشيدها أمريكا في المنطقة العربية ستكون ديمقراطية حسب المحددات والمواصفات الأمريكية .[3]

كما بادرت هذه الأخيرة بإقحام الدول المغاربية في ترتيبات سياسية تمثلت في الانفتاح السياسي والديمقراطي ، واحترام حقوق الإنسان عن طريق السماح بالتناوب الديمقراطي على

---

(1) فيلالي فاطمة، **الشراكة الجزائرية الأورومغاربية في حوض المتوسط : من مسار برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط . مرجع سابق**، ص.116.

(2) أعجال محمد أمين لعجال ، **مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط، مرجع سابق**، ص ص.190-191.

(3) عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص. 162.

الحكم والانفتاح على الأسواق الدولية ، وفي هذا السياق نجد أن دول المغرب العربي قد تأثرت بشكل أو بآخر، وبمستويات مختلفة بتلك الآليات .

كما أن المتغيرات الدولية التي سارت باتجاه العولمة الأمريكية ودعم القادة المغاربـــة للمسار السياسي الأمريكي المهيمن على العالم ، أدت إلى تركيز هذه الأخيرة على دبلوماسية التجارة كأداة لاختراق منطقة المغرب العربي ، وقد اتضحت ملامح تلك السياسة منذ **1998**، حيث سعت إدارة **كلينتون** إلى تأسيس شراكة **أمريكية -مغاربية** جديدة ، ارتكـــزت علـــى الموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية وخطوط التجارة ، وهي كلها عوامل تؤكد على أهمية منطقة المغرب العربي في السياسة الأمريكية وذلك عن طريق مبادرة " **إيزنستات** " والتـــي عملت على دفع عملية اندماج تلك المنطقة في الاقتصاد العالمي ، والمتمثلـــة فـــي التبـــادل التجاري وتشجيع الاستثمارات الأمريكية في المنطقة خاصة منها في مجـــال المحروقـــات والطاقة والمصارف . [1]

- **مبادرة ايزنستات:**

سميت هذه المبادرة الأمريكية للشراكة مع دول المغرب العربي بـــ " **مبادرة إيزنستات** " نسبة إلى **كاتب الدولة الأمريكي** المكلف بالاقتصاد والشؤون الزراعية ، والذي قام بجولة في منطقة المغرب العربي من **12** إلى **18 جوان 1998** ، حاملا لمشروع شراكة أمريكية - مغاربية ، حيث أطلقت تلك المبادرة من **تونس في 17 جوان 1998** ، مع البلدان الثلاثة الجزائر، تونس ، والمغرب ، باستثناء ليبيا . يعتمد أساسا على تشجيع الخوصصة والتبادل التجاري والاستثمار الأمريكي في المنطقة ، وذلك بغية الوصول إلى جعل البلدان المغاربية أكثر جاذبية للاستثمارات الخارجية ، ولكن في المقابل فهي مطالبة بتحقيق هذا الهدف من خلال توحيد ميكانيزماتها الاقتصادية، وتسوي خلافاتها مع جيرانها ، وتتخذ الخوصصة كمحرك أساسي للتنمية المستدامة كما تؤكد على الاستقرار بالمنطقة .

---

(1)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص .191.

هذه المبادرة جاءت كرد فعل على مشروع **برشلونة 1995** الذي يتزعمه الإتحاد الأوروبي ، والذي يحاول إعادة التموقع بالنسبة للو م أ ، التي تم استثناؤها من مشروع برشلونة ، فبادرت هذه الأخيرة بمشروع **إيزنستات** الذي يهدف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية ، وهو مشروع يدخل ضمن إستراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج يهدف إلى تأمين أكثر للرأسمال الأمريكي من دون الاستحواذ على الأسواق والمواد الأولية الخارجية ومصادر الطاقة ، وإنشاء جسور للأمن والاستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الاستثمارات الخارجية في المنطقة المغاربية .

هذه الإستراتيجية تتضمن عملية مندمجة للشركات الخاصة العاملة بالقطاع الطاقوي والمرتبطة بشركات استثمارية وشركات قروض مدعومة من الحكومة الأمريكية، وذلك من أجل السيطرة والمراقبة للمواد الطاقوية والإستراتيجية التي يحتاجها النظام الصناعي الأمريكي .

ترتكز مبادرة " **إيزنستات** " على أربعة محاور أساسية، يمكن عن طريقها تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الو م أ وبلدان منطقة المغرب العربي [1] تتمثل في :

1- دفع الحوار السياسي بين السلطات الأمريكية بمختلف مستوياتها مع الدول المغاربية .

2- العمل مع المنطقة المغاربية على مستوى جهوي من أجل تحقيق تعاون اقتصادي متميز.

3- تشجيع اتحاد المغرب العربي أو أية هيئة اندماجية أخرى بالمنطقة من أجل إزاحة الحواجز بين الدول المغاربية التي تعرقل التنمية الحقيقية في المنطقة .

4- إبراز الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتجارة والاستثمارات في المنطقة المغاربية على المدى البعيد .

---

(1) **المرجع نفسه**، ص ص . 191-192.

5-تدعيم التوجهات الاقتصادية للأنظمة القائمة والمتمثلة في الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية من أجل إنشاء أرضية للاستقرار الاقتصادي وخلق مناخ للاستثمارات في المنطقة المغاربية .

كما تكثفت العلاقات الاقتصادية منذ **سنة 2001** ، عبر التعاون الاقتصادي بين الو م أ ودول المغرب العربي الثلاثة : تونس ، المغرب، والجزائر ، وذلك عن طريق ما يسمى " **بالبرنامج الأمريكي لشمال إفريقيا** " **U.S North africa- program**" ، حيث اشتمل في البداية على تمويل نقدي أمريكي مقدر بـــ **4 مليار دولار أمريكي** ، نصفها للجزائر أي **2 مليار** دولار أمريكي لكل من تونس والمغرب ، وذلك لتدعيم الشراكة الأمريكية المغاربية. **(1)**

مما سبق يمكن اعتبار أن الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط يعتبر من أولويات الو م أ وذلك لعدم اضطلاع أوروبا بمسؤولياتها الإقليمية ، ولهذا وجب التدخل في المنطقة بغية تأمين مصالحها الاقتصادية وحماية الشركات البترولية الأمريكية واستعداد الحلف الأطلسي بقيادة أمريكا للتصرف عسكريا ، كونه ذو توجه عسكري وهو اختصاصه – للحيلولة دون اندلاع الأزمات أو إخمادها إذا نشبت - وهذا كله ضمن خطتها لمحاربة الأعمال الإرهابية والهجرة السرية ، وقطع الإمدادات بالمواد الحيوية .وعليه تعتبر الو م أ شريكا تاريخيا للعديد من الأهداف في المنطقة وفاعلا استراتيجيا له وزنه في الرهانات الأمنية الجديدة للمتوسط .**(2)**

---

(1) سعيد اللاوندي،**أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة**. القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر،2003، ص ص.165-167.

(2)أعجال محمد أمين لعجال ، **مرجع سابق**، ص.192.

المبحث الثالث: سياسات دول جنوب المتوسط

تطرح قضية الهجرة السرية في جنوب المتوسط ضرورة إعادة النظر في الأساليب المعالجة لها من قبل دول المصدر (الجزائر، المغرب، تونس) خاصة، ذلك أن معالجة الدول المغاربية لهذه الظاهرة في إطار من التنسيق والتعاون المتبادل يبقى بعيد عن مستوى الفعالية الموجودة في الدول الأوربية خاصة مع فشل الوحدة المغاربية.

لذلك نجد أن سياسات مكافحة هذه الظاهرة فيما بين دول جنوب المتوسط كانت جد محتشمة، واتجهت بالمقابل إلى إقامة علاقات تعاون مع الدول الأوربية بشكلها المنفرد أو في إطار الاتحاد الأوربي أكثر منها علاقات عربية مغاربية، أو من خلال تبني سياسات وقائية علاجية داخلية لكل دولة من دول المصدر.

فبالنسبة **للسياسات الداخلية** وفي إطار التحكم في الهجرة السرية تكثفت مجهودات حراس الشواطئ والحدود من خلال تكثيف دوريات المراقبة ومضاعفة عدد الوحدات والاستعانة بالمروحيات وطائرات الاستطلاع، ووضع نظام للمراقبة الالكترونية مزود بالكاميرات على طول الحدود .[1]

غير أننا لا ننسى أن العلاقة التي تربط المهاجرين المغاربة خصوصا بدولهم الأصلية تبرز وبوضوح سواء في المغرب أو تونس أو الجزائر في كونهم **العمود الفقري** لما يصطلح عليه بالاقتصاد الاجتماعي **(2)**، فقد أصبح هؤلاء المهاجرين فاعلين مهمين وهذا من خلال المشاريع الاقتصادية التي تساهم في تنمية بلدانهم الأصلية **(3)** من خلال التحويلات المالية

---

(1)ن. سوكو، " **43 مليار دينار لمواجهة الفقر في 16 ولاية**"، **جريدة الخبر**، العدد 4697، بتاريخ 08 ماي 2006، ص.02.

(2) عمار جفال،"**العلاقات بين المغتربين ودولهم الأصلية**". ملتقى قسنطينة، مرجع سابق، 2008، ص.177.

(3) Dominique Borne, Jacques Scheibling**, La Méditerranée**. Paris, Hachette livre,2002, pp.154.

وعائدات الهجرة التي يرسلونها إلى ذويهم . كما تعتبرها كذلك حجة قوية كي تستفيد من المساعدات المالية البناءة والداعمة [1] التي يقدمها دول الشمال لهذه البلدان .

كما أن الهجرة غير الشرعية لا تتضمن الأشخاص عديمي المؤهلات أو ذوي مؤهلات متدنية فقط ، بل أصبح رائجا تواجد كفاءات عالية من ضمن هذه الفئات المهاجرة (أطباء ، محامون ...إلخ) وعليه فالدول العربية عموما والمغاربية خاصة في مقابل استقبالها لتحويلات المهاجرين كمصدر للدخل ، فإنها تتأثر بهجرة أبنائها اليافعين في سن العمل ومن المتعلمين، مما يؤثر سلبا على هرمها السكاني وتقويض فئاته الوسطى واختلال النسبة النوعية، وتعطل برامج التنمية بسبب تأثر القوى العاملة و خصائصها، وفقدان المتخصصين و ذوي المهارات بهجرة أهم عناصر رأس المال البشري ، واستنزاف عقولها.[2]

المطلب الأول : التحويلات المالية

تعد التحويلات المالية بمثابة العلاقة*العامة والرئيسية التي تميز علاقة غالبية المهاجرين المغاربة بدولهم الأصلية ، وتبلغ أحيانا مستويات عالية في الدخل القومي ككل لا يمكن للحكومات أن تستغني عنه بسهولة ، كما هو الشأن بالنسبة لدول المغرب العربي ، حيث تشير العديد من البيانات إلى الهجرة كمصدر أول أو ثاني للعملات الأجنبية [3] ، حيث بلغت تحويلات الهجرة في سنة **2008، 305 مليار دولار** على الصعيد العالمي وهو مبلغ يفوق المساعدة الخارجية بأكملها ويمثل أحد أكبر مصادر العملة الصعبة للدول الفقيرة ، غير أنه انخفض إلى **290 مليار دولار** في سنة **2009**، وهذا نظرا لتداعيات الأزمة المالية التي

---

(1) بريان وايت، ريتشارد لينل،مايكل سميث، **قضايا في السياسة العالمية**. ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص.251.

(2) محمود أبو العينين، **مرجع سابق**، ص.389.

* **العلاقة:** وهي مجموع الروابط وأشكال التواصل التي تجمع بين المهاجر وبلده الأصلي، وعليه فإن المفهوم يتضمن بالضرورة مجموع الصلات العائلية والاقتصادية والروحية والثقافية والمهنية...الخ.

(3) عمار جفال، **مرجع سابق**، ص.176.

تعرضت لها أغلبية الدول.[1]

وفي هذا الإطار تؤكد الدراسات الاقتصادية على أن تحويلات المهاجرين تعد المصدر الأول للعملات الأجنبية ، فالمغرب يعتبر رابع دولة في العالم فيما يتعلق بتحويل العملات الصعبة وهي تمثل **23%** من مجموع دخل العملات الأجنبية وهي النسبة التي تتجاوز مداخيل السياحة والاستثمارات الخارجية بكثير ، وتتراوح حول **10%** بالنسبة لتونس ، وبذلك فهي تقترب كثيرا – وباعتراف المصادر الحكومية – من مداخيل قطاع السياحة الذي يعد قطاعا رئيسيا يساهم بحوالي **40%** من مجموع الأموال المستثمرة في البلاد في القطاعين العام والخاص ، في حين تنخفض هذه النسبة إلى مستويات بسيطة بالنسبة للجزائر ، وهنا تجدر الإشارة إلى أن عدد المهاجرين من الجزائر يقدر بـــ **3 ملايين مهاجر**، وبالتالي فإن حجم التحويلات لا يقل أهمية عن بقية الدول المغاربية، غير أنه من الصعب تقديرها لأنها تتم خارج الأطر الرسمية [2] حيث تأخذ التحويلات أشكالا أخرى مثل : الأموال النقدية التي يجلبها المهاجر معه حينما يعود إلى بلده في العطلة أو تلك التي يبعث بها مع شخص آخر ، وكذلك السيارات ، التجهيزات ...إلخ. [3]

عموما يمكن تقسيم عائدات الهجرة إلى عدة أصناف نذكر منها :

- معاشات التقاعد وانعكاساتها على المحيط العائلي القريب والموسع لهذه الفئة المهاجرة حيث يتكفل **50%**من المهاجرين المغاربة في دول الإتحاد الأوروبي بإعالة أسر كبيرة في بلدانهم الأصلية ، وتمتد هذه الإعالة أحيانا بسبب طبيعة منظومة القيم الأسرية والأخلاقية التي تحكم العلاقات العائلية والاجتماعية المترابطة والراسخة في المنطقة إلى الأصول والفروع مما يؤدي إلى توسيع دائرة الإعالة .

---

(1)"**الهجرة والتحويلات المالية**".آخر تحديث، الاثنين 14 ديسمبر 2009، من موقع:web.wordbank.org: //http.

(2) عمار جفال، **مرجع سابق**، ص.177.

(3) Jacques Barou**, op.cit**,p.59.

- صنف الإعالة غير المباشرة والذي يضم تشغيل الأقارب في المشاريع المنجزة من طرف المهاجرين في قراهم الأصلية .

- دور المهاجرين في التخفيف من مشكلة الإسكان التي تعاني منها دول المنطقة وذلك بإصرار غالبيتهم على بناء أو امتلاك مسكن في بلده ، بل الاستثمار في قطاع الإسكان باعتباره القطاع الاقتصادي الأكثر أمانا .

-اعتماد الحركية الاقتصادية للكثير من القرى والمدن في تونس والجزائر والمغرب على تحويلات المهاجرين ، ويتراوح هذا الاعتماد بين مستويات عالية ودائمة .

إذن فدول شمال إفريقيا باعتبارها أحد أهم منابع الهجرة هي أيضا أحد أكبر الجهات المستفيدة من عمليات تحويل أموال المهاجرين ، سواء كانت رسمية وشرعية أو غير رسمية وذات أشكال أخرى، ولها تأثيرات متعددة على الاقتصاد ألمغاربي ، فهي تضاعف الاستهلاك وتنعش الإنتاج ، ويترجم ذلك بخلق مناصب عمل ، وتحريك النشاط الاقتصادي بفعالية أكبر من المؤسسات القائمة في الميدان ، حيث أن مقارنة هذه التحويلات بمصادر الدخل الأخرى وخصوصا الزراعة – التي تستحوذ على قسم كبير من السكان – تبين أن قيمتها بالنسبة للمغرب مثلا تعادل أحيانا **2** إلى **3** مرات مداخيل الزراعة ، مما يبرز بجلاء مكانة مساهمة هذه التحويلات في توازن الموازين التجارية والمدفوعات في البلدان المغاربية الثلاثة ، وأيضا في المشاركة الفعالة في عملية التخفيف من الصعوبات الاجتماعية لنسبة كبيرة من شعوب المنطقة. **(1)**

(1)عمار جفال، **مرجع سابق**، ص ص.177-178.

المطلب الثاني:ضعف سياسات البلدان الأصلية و هجرة الكفاءات العلمية:

اتسمت السنوات الأخيرة بتقارب السياسات الحكومية المغاربية المنتهجة تجاه جالياتها المقيمة في الخارج [1] ، حيث شهدت الجزائر تحولا في موقف السلطات إزاء مسألة الهجرة نحو التكيف والاستجابة للمتطلبات الجديدة التي تفرضها التحولات التي جرت على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة ، ويمكن تفسير هذا التحول كذلك بزيادة الوعي بالإمكانات التي تنطوي عليها الهجرة الجزائرية [2] ، حيث انتقل الخطاب السياسي واهتمام المصالح الدبلوماسية الجزائرية المتعاملة مع المهاجر من السياسة القائمة على فكرة عودة المهاجرين إلى سياسة عملية تهدف إلى تطوير المشاركة الاقتصادية لهذه المجموعة ، وجلب نشاطاتها الاقتصادية إلى الجزائر .

انعكس هذا التوجه في تراجع سياسة المنح الدراسية والاختفاء التدريجي لمسألة التركيز على ازدواجية الجنسية لصالح البحث عن شراكات واستثمارات ، وبمعنى آخر ، فقد أصبحت السلطات الجزائرية تنظر إلى هذه الجالية على أنها قدرات اقتصادية واقتنعت بأهمية الاستفادة من هذه القدرات ومن الخبرات التي يتوفر عليها الجيل الجديد في المهجر مع الاعتراف له بالانتماء المزدوج . فمن هذا التوجه نشطت المؤسسات الدبلوماسية الجزائرية في تحسيس الجالية المهاجرة بالتوجهات الجديدة عبر عدة قنوات منها :[3]

* منذ **يناير** (جانفي)**1996** ، قررت الجزائر إنشاء وزارة منتدبة لدى وزارة الشؤون الخارجية مكلفة بالجالية الوطنية المشاركة في تدبير شؤون الجالية الوطنية في الخارج ،

---

(1) **المرجع نفسه**، ص.182.

(2)محمد خشاني، " **العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال افريقيا".** المغرب: اللجنة الاقتصادية، مكتب شمال افريقيا، ص.11.

(3) عمار جفال ، **مرجع سابق**، ص.183.

قررت الجزائر عام 2002 أن تلحق هذه الوزارة برئاسة الحكومة .[1]

* تنظيم لقاءات إعلامية مع الجالية المهاجرة حول التحولات الاقتصادية بالجزائر وما تتيحه من فرص النشاط والاستثمار .

غير أنه و بالرغم من الأهمية التي يمثلها المهاجرين في اقتصاديات البلدان المغاربية تجمع الآراء المعنية بالموضوع على قصور كبير في سياسات هذه الحكومات تجاه جالياتها في المهجر ، وتعاملها المصلحي المالي فقط مع شؤون هذه الجالية ، حيث تسعى بالأساس إلى ضمان تدفق التحويلات المالية وعدم الاهتمام بالتحديات المحيطة بمسألة الهجرة وخصوصا سبل ضمان تواصلها الدائم مع البلد الأصل.

وعموما فإن الجاليات المهاجرة تطمح في الحصول على اعتراف بالمكانة العلمية والمهنية التي حققتها في بلد المهجر مع الاعتراف أيضا بنوع من الخصوصية، وهذا سيجمع بين الانتماء الوطني للبلد المضيف بكل ما يعنيه ذلك من حقوق وواجبات والحفاظ على الروابط العميقة مع البلد الأصل . [2]

كذلك فإن مشكلة **هجرة الكفاءات العلمية والفنية** من مجموع الدول النامية إلى مجموع الدول المتقدمة تعتبر من أهم المعضلات التي تواجه البلدان النامية عامة والمغاربية على وجه التحديد، فهي تمثل الوجه الأخر للهجرة المغاربية ، والتي تشكل بالنسبة لهذه الدول عائقا لتحقيق المشاريع الكبرى وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بل والحضارية أيضا . فلما كانت عملية النهوض الحضاري وبالتالي عملية التنمية لا تتم إلا من خلال تطوير مختلف الأفكار والمفاهيم التي تسود حياة المجتمعات الإنسانية المختلفة ، فإن الدور الذي يلعبه التعليم والعلماء في إحداث التطور وتوجيهه يصبح على درجة كبيرة من الأهمية ، وهذا لما تشكله الكفاءات العلمية والفنية المهاجرة من خسارة كبيرة بالنسبة

(1) محمد خشاني، **مرجع سابق**، ص.11.

(2) عمار جفال ، **مرجع سابق**، ص.183.

لاقتصاديات هذه البلدان المغاربية. [1]

و لقد تفاقمت هذه الظاهرة (**fuite des cerveaux**) ، والتي تعني هجرة رأس المال الأغلى في شكل نزيف ، لا شيء ينبئ بجدية محاولة إيقافه أو على الأقل التقليل من تدفقه الشبيه بالشلال.[2]

كما يصطلح على تسميتها كذلك «**استنزاف العقول**» " **Bain Drain**" ويقصد بها "سفر أو نزوح أو هجرة الرجال والنساء المؤهلين تأهيلا جامعيا سواء في داخل البلاد أو خارجها بمحض إرادتهم أو قصدوا ذلك طلبا للعمل والاستيطان أو للدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة ".[3]

وتعرفها **منظمة اليونسكو** بأنها : " نوع شاذ للتبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ، ناحية الدول المتقدمة أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا لأن هجرة العقول هي فعلا نقلا مباشر لأحد أهم عناصر الإنتاج وهو العنصر البشري ". [4]

وتشمل هجرة الأدمغة حاملي الشهادات الجامعية العلمية والتقنية كالأطباء، والمهندسين والعلماء والفيزيائيين والكيميائيين والخبراء والباحثين والفنيين ، وجميع الاختصاصات في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والعلمية والتربوية والفنية ، وكذلك أصحاب الكفاءات والمواهب ، باستثناء طبعا الدبلوماسيين والرسميين وتعتبر **المنظمة الأوروبية للتنمية "OCDE"** بأن هجرة الأدمغة تشمل خريجي الجامعات والكليات الذين يذهبون إلى

---

(1)زهور مناد، **مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية : رهانات وآفاق . مرجع سابق**، ص.22.

(2) آمال موسى "**من هجرة المكان إلى هجرة المكانة**". في الندوة الثالثة : **"مستقبل الهجرة مابين سياسة الجوار وسياسة الجدار"**، تونس، 07 ديسمبر 2006، ص.47.

(3) زهور مناد، **مرجع سابق**، ص.23.

(4) آمال موسى، **مرجع سابق**، ص. 48.

الخارج لفترة وجيزة من الزمن للدراسة والتخصص وكذلك الزائرين الذين يمددون فترة زيارتهم وإقامتهم في الخارج ".[1]

فالوطن العربي يساهم ب **31%**من هجرة الكفاءات من الدول النامية إلى الغرب الرأسمالي ، بنحو **50%**من الأطباء و**23%** من المهندسين و**5%**من العلماء من العالم الثالث. وفي هذا الصدد أشار **تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية** في الوطن العربي للعام **2002** إلى أن أكثر من مليون خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرين ويعملون في الدول المتقدمة. [2]

فقد زاد عدد المهاجرين الحاصلين على تعليم فوق ثانوي من **12 مليون** مهاجر عام **1990** إلى **20 مليون** عام **2000** وكذلك فإن **6** من كل **10** مهاجرين حاصلين على شهادات عليا يتوجهون كل عام إلى الدول المتقدمة، وفي الوقت نفسه فإن **23%** من الأطباء من إفريقيا الصحراء يعملون في دول متقدمة ،هذا كله أصبح يشكل نزيفا حقيقيا لكوادر وعقول المنطقة وينبئ بإمكانية تأثيره سلبا على الدول العربية وخصوصا المغاربية.[3]

ولكن ما هي الأسباب الأساسية لهذا النزيف المستمر للأدمغة العربية ، ولماذا تهاجر نحو الخارج ؟.

إن فهم ظاهرة هجرة العقول العربية لا يتحقق سوى بالوقوف عند نوعين من الأسباب: الأولى هي **المجبرة** على خوض تجربة الهجرة ، ويتعلق النوع الثاني منها بعوامل **استقطاب** الدول المتقدمة للعقول العربية ، ولقد اعتمد أغلب الباحثين الصنفين ، وكذلك الشأن بالنسبة إلى دراسات مراكز البحث وجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية وغيرها، **فالأسباب**

---

(1) زهور مناد، **مرجع سابق**، ص.25.

(2)آمال موسى، **مرجع سابق**، ص. 48.

(3) سمير رضوان، **مرجع سابق** ، ص .47.

المجبرة حددها **الإتحاد البرلماني العربي** في مؤتمره العاشر ب**الخرطوم** بتاريخ **11 فيفري 2002** في خمسة أسباب وهي:

- ضعف أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب اختصاصاتهم في بلدانهم (الجراحات الدقيقة ، الطب ، الهندسة الإلكترونية ، وعلوم الليزر) .
- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات .
- انعدام التوازن في النظام التعليمي أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.
- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والإشكاليات التي تعتري التجارب الديمقراطية العربية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم ، أو تضطرهم إلى الهجرة سعيا وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارا.

إلى جانب هذه الأسباب الأساسية ، يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة **كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية** وبعض التشريعات والتعهدات والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات ، إلى جانب أسباب عائلية أو شخصية فردية .

ويظهر أن هذه الأسباب تغير مواقعها ، ذلك أن دراسة "**مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية**" اختارت أن تكتفي بالتركيز على سبب واحد منتج لظاهرة هجرة العقول العربية وهو " **ضعف الاهتمام بالبحث العلمي** "، وهو تركيز تبرره معلومات مفادها أن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز **0.2%** من إجمالي الموازنات العربية.[1]

وفي المؤتمر التأسيسي للعملاء المغتربين العرب الذي انعقد بعاصمة **الدوحة** في **أفريل 2005** ، تم الإشارة إلى أهم الأسباب التي تدفع بهؤلاء الأدمغة إلى الهجرة ، فالدكتور "**عبد**

(1)آمال موسى، **مرجع سابق**، ص ص. 48-49.

الوهاب الأفندي" الباحث بمركز **الدراسات الديمقراطية** في **لندن** ، يلخص أسباب الهجرة في **تدني نوعية التعليم العربي وغياب التمويل والدعم** واستفحال ظاهرة العمل القصير المدى خصوصا أن نقص البحث العلمي طويل ولا يؤت ثماره بسرعة. [1]

أما **عوامل الاستقطاب** الموضوعية التي تبنتها واستندت عليها معظم الدراسات والأبحاث فتتمثل في :

- الريادة العلمية والتكنولوجية للبلدان الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلدان.
- توفر الثروات المادية الضخمة والإمكانيات التي تمكنها من توفير فرص عمل هامة ومجزية ماديا تشكل إغراء قويا للاختصاصيين .
- إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءاتهم وتطورها هذا من جهة ، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة أوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى ، ذلك أن الدول المتقدمة تتبنى قناعة ثابتة مفادها أن البحث العلمي مصدر قوتها وتفوقها وتميزها.

هذا دون أن ننسى أن توفير تربة بحثية خصبة ووجود منظومة ثقافية قيمية تولي للعلم أعلى مراتب الاهتمام ، يمارسان إغراء يصعب على العقول العربية المنحدرة من بيئة بحثية فقيرة مقاومته .

فالهجرة أمر ضروري في بعض الحالات حتى يصبح للدول النامية أدمغة حقيقية ، ولا سيما أن البنية التحتية العلمية في العالم العربي لا تسمح بخلق أدمغة دون الحاجة إلى الانفتاح والأخذ بأسباب العلم من بلدان دخلت في طور الحداثة الجديدة [2] ، فاستمرار هذه الظاهرة قد سبب نكسة في المشاريع التنموية، ويزداد الشعور بالتخوف من هذا النزيف الفكري خصوصا

---

(1) **المرجع نفسه**، ص .49.

(2) **المرجع نفسه**، ص ص.52-53.

إذا علمنا أن تأهيل عالم واحد يكلف الدولة سنوات من العمل والجهد والمال، إضافة إلى الخسائر العينية والمتمثلة في ممتلكات المهاجر والتي يصعب تقديرها لندرة الإحصائيات والدراسات ، إلا أن بعض الدارسين يقدرون ذلك بما يعادل **20 مليون** دولار سنويا في المتوسط لبعض البلدان.[1]

ومن جهة أخرى هناك اختصاصات لا تحتاجها لا اليوم ولا في الغد القريب دول الجنوب، فحاجياتها ما زالت في مرحلتها " البدائية " ولا تمت بصلة إلى كثير من الاختصاصات كالفضاء مثلا ، وهذا إن دل فإنه يدل على تبعية دول الجنوب لدول الشمال ، فنحن نحتاج إلى عقولنا المختصة في مجال **المياه والحاجيات الغذائية والهندسة الزراعية** وآليات التصدير أي عقول متخصصة في ميادين تساهم في التنمية .

لذلك فمعالجة ظاهرة هجرة الأدمغة تتمثل في التعاون مع هذه الكفاءات الوطنية والعربية المهاجرة والاستعانة بها في تأمين الحاجيات الأولية من خلال تقديم المشاريع والمشاكل الاقتصادية والتنموية أمام هذه العقول المهاجرة ، وتحقيق شراكة تعاون معهم حتى يتم الحفاظ على الروابط والعلاقات مع البلد الأصلي ، فالمشكل ليس في هجرة العلماء أو الكفاءات الضرورية ، بل في قطع الوصل معهم وهو ما يحتاج إلى إرادة سياسية قبل كل شيء ، وفي هذا الشأن يقول " **روبرت ماكنمارا** " :" **إن العقول تشبه القلوب بصفة عامة في أنها تذهب حيث تلقى التقدير**" [2]، لذا وجب على البلدان النامية وخاصة بلدان المغرب العربي محاولة إيقاف هذا النزيف الخطير الذي سينعكس سلبا على مجتمعاتها ، وهذا من خلال توفير المناخ الإيجابي والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لاستقطاب هؤلاء الأدمغة والاستفادة من استثماراتهم ومشاريعهم.

---

(1) زهور مناد، **مرجع سابق**، ص.26.

(2)آمال موسى، مرجع سابق، ص.53.

فهذه البلدان وفي محاولة منها للحد من ظاهرة الهجرة خاصة غير الشرعية، قامت بالدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأوروبية ونذكر منها: **مسار برشلونة 1995** ومنتدى **(5+5) 2003** ، كما نجد هناك اجتماعات مشتركة كانت الدول العربية طرفا فيها وهي الاجتماعات الأوروبية الإفريقية التي عقدت في **الرباط** في **جويلية 2006** وفي **طرابلس** في **أواخر نوفمبر 2006** وآخرها **القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة** التي عقدت في **29-30 نوفمبر 2010** وجمعت البلدان الإفريقية والأوروبية المعنية بالهجرة غير النظامية .

***بيان الرباط في 2006/7/13**

في **13 جويلية 2006** ، طلبت نحو 60 دولة افريقية وأوروبية مســـاعدة المفوضـــية العليا للاجئين لمعالجة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى أوروبا ، وهذه القضية تســـبب القلق للمفوضية ، حيث غالبا ما يمتزج اللاجئون مع المهاجرين، وقد أصدر **بيـــان** صـــادق عليه **57 وزيرا** (**30** من دول أوروبية و**27** من الدول الإفريقية) في العاصمة المغربية **الرباط** ، وقد اتفق على التعاون والمسؤولية في معالجة المشكلة وتناولها بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، وتوفير الحماية لهم.[1]

كما ركزت **ندوتي الرباط وطرابلس** على مايلي :

- غياب سياسات مغاربية موحدة لمعالجة قضايا الهجرة وآثارها وضرورة تكوين مرصد لمراقبة تيارات الهجرة .

- ضرورة الإقرار بالربط الوثيق بين الهجرة والتنمية بما يفرض حتمية دراسة الأسباب العميقة للهجرة غير النظامية وهجرة العبور القادمة من دول جنوب الصحراء والمرتبطة بأوضاع التنمية والأوضاع الاجتماعية المتدهورة وحدة المديونية .

(1)عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، **الهجرة غير المشروعة والجريمة، مرجع سابق**، ص.50.

- وحول تفشي ظاهرة الجريمة في بعض بلدان المغرب العربي وربطها بالهجرة الوافدة ، وجب التحري في ذلك ، كما تم ربطها بالأوضاع الهشة التي تؤدي إلى هذه الظاهرة مما

يتطلب احترام حقوق المهاجرين الوافدين .

- ضرورة التصدي لشبكات التهريب التي تستغل المهاجرين الراغبين في العبور إلى البلدان الأوروبية .

- توسيع قنوات الهجرة القانونية .[1]

أما القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة التي عقدت يومي **29 و30 نوفمبر 2010** بمدينة **طرابلس الليبية** بمشاركة معظم الدول الإفريقية والأوروبية ، فقد اعتبرت دفعة قوية للتعاون بين الإتحاد الإفريقي والإتحاد الأوروبي ، ونقلة جديدة لتعزيز هذا التعاون بين الجانبين ، حيث اتفق الطرفان على الانتقال من علاقة المنح إلى الشراكة والتصدي معا للتحديات الجديدة على المستوى العالمي ، وقد بحثت القمة قضايا مثل **النمو الاقتصادي** و**السلام** و**الأمن** و**تغيير المناخ** و**الأمن الغذائي** و**الهجرة غير الشرعية**، هذه الأخيرة مثلت أهم موضوعات القمة وحظيت باهتمام أوروبي كبير وقد سعت القمة لوضع برامج لحلول تنموية تسهم في الحد من هذه الظاهرة ، وبما يمكن من توفير حياة كريمة وفرص عمل لحفظ كرامة المهاجرين ، مما يؤدي إلى استقرارهم في أوطانهم الأصلية ، ولا يدع مجالا للتفكير في الهجرة والدخول في مغامرة غير محسوبة العواقب . وقد صدر من القمة وثيقتان : هما **إعلان طرابلس** و**خطة العمل الثانية** للفترة من **2011** إلى **2013** .[2]

كما يلاحظ مؤخرا توجه الحكومات للاستفادة من الإعلام من خلال بث برامج تحسيسية

---

(1) **ندوة "الهجرة من شمال افريقيا إلى أوروبا، نحو تعزيز التعاون العربي الاوروبي"**. تونس، مركز جامعة الدول العربية 6-7 ديسمبر 2007،ص ص.17-18.

(2) **قمة إفريقيا- أوروبا الثالثة**، من موقع :**www.sis-gov.eg** .

حول خطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والصعوبات التي يلقاها الشباب من جراء هذه الظاهرة حتى ولو نجحوا في الوصول إلى أوروبا .

المطلب الثالث : جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

دعت الجزائر دول أوروبا إلى **«اعتماد رؤية واقعية وشاملة»** في التعامل مع الهجرة غير الشرعية، وإلى « الأخذ بعين الجدية» ظاهرة **كره الأجانب** و **العنصرية** التي تؤثر حسبها، في العلاقات الإنسانية بين دول الشمال والجنوب. فالجزائر تدعوا أوروبا إلى مقاربة **« واقعية و إنسانية»** لملف الهجرة.

وأشار الوزير المنتدب لدى وزارة الخارجية ، **عبد القادر مساهل**، إلى أن التعاطي مع الهجرة كظاهرة لا ينبغي حصره فقط في الهجرة السرية لأن هناك عدة جوانب تتطلب المعالجة مرتبطة بها. كما دعا إلى تفادي التهويل من هذه الظاهرة و عدم تجاهل قضايا مهمة لا تقل أهمية و خطورة عنها، مثل العنصرية و كره الأجانب في البلدان الغربية.

كما أوضح **الوزير المنتدب للشؤون المغاربية والإفريقية**، أن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب أن يعطى للتنمية، التي تعد مركز كل الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواء الشرعية منها أو غير الشرعية. [1]

من جانب أخر نجد أن الحكومة الجزائرية كان لها مجهودات واسعة من أجل تحقيـــق التنمية الاقتصادية بما يسمح بتحسين ظروف المعيشة وبالتالي التقليل مـــن الهجـــرة غيـــر القانونية، من خلال ترقية الشغل والتضامن الوطني وتعزيز برامج التنمية على مستوى البلديات، وهي البرامج الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم التنمية. [2]

---

(1) بوعلام غمراسة، **"الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة « واقعية وانسانية» لملف الهجرة"**. من موقع: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=521670&issueno=11144 ، تاريخ الاطلاع: 10-05-2011.

(2) ن. سوكو، **"43 مليار دينار لمواجهة الفقر في 16 ولاية"**. **مرجع سابق**، ص.2.

كما حاول المشرع الجزائري مكافحة الهجرة غير الشرعية بوضع عـــدة نصـــوص لمكافحتها أهمها القانون الصادر مؤخرا (سنة 2009) والمتضمن المادة 175 مكرر01.

فالمشرع الجزائري تنبه لوجود فراغ قانوني رهيب في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر ، فأصدر القانون رقم **09-01** المؤرخ في: **20 صفر 1430** الموافق ل **25/02/ 2009** المعدل والمتمم للأمر: **66-156** المؤرخ في **1966/06/08** المتضمن قانون العقوبات في مادته **(03)** المتممة لقانون العقوبات بقسم ثامن عنوانه : **الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني** ، والمتضمن استحداث المادة **175 مكرر 01.**[1]

وتم الإعداد لهذا القانون بموجب مشروع تقنين العقوبات ، المتضمن تجريم مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية من قبل وزراء العدل ، وأودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ **13 سبتمبر2008** ، ليحال في نفس اليوم على لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بتاريخ **28 ديسمبر** من نفس السنة. انعقدت جلسة علنية بتاريخ **12جانفي 2009** للمجلس الشعبي الوطني ، في الدورة العادية الثالثة من الفترة التشريعية السادسة ، بعدها قدم المشروع للتصويت بالبرلمان بتاريخ**21 جانفي 2009** في جلسة علنية، ودارت أثناءها مناقشات حول إلغاء الفقرة الثانية من **المادة 175 مكرر01**، والمتعلقة بتجريم المهاجرين بصفة غير شرعية عبر منافذ أو مراكز غير مراكز الحدود ، على اعتبار أنهم ضحايا ، بالنظر إلى العوامل التي تدفعهم إلى هذا التصرف من بطالة وغياب أفق مستقبلية ، حالة اليأس....، كما ورد في تدخلات النواب المعارضين للتجريم ، اعتبار أن الحل الأمني وتسليط العقوبات لا يزيد إلا من تفاقم المشكل ، لذا وجب تركه ومعالجة الظاهرة في إطار

(1) **الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 11 ربيع الأول 1430 الموافق ل 08 مارس 2009**، ص. 768.

أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية بمشاركة مؤسسات الدولة .[1]

فالمادة **175 مكرر 01** من قانون العقوبات المكونة من فقرتين تنص على مايلي : "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من **شهرين** (02) إلى ستة (06) أشهر وبغرامة **20.000 دج** إلى **60.000 دج** أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بـــالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول. وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود ".[2]

في هذا الإطار نص التعديل الجديد للقانون الجنائي الجزائري المعتمد رقم **09-01** المؤرخ في: **2009/02/25** على المعاقبة بالسجن في حق كل من تورط في محاولة الهجرة غير الشرعية، هذا الإجراء تلقى ردود فعل مختلفة بين المراقبين والخبراء في الجزائر[3]، ذلك أنه طبقا للقانون الجنائي المعدل بقرار مجلس الحكومة، فإن المهاجرين السريين قد يعاقبون بالسجن لمدة قد تصل ستة أشهر، ونص القانون على عقوبات أقسى للمتورطين في الاتجار بالبشر أو مساعدة شبكات الهجرة حيث قد تبلغ العقوبة عشر سنوات سجنا في أسوأ الحالات.[4]

---

(1) آمنة امحمدي بوزينة، **الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر. مرجع سابق،** ص.17.

(2) **المرجع نفسه،** ص.22.

(3) ليث أفلو، **تقرير تزايد الهجرة غير الشرعية من الجزائر عام 2007** ، ص.2. منشور على الموقع التالي:

http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2008/01/13/feature-01

(4) آمنة امحمدي بوزينة**. مرجع سابق،** ص.18.

كما عقدت الجزائر عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية في إطار التزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وتهدف إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم وهي ما تسمى بعملية "**إعادة التوطين**" نذكر منها ما يلي:

- **اتفاقية بين ايطاليا والجزائر**: تم توقيعه في روما في **2000/02/24** و المصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي **67/06** المؤرخ في **2006/02/11** ، وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم وقد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، وقد قدمت الحكومة الايطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام **2006** ومثلها عام **2009** .
- **اتفاقية بين فرنسا والجزائر:** تم إبرام هذه الاتفاقية بتاريخ **2003/10/25**.
- **اتفاق بين ألمانيا والجزائر:** تم توقيعه **ببون** في **1997/02/14** والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي**06 /63 المؤرخ في 2006/02/11.**
- **اتفاق بين بريطانيا والجزائر:** تم توقيعه ب **لندن** في **2006/07/11** والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي**06 /467 المؤرخ في 2006/12/11**.
- **برتوكول بين اسبانيا والجزائر:** تم إبرامه في**2002/07/31** والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي**03 /476 المؤرخ في 2006/12/06** . [1]

عموما تخطو الدول الإفريقية والجزائر خاصة خطوات متسارعة في مجال ترشيد الحكم وتحقيق التنمية الاقتصادية من أجل التغلب على واقعها الأسود من تخلف وصراعات وأمراض فأنشأت المنظمات القارية و الإقليمية كالاتحاد الإفريقي ومجلس السلم والأمن

(1) **المرجع نفسه**، ص ص. 10-11.

الإفريقي ومنظمة النيباد ، هذه الأخيرة التي تضم الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء التي تعتبر آلية طوعية أنشأتها الدول الإفريقية لتقييم التجارب المختلفة والاستفادة من تقييم الأقران.

- **ماهية الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء**

في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعروفة اختصارا بالنيباد، أنشأت الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء (**African peer review mechanism**) والمعروفة اختصارا ب (**APRM**) وذلك بقمة الاتحاد الإفريقي في **ديربان** في **جويلية 2002** تحت قرار رقم **57/7** للجمعية العامة للأمم المتحدة والنيباد ، وهي تعتبر حجر الزاوية في الشراكة الجديدة وتسعى للامتثال لأفضل الممارسات في ما يتعلق بكل من مجالات الحكم والتنمية وتسعى لتشجيع اعتماد السياسات والمعايير والممارسات التي تؤدي إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المرتفع والتنمية المستدامة والفرعية الإقليمية والقارية والتكامل الاقتصادي فالآلية تعزز التعلم من الأقران وبناء القدرات من خلال ممارسة الحوار البناء و الإقناع بين الشركاء. فهذه الآلية ليس المقصود منها أن تكون جهة رقابة بل الغرض منها تشجيع المشاركة بين الحكومة والمجتمع المدني في البلد المقيم. [1]

ويقاس التقدم وفق هذه الآلية على أساس أربعة معايير هي:

- الديمقراطية و الحكم الراشد.
- الإدارة الاقتصادية.
- حوكمة الشركات.
- التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

ففي الفاتح **فيفري 2009** استعرضت الآلية الإفريقية لمراجعة الأقران تقرير الجزائر

(1) محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ، **دراسة حول الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء.** من موقع : http://bohothe.blogspot.com/2010/04 / blog-post _8316.html. ، 21- أفريل 2010. ص.5.

والذي عرضه الوزير الأول **احمد أو يحيى** الذي مثل الـــرئيس **عبـــد العزيـــز بوتفليقـــة**.

فالجزائر قامت بالإصلاحات في المجالات الأربعة ويتم التركيز هنا على مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأهميته المتعلقة بموضوعنا، لكن هذا لا ينفي أهمية باقي المجالات.

***في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية:**

لقد شكلت برامج التنمية المختلفة والتي كلفت **207 مليار دولار** عوامل مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، فعلى مدى الفترة الممتدة بين **1999 و2007** تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط قدره **4%** وقد سجلت مصالح المالية العامة فوائض في ميزانيتها طوال تلك الفترة ، أما بالنسبة لسوق العمل فقد ارتفع عدد العاملين من **6 مليون** عام **1999** إلى **9.3مليون** عام **2007** ، وقد اعتمدت الحكومة في **أفريل 2008** إستراتيجية ترقية الشغل ومكافحة البطالة ب:

* تنمية ثقافة المقاولة.
* خفض معدل البطالة.
* تحسين مؤهلات اليد العاملة. [1]

ومنذ الفاتح **جوان 2008** شرع في تنفيذ المحور الرابع من الإستراتيجية المكرسة لتشغيل الشباب بإطلاق الإجراءات الجديدة للمساعدة على الإدماج المهني الموجه للباحثين عن عمل لأول مرة ، سواء المؤهلين منهم أو غير المؤهلين والذين دخلوا عالم الشغل والمقدرين ب **102480** حسب الصيغ التالية لعقود التشغيل:

* عقود إدماج حاملي الشهادات **cid** يستفيد منها حاملوا شهادات التعليم العالي حيث تم إدماج **34506** مستفيد.

(1) **المرجع نفسه**، ص.12.

* عقود الإدماج المهني **cip** يستفيد منها الشباب المتخرجون من مؤسسات التعليم المتوسط وحاملوا شهادات التكوين والتعليم المهنيين.

* عقود التكوين والإدماج**..cfi** يستفيد منها الذين لا يملكون أي مستوى تأهيلي.

وقد سمح هذا النظام من إدماج **60000** مستفيد.

ومن سياسات التنمية المستدامة تعميم التمدرس للجميع من التعليم الابتدائي إلى العـــالي، وفي هذا المجال أكدت الجزائر التزامها بتحقيق الأهداف الستة المقررة في برنامج التعلـــيم للجميع وكذا أهداف الألفية للتنمية من الآن حتى **2015**.

وفي إطار **التنمية الاجتماعية والثقافية** وضعت الحكومة إستراتيجية وطنيـــة لمحـــو الأمية والتي تهدف إلى خفض العدد الحالي للأميين بنسبة **50%** من **2008** إلى **2012**. كما تقوم الدولة بحملات تضامن مدرسية مثل منح إعانة مدرسية لكل طفل محتـــاج مســـجل ، وضمان النقل المدرسي بالنسبة لأطفال المناطق النائية. كما أطلقت الدولة مشـــروع تعمـــيم التزويد بالانترنت في كليات ومعاهد الشبكة الجامعيـــة الوطنيـــة لتســـهيل الوصـــول إلـــى المعلومة.[1]

وللحفاظ على المكاسب الاجتماعية، والحد من الفوارق الجهوية، ومحاربة الفقر ، قامت بتوحيد مساهمات سائر الأطراف ويدل على ذلك العقد الاجتماعي الاقتصادي المبرم بين الحكومة وأرباب العمل والنقابة ، وكذلك مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام والتكفل بالشباب وفئة النساء.

وتهدف هذه السياسات ذات الأبعاد المتعددة لمعالجة انعدام **الأمن الاقتصادي** في العالم

(1)**المرجع نفسه**. ص ص.12-13.

العربي، في آن واحد إلى تحقيق مايلي: [1]

*رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث تتجاوز معدلات التكاثر السكاني من أجل إحداث تأثير مباشر و ايجابي في مستويات الدخل، وإعطاء أولوية للدعم المالي للمشروعات التجارية الصغيرة الحجم، ما سيفضي إلى تحسن كبير في المستقبل الاقتصادي للفقراء.

*تمكين الفئات الاجتماعية كافة من المشاركة في مسيرة التنمية من خلال تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للمنافع.

*استهداف الفقر في كل الإجراءات المتعلقة بالأمن الاجتماعي، والارتقاء بظروف الفقراء المعيشية عن طريق تطوير البنية التحتية المادية والاجتماعي في البيئة التي يعيشون فيها.

* تيسير الانتفاع ببرامج التعليم والتربية والتوعية.

* تقوية الرعاية الصحية الأولية والتوسع في تغطيتها.

*تضييق الفجوة الجنوسية على كل الأصعدة الاجتماعية و الاقتصادية عن طريق تسليح المرأة بالمهارات والمعرفة والتسهيلات الائتمانية والتقانة من أجل تعزيز قدرتها على أداء ما يقع عليه خيارها من النشاطات الإنتاجية.

بذل المزيد لتقليص معدلات التكاثر السكاني في البلدان العربية القيام باستثمارات اقتصادية في المجالات الحافلة بفرص العمل المتاحة للفقراء، وتقديم برامج التدريب المهني أثناء الخدمة للمساعدة في دمج الفقراء في سوق العمل.

* زيادة التمويل والتخفيف من التعقيدات البيروقراطية في شبكات الأمان الاجتماعي وفي تقديم الخدمات الاجتماعية.

غير أن هذه السياسات لقت بعض العوائق من بينها النزاعات والاحتلال في المنطقة، وما تنطوي عليه من زيادة النفقات العسكرية على حساب الإنفاق في المجال الاجتماعي. [2]

---

(1) " **أهمية السياسات الاجتماعية المتكاملة"، تقريرالتنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، ص.117.

(2) **المرجع نفسه، المكان نفسه.**

فالجزائر مثلا، تعيش الكثير من الصعوبات في مختلف المجالات ، فعلى صعيد التنمية الاجتماعية و الاقتصادية مازالت البطالة متفشية في فئة الشباب حيث هناك آلاف المتخرجين سنويا يصطدمون بواقع الشغل وانعدام فرص العمل أو قلتها إضافة إلى اعتبار الإدماج المهني وعقود التشغيل حلول مؤقتة ومجرد مسكنات غير فعالة لامتصاص البطالة، كما أن استفحال هذه الظاهرة أفرز ظاهرة أخرى وهي ظاهرة **الهجرة غير الشرعية** إلى أوربا والتي أصبحت تستنزف الطاقة الشبابية في الجزائر بعد اليأس من الواقع المظلم في البلد.

كما أن الجو الاقتصادي الجزائري منفر هو الآخر للاستثمارات إضافة إلى تعفن الجهاز الإداري، [1] فمقارنة بالدول النامية الأخرى، لم تتبن البلدان العربية -خصوصا الدول المغاربية- إلا في الآونة الأخيرة سياسات اجتماعية متكاملة تستهدف معالجة الفقر واللامساواة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها قضايا متداخلة ومترابطة كل الترابط فيما بينها ومع قضية الهجرة. وقد سعت إلى تطبيق الدروس المستفادة من دراسات التنمية الحديثة التي تحبذ السياسات الاجتماعية القائمة على الاستثمار والإنتاج لا على إعادة التوزيع والاستهلاك. وهذه المقاربة لا تنتقص من تدخل الدولة في مجال الرفاه الاجتماعي بل تطالب إضافة إلى ذلك ، بدور أوسع للفعاليات غير الحكومية في رسم السياسات والخدمات الاجتماعية وتنفيذها .

بالإضافة إلى هذه الصعوبات المذكورة نشير إلى تحديات أخرى منها:

*إخفاق النظام التعليمي في بناء القدرات المهنية والعلمية.

*ضعف أنساق الخدمات الاجتماعية وتدني مستواها جراء غياب العناصر القيادية المناسب، وعدم الكفاية الإدارية، و العزوف عن تمكين الفئات المستهدفة، وعدم كفاية إجراءات التدقيق والشؤون المالية ، وضآلة قاعدة التمويل والموارد البشرية، والافتقار إلى الخبرة والمهارات، والالتزام في أوساط العاملين عموما.

---

(1)محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ ، **مرجع سابق**، ص ص.14-15.

*نقص التمويل من أجل تكرار المشروعات الناجحة على نطاق أوسع.

*التوزيع غير المتوازن للاهتمام السياسي والموارد المالية بين المناطق الريفية والحضرية.

*خبرة المجتمع المدني المحدودة في تنفيذ عمليات التنمية وبرامجها.

*التمركز البيروقراطي وغياب التنسيق في ما بين الهيئات الحكومية وبينها وبين الأطراف الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المدني.

* خضوع السياسات الاجتماعية لإدارة معالجة الأزمات القصيرة الأمد، بدلا من استرشادها برؤية بعيدة النظر على المدى الطويل.[1]

(1)" **أهمية السياسات الاجتماعية المتكاملة"، تقريرالتنمية الإنسانية العربية 2009**، ص.117.

خلاصة الفصل الثالث

- ✓ لم يكن مسار برشلونة السياسة المثلى لجعل منطقة المتوسط بحيرة الرفاه وذلك من حيث بقاء التهديدات القائمة واستمرار وتيرة الهجرة خصوصا غير الشرعية وغياب استراتيجيات فعالة أمام تشتت الرؤى ضمن الفضاء المتوسطي .
- ✓ ومن أهم عوامل ضعف المسار ضعف إرادة الدول الشريكة ، ونقصد على وجه الدقة الدول الأوروبية التي اتجهت نحو مشاريع التوسع شرقا ، وإدارة ظهرها عن شركائها الجنوبيين وفي نفس الوقت ظهور أطماع ومساعي أمريكية منافسة للمشروع الأوروبي في المنطقة المغاربية لكسب وزن استراتيجي كاف وتأمين مصالحها الاقتصادية خاصة النفطية منها وكل هذا ضمن خطتها لمحاربة الأعمال الإرهابية والهجرة السرية مما يقوض الوجود الأوروبي ويضعف من تأثيره .
- ✓ لذلك يلاحظ رواج بعض الأفكار الجديدة والمتعلقة بمشروع جديد بدأت تتضح ملامحه في الأفق ، والذي استطاع حيازة مكانة هامة ضمن اهتمام الإعلام والصحافة والمندرج تحت اسم "**إتحاد المتوسط**" ، أو كما أقر أخيرا "**الإتحاد من أجل المتوسط**" ، ووضع هذا المشروع كونه مشروع واعد يمكن من خلاله تحويل المتوسط إلى بحيرة التعاون والازدهار المنتظرة وتحقيق التنمية في دول الجنوب ،غير أنه لوحظ بأن هذا الأخير ما هو إلا نزعة **ساركوزية** فرنسية أو أخرى أوروبية يبقى هدفها فقط نفس الهدف من الشراكة الأورو-متوسطية وهو الحد من الهجرة غير الشرعية.
- ✓ غير أن دول العالم الثالث ترى بأن هذه الهجرة هي مكسب لها من خلال العلاقات التي تربط المهاجرين خاصة المغاربة بدولهم الأصلية ، وتأثير هذه العلاقة على هذه الدول من خلال ما يقومون به من تحويلات مالية وغيرها، كما تقوم الهجرة بالمساهمة في تخليص مجتمعاتها من عدة ظواهر سلبية كالفقر ، البطالة ، الجهل والأمية ...إلخ ، غير أننا لا ننسى أنه من ضمن هذه الهجرة يوجد هجرة الكفاءات والأدمغة التي تعتبر خسارة للدول المغاربية وعائقا في تحقيق التنمية في هذه الدول ،

ولهذا فهي تحاول توفير المناخ المناسب والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لاستقطاب هؤلاء الأدمغة والاستفادة من استثماراتهم ومشاريعهم .

- ✓ فالدول المغاربية خاصة ودول العالم الثالث عموما تشجع الهجرة غير الشرعية، إلا أن الضغوطات الدولية والسياسية العالمية التي تتحكم فيها الدول الكبرى أجبرتها على الدخول في شراكات واتفاقات دولية لمحاربة الهجرة السرية .
- ✓ وفي الأخير يمكن القول أن الحل الأمثل لتوقيف حركات الهجرة من دول جنوب المتوسط يكمن في الإحاطة بها في شموليتها، أي في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحيطة والفاعلة في تنشيط الظاهرة، مع ضرورة تحقيق تنمية شاملة بالدول المصدرة لها. على أن يرافق عملية التنمية في دول الجنوب حوار بين شعوب ضفتي المتوسط والانفتاح على ثقافة الآخر وتشجيع التبادل الايجابي، والتخلي عن النظرة السلبية التخوفية العدائية اتجاه الطرف الأخر، كما أن أية إستراتيجية موجهة لظاهرة الهجرة غير الشرعية تقتضي إشراك المجتمع المدني ككل والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان وكذا وسائل الإعلام.

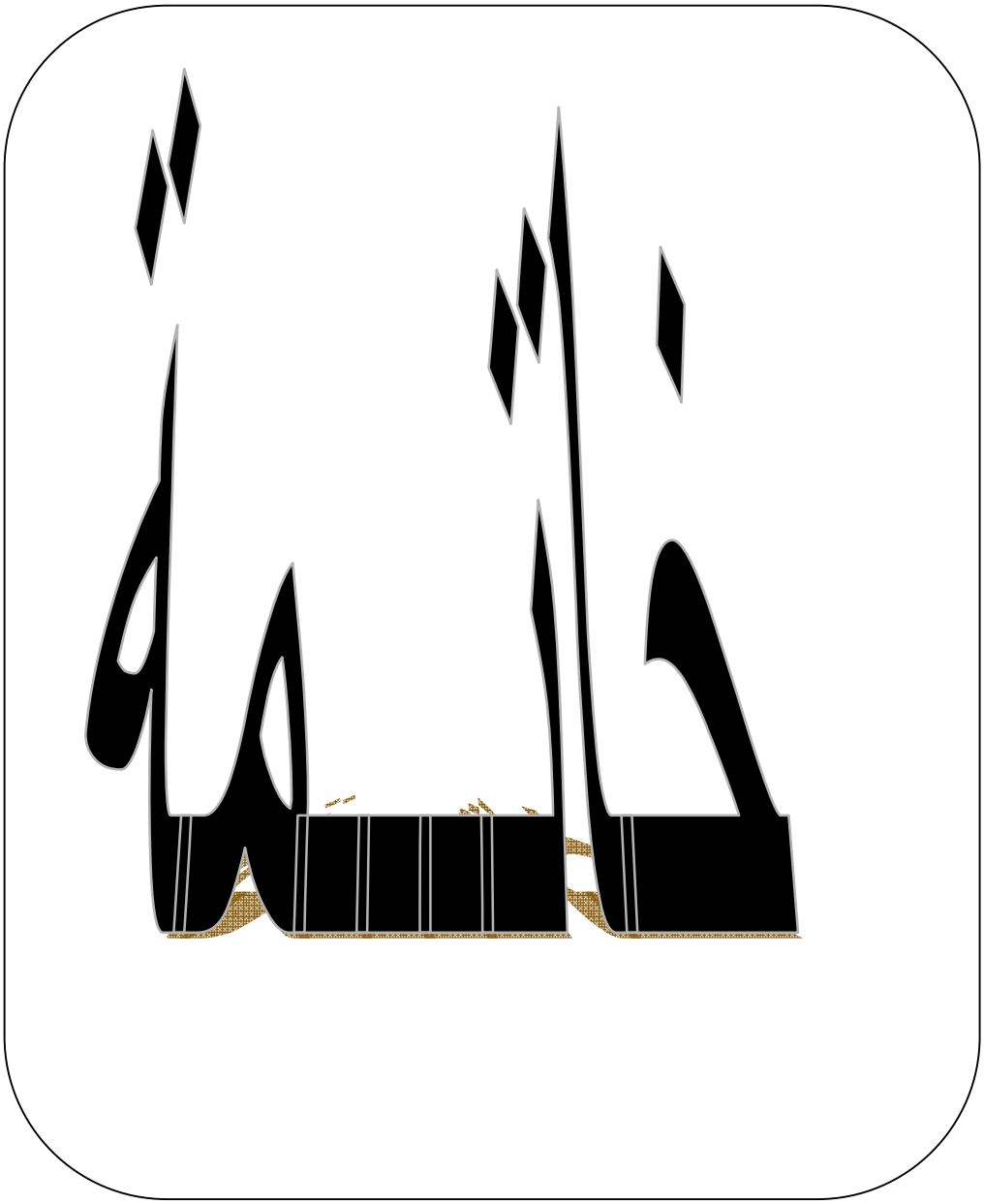
خاتمة

نستخلص مما سبق أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلة ، وهذا بالرغم من أن هذه الظاهرة لعبت دورا كبيرا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافات والأديان وتلاقي الحضارات المختلفة.

غير أن قضية هجرة الشباب عبر البحر المتوسط بطريقة غير نظامية احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية،خصوصا بعد أن باتت هذه الظاهرة مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين (خاصة من دول المغرب العربي) والمتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي .

وينطلق الإتحاد الأوروبي في تحليله لهذه الإشكالية من مسلمات مفادها أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة ، بالإضافة إلى عامل العولمة الاقتصادية وما صاحبها من حركة في رؤوس الأموال والسلع التي ساهمت في إحداث تحولات على المستوى السياسي والأمني ، دفعت بموجات الشباب في الجنوب للهجرة نحو الشمال ، غير أننا لا ننسى أن سياسات الغلق التي اتبعتها الدول الأوروبية في مجال الهجرة جعلت من هذه الأخيرة والوصول إلى تلك القلعة المغلقة بمثابة تحد بالنسبة لهؤلاء الشباب .

ولقد أخذت ظاهرة الهجرة غير القانونية أبعادا أمنية خطيرة ، خصوصا بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتطرف الديني والتي أدت إلى خلق توترات في المنطقة ، وتوطدت هذه المسلمة بعد أحداث 11 سبتمبر التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية في عقر دارها ، وكذا تولي التيار اليمني المتطرف الحكم والذي أثر بكل ثقله على عملية صنع القرار المتعلقة بالسياسة الأوروبية اتجاه الهجرة عموما، والتدفقات السرية على وجه الخصوص ، سواء على مستوى الدول كل على حدة أو على مستوى الإتحاد الأوروبي .

فهذا الأخير يرى بأن ظاهرة الهجرة غير المنظمة القادمة من الضفة الجنوبية للبحر المتوسط باتجاهه هي في آن واحد مصدر كل المخاطر وتهديد لأمن واستقرار دوله ، وهذا نظرا لكون هذا التهديد ينتقل من دولة إلى أخرى ، ومن منطقة إلى أخرى بفعل ما توفره العولمة من وسائل وتسهيلات ، وأنه لا يمكن لأي دولة أن تضمن أمنها الداخلي دون اللجوء إلى التعاون الدولي (الأمن الجماعي) وهذا مهما كانت القوة العسكرية التي تزخر بها ، كما ترسخت فكرة ذات أهمية معتبرة لدى دول الإتحاد مفادها أن أمن أوروبا لا يمكن أن يتم بمعزل عن أمن دول جنوب المتوسط . ولهذا ولمحاولة محاصرة هذه الظاهرة نادت هذه الدول بضرورة تكثيف الجهود بين دول المغرب العربي خصوصا ، كونها دول المنشأ والعبور و بين دول جنوب أوروبا خاصة فرنسا ، إسبانيا ، وإيطاليا كونها أكثر الدول استقبالا للمهاجرين ، من أجل التصدي لهذه الظاهرة باتخاذ تدابير مشتركة وغير انفرادية.

ومن هنا انبثقت فكرة مشروع الشراكة الأورو-متوسطية ، أو ما يعرف **بمسار برشلونة 1995** ، والذي كان بمثابة إستراتيجية متجانسة ومتكاملة تمحورت حول بناء شراكة اقتصادية من خلال إقامة منطقة للتبادل الحر وتقديم إعانات مالية لدول الجنوب ، التي من شأنها أن تقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط ، وذلك عن طريق خلق مناصب شغل دائمة بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها ، كما كان المشروع يهدف إلى ضمان الأمن والاستقرار والتقدم والرقي في حوض المتوسط ، التي تتوقف أكثر على مسألة دمقرطة أنظمتها السياسية، واحترام حقوق الإنسان، و تكريس الحكم الراشد أكثر من ارتباطها بالمساعدة التي يوفرها الجانب الأوروبي، وأظهرت سياسات هذا الأخير تأكيده على محاربة العنصرية والتعصب العرقي، وعدم التسامح، واحترام التنوع والتعدد في مجتمعاتها، والتعاون في منع و محاربة الإرهاب و تهريب المخدرات والجريمة المنظمة. كما دعت الدول الأوروبية إلى اعتماد سياسات لمواجهة الضغوط السكانية، وأقرت بأهمية الهجرة في العلاقة بين الطرفين الأوروبي و المتوسطي، وأكدت التعاون لتخفيف

ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب والمساعدة في إيجاد فرص عمل، مع التعهد بحماية حقوق المهاجرين المقيمين بصورة شرعية، كما اتفق الطرفان على ضرورة تحقيق تفاهم متبادل لإنهاء التطرف على كل المستويات وتحقيق التسامح والتعاون بين أديان إقليم أوروبا وبلدان جنوب و شرق المتوسط. كما دعت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة إلى اعتماد نهج ثنائي متعدد الأطراف، يهدف إلى معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية في ما بين الدول الأوروبية و البلدان العربية المتوسطية.

غير أن هذا الاهتمام الكبير من قبل حكومات دول الاتحاد وكذا الحكومات المحلية لدول جنوب المتوسط (الدول المغاربية) ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف تسرب الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية، فاتفاقات الشراكة المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية هي بمثابة اتفاقيات دفاع وحماية للاتحاد الأوروبي ضد الهجرة غير الشرعية القوية نحوه، عن طريق التركيز على الهاجس الأمني والاستقرار، ويتجلى ذلك من خلال معسكرات الاحتجاز التي تم إنشاؤها في دول المغرب العربي، أو دعم الاتفاقات الأمنية المشتركة التي تتيح تسليم المهاجرين غير الشرعيين إلى حكومات بلدانهم الأصلية، أو عن طريق الدعم المالي للحكومات المغاربية لتشديد الحراسة على الحدود وتعقب المهربين. وكان نتيجة هذا الإجراءات من غلق وتشديد على تدفقات الهجرة، إصرار الشباب المغاربي أكثر فأكثر على الهجرة بكل الطرق، وهذا بالرغم من المخاطر التي سيواجهونها والتي تنعكس على أمنهم الشخصي كذلك.

لذلك فللهجرة علاقة متعددة الوجوه مع أمن الإنسان كذلك ، تتجلى في كل مراحل عملية الهجرة كما في نتائجها، فمنذ بداية التفكير في اتخاذ القرار بالهجرة تكون المدركات عن غياب أمن الإنسان هي الحوافز التي تدفع الأفراد إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيا وراء فرصة عمل ودخل أفضل، تشمل هذه العوامل كذلك انتشار النزاع واللااستقرار السياسي.

فمنذ البدء بتنفيذ هذا القرار في واقع الممارسة-أي تحديد كيفية الوصول إلى البلد المقصود والحصول على العمل هناك- فإن أمن الإنسان يتعرض للخطر في أغلب الأحيان.

ولا ننفي أن لكل دولة حق سيادي لا جدال فيه لوضع سياساتها الخاصة بالهجرة وتنفيذها، غير أن التعنت في هذه السياسات قد يدفع عددا من المهاجرين المحتملين إلى اللجوء إلى شبكات إجرامية تتولى تهريبهم إلى بلدان جنوب أوروبا، حيث يأملون في تحسين نوعية حياتهم وأمنهم البشري، وبعبارة أخرى فإن التشدد المفرط في سياسات الهجرة قد يسهل فرص العمل المربح لعصابات ناشطة في تهريب البشر، وقد أكدت جسامة هذه المشكلة وخطورتها المتعاظمة حوادث الزوارق التي يلقى فيها مواطنون من شمال إفريقيا مصرعهم غرقا كل يوم خلال محاولاتهم الهجرة إلى أوروبا ، وتجسد هذه الحوادث مشكلة أمن الإنسان في أسوأ مظاهرها. ولا يقتصر الأمر هنا على النفقات المالية الباهظة التي يتكبدها المهاجرون بل إن هذه المحاولة قد تكلفهم حياتهم ثمنا لذلك.

يلاحظ وجود " **ثنائية مرجعية للأمن** " وهذا راجع للسياسات الرئيسية في الخطابات حول قضية الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط على الرغم من أن واحدة من هذه الثنائية هي الطاغية ، فعلى ما يبدو فإن الخطاب المهيمن هو أن الهجرة غير الشرعية والتحديات الأخرى عبر الوطنية ذات الصلة تشكل " **تهديدا** " على استقرار ورفاهية الدول والمجتمعات الأوروبية ، والهدف الرئيسي في هذه الحالة هو التصدي وردع هذه الهجرة بأكبر قدر من الفعالية ، ومن جهة أخرى ، هناك خطاب معتمد من طرف منظمات حقوق الإنسان ودعم المهاجرين ، ولكن أيضا من طرف بعض الحكومات ، والتي تركز فيه على " **الأمن الإنساني** " أو "**سلامة المهاجرين غير الشرعيين**" ، ومن هذا المنظور فإن الحتمية الرئيسية ليست محاربة أو مكافحة الهجرة بكل الوسائل الممكنة ، بل تفادي الخسائر في الأرواح وحماية المهاجرين من التهريب البشري، وضمان حقوق اللاجئين ، وهذا من خلال

إتباع سياسات تنموية تضمن الحياة الكريمة لهؤلاء الأفراد المقبلين على الهجرة غير الشرعية في بلادهم عبر الدخول في اتفاقات وشراكات مع الدول مصدر الهجرة .

ويجدر الانتباه لوسيلة أخرى للتهريب وذلك أن أعدادا ضخمة من مواطني البلدان الإفريقية جنوب الصحراء يدخلون شمال إفريقيا والعبور إلى أوروبا هو هدفهم الرئيسي، غير أن من لا يستطيع منهم اجتياز نقاط التفتيش الصارمة المتشددة على الحدود الأوروبية ينضم إلى جماعات المهاجرين المتزايدة في شمال إفريقيا ، وتقطع السبل ببعض العابرين من الفئة الأخيرة في مناطق شاسعة من بلدان شمال إفريقيا ، هؤلاء المهاجرين يشكلون حالات فاجعة بهروبهم من انعدام الأمن الإنساني في بلدانهم الأصلية ليواجهوا مصيرا مماثلا في البلدان التي يلجؤون إليها ، يضاف إلى ذلك أن هذا المسلك يفاقم استنضاب الموارد الشحيحة أصلا في أقطار شمال إفريقيا العربية ، ويعوق من قدرتها على تلبية متطلبات التنمية وتحقيق مستويات العيش الكريم وأمن الإنسان لمواطنيها .

وهذا ما دفع بها إلى الدخول في شراكات مع الإتحاد الأوروبي ، غير أن هذه الشركات اتسمت باللاتوازن ، فمن جهة يوجد الإتحاد الأوروبي ككتلة واحدة تملك اقتصادا متطورا ومن جهة أخرى تدخل دول المغرب العربي في هذه الشراكة منفردة وباقتصاديات مشتتة ومتخلفة وهذا ما أعاق تحقيق التنمية، غير أن تفطن حكومات هذه الدول لاستغلال طاقات الشباب الفتي التي تتميز به عن غيرها ، يفتح لها آفاقا رحبة من الفرص ، ويجسد" نعمة ديمغرافية " تمهد السبيل لهذه الجماعات للتحول إلى قوى عاملة فتية ملتزمة ، ناشطة اقتصاديا ، وتتمتع بالقدرة على تحصيل الدخل والادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق التنمية.

ولكي يتحقق ذلك ، ينبغي أن يتحول تركيز التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو حشد الطاقات الكامنة لدى تلك القوى العاملة ، وهو ما لا يحدث الآن بالسرعة الكافية ، كما يجب تركيز سياسات الدولة على إعادة هيكلة النظام التربوي التعليمي من أجل سد فجوات المهارة ، والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل ، وتحفيز القدرات

المعرفية الملائمة للفرص المتاحة في الاقتصاد على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، ويجب أن يتم تحويل المدخرات الوطنية بكفاءة وفاعلية إلى استثمارات واسعة لتطوير المرافق الصحية والسكنية وتعزيز سوق العمل لتلبية احتياجات هذه القوة العاملة الفتية وتزويدها بالتسهيلات الكفيلة بزيادة الإنتاجية .

كما أن تطوير البيئة المؤسسية اللازمة لقيام قطاع خاص قابل للحياة قائم على المشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة ، من شأنه أن يقضي على الأسباب الجذرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال ضمان الأمن الاقتصادي في جميع أشكاله .

فالهجرة شكلت تحديا وحساسية للسياسات الأوروبية نظرا لكونها قضية سياسية واجتماعية من خلال صعوبة اندماج المهاجرين داخل هذه المجتمعات ، الأمر الذي يكثف حالات العنصرية، ويزيد القلق إزاء الهجرة غير الشرعية وما تؤدي إليه من عدم استقرار سياسي وأمني ، فعلى الحكومات أن تلعب دورا رئيسيا وفعالا في مجال مسلسل اندماج المهاجرين وكذا ربط وتوطيد العلاقات ما بين مختلف المجموعات البشرية المتواجدة في دولة ما . كون هذه المسألة لا تخص المهاجرين والأقليات فحسب، بل تشمل أيضا مجتمعات دول الاستقبال بأكملها، والتي يجب أن تتفاعل بطريقة إيجابية وتبذل الجهود اللازمة من أجل التكيف والتواصل مع المهاجرين .

فمشكلة الاندماج تتفاقم بالنسبة لذوي الأصول العربية والمسلمة أكثر من غيرها بسبب الأحكام والتصنيفات المسبقة ، حيث تلتصق بهم تهم الإجرام والتطرف والإرهاب بطريقة اعتباطية ، كما أن المسئولين الأوروبيين واعون بأهمية المهاجرين ولكن هناك من لا يزال يجد صعوبة في الموائمة بين الحفاظ على الصفاء العرقي والثقافي والحضاري لأوروبا ، وبين حاجات هذه القارة العجوز إلى الأجانب لتغطية النقص الديمغرافي والاستجابة لحاجات مختلف القطاعات الإنتاجية بكل أنواعها ومستوياتها ، وفي هذا الشأن لجأت إلى أصناف

أخرى من الهجرة تتمثل في هجرة الحصص والهجرة الإنتقائية مع وضع شروط خاصة لدخول هؤلاء المهاجرين .

كما أن مسألة التجاذب الأمريكي الأوروبي في منطقة المتوسط خصوصا منطقة المغرب العربي ، كانت ولا زالت محل نقاش وتحليل سياسي ، إلا أن الاتجاه الأخير لسير العلاقات والتفاعلات في المنطقة يبين لنا سعي أمريكي "متجدد" لتكريس تواجد قوي في المنطقة ، يتواءم وآليات السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، التي تقوم في جوهرها على حماية المصالح الأمريكية عبر مختلف أرجاء العالم ، وفي المتوسط ومنطقة المغرب العربي على وجه الخصوص ومحاولة التصدي للتهديدات والأخطار الجديدة فيها.

كما يجب تفعيل إتحاد المغرب العربي ليقوم بكثير من الأعمال والأدوار من بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي يعاني منها جميع بلدانه تقريبا ، وقد أكدت مسألة الهجرة كل الاهتمام الذي يكتسيه الاندماج المغاربي ويظل هذا الأخير ضرورة ملحة من أجل استقرار كل المنطقة الأورومتوسطية ، وعليه فإن التوجه المطروح نحو بناء علاقات أمنية عربية أوروبية لا يعني أن تسلم الدول العربية بكل ما يقدمه الجانب الأوروبي من أفكار ، فمن الممكن أن يقدم العرب أفكارا جديدة تتوافق مع أهدافهم ومصالحهم ، ومن خلال الحوار الذي يستدعي ضرورة فتح المجال لتدابير ديمقراطية أكثر عمقا وعقلانية ، تتيح الاندماج الحقيقي لهؤلاء المهاجرين مع احترام خصوصياتهم الثقافية ، كما يتطلب كذلك على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها ، ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو إستراتيجية اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية ، تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستديمة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية .

فعلاج موضوع الهجرة يحتاج إلى سياسات واستراتيجيات محددة لعل أولها التركيز على التنمية الاقتصادية والبشرية و البيئية والسياسية الشاملة والمستديمة للحد من الهجرة

وتحفيز السكان على الاستقرار في بلدانهم، والحد من نزيف العقول والمهارات البشرية، كما يجب استمرار المفاوضات بين دول شمال وجنوب المتوسط في هذا الشأن واستحداث آليات لتحسين أوضاع المهاجرين والحد من الهجرة غير القانونية، وفتح قنوات الهجرة القانونية، ومساعدة دول الجنوب في تجفيف منابع الهجرة في إفريقيا جنوب الصحراء.

غير أن ما نراه حاليا من تزعزع وعدم استقرار في أغلب الدول العربية ودول المغرب العربي خاصة ، يجعلنا نتساءل حول التدابير و المشاريع الجديدة التي يمكن أن تطرحها الدول الأوروبية تحت حجة حماية أمنها واستقرارها ضد ما يمكن أن ينتج من تهديدات وتحديات ، وخاصة حول موضوعنا والمتمثل في الهجرة غير الشرعية .

فاتحة الملاحق

الملحق الأول : البيان الختامي لندوة برشلونة

برشلونة 28 نوفمبر / تشرين الثاني1995

النص النهائي

البيان الذي تم إقراره خلال المؤتمر الأوروبي المتوسطي في برشلونة

28/27 نوفمبر / تشرين الثاني1995

من الموقع الإلكتروني:

http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Barcelona-arabic1.doc

الملحق الثاني:الخرائط الجغرافية

❖ ***خريطة تمثل الهجرة الإفريقية غير الشرعية خارج القارة الإفريقية.***

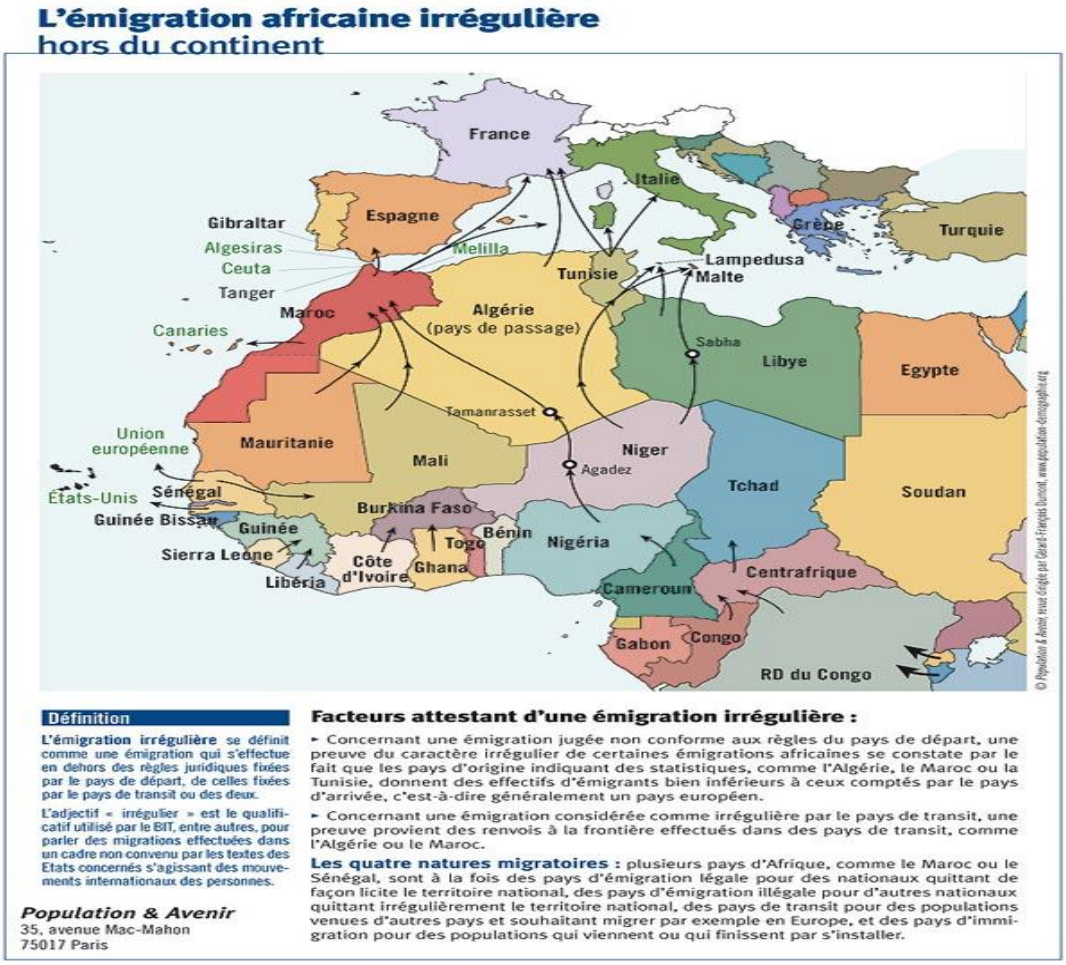

Source : www.diploweb.com/L-emigration-africaine-irreg...

الملحق الثالث: الجداول

❖ ***جدول يوضح عدد السكان في دول حوض المتوسط (بالملايين)***

	1995	2010	2030
شمال الحوض فرنسا	58.12	60.69	62.66
إيطاليا	57.87	58.82	53.17
اسبانيا	39.14	39.06	37.75
اليونان	10.45	10.75	10.44
البرتغال	9.87	9.86	9.79
جنوب الحوض الجزائر	28.14	38.39	49.9
المغرب	27.72	35.95	45.24
تونس	9.3	11.86	14.99
ليبيا	5.41	8.8	14.39
مصر	57.74	72.72	89.91
شرق الحوض تركيا	61.28	74.9	90.76
مالطا	0.37	0.4	0.43
قبرص	0.74	0.83	0.93
سوريا	14.28	23.23	37.15
لبنان	4.01	4.9	6.02
الأردن	4.41	6.69	9.35

المصدر: l'annuaire de la Méditerranée , publisud ,Paris 1996,p.329.

قائمة المراجع

I. باللغة العربية

➢ الكتب

1. أحمد عثمان كميلة ، السياسة الخارجية الليبية اتجاه الشراكة المتوسطية مابين 1990-1998 . ط1، ليبيا ، الدارالآكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر ، 2005.

2. الحاج علي ، سياسات الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة . ط1 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.

3. اللاوندي سعيد ،أمريكا في مواجهة العالم: حرب باردة جديدة. القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر،2003.

4. أمين سمير و آخرون، العلاقات العربية الأوروبية .القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية، ماي 2002.

5. بوحوش عمار، العمال الجزائريون في فرنسا: دراسة تحليلية. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974 .

6. براهيمي عبد الحميد ،المغرب العربي على مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية. ط1، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،1996.

7. بن عنتر عبد النور ،البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، النشر والتوزيع، 2005.

8. بخوش مصطفى ، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة .ط1 ، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2006.

9. وايت بريان ، ليتل ريتشارد ، سميث مايكل ، قضايا في السياسة العالمية. ط1، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004.

10. علي الجابري محمد ، قضايا في الفكر العربي المعاصر. ط2 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2003.

11. عثمان حسن محمد نور، د.ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة. الرياض :جامعة نايف للعربية للعلوم الأمنية، 2008.

12. رزيق المخادمي عبد القادر ، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية . القاهرة ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2006.

13.شلبي جمال ، العرب وأوروبا : رؤية سياسية معاصرة .ط1، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000.

14. شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي**.** ط5، الجزائر، دار هومة، 2002.

15. مصطفى كمال محمد ، نهرا فؤاد ، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية .ط1 ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.

16. خليفة الكواري علي وآخرون،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002.

➢ **التقارير**

1. أبو العينين محمود (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي 2007-2008.** الإصدار05 ،القاهرة: مركز البحوث الإفريقية، أكتوبر 2008.

2. أبو طالب حسن (رئيس تحرير)،"الإتحاد الأوروبي والمتوسط ". التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004 ،القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،أوت 2004.

3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة **لتقرير التنمية البشرية 2009** :"التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية ". تر:أمل الترزي ، القاهرة :مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط ،2009 .

4. تقريرالتنمية الإنسانية العربية 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.

5. إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، حوار(5+5) .في 5-6 ديسمبر 2003.

6. نص إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورومتوسطي 27-28 نوفمبر 1995، من الموقع الإليكتروني:

http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Barcelona-arabic1.doc

الوثائق الرسمية:

7. الجريدة الرسمية رقم 69 المؤرخة في 17 رمضان 1424 الموافق ل 2003/11/12 .

8. الجريدة الرسمية، العدد 15، المؤرخة في 11 ربيع الأول 1430 الموافق ل 08 مارس 2009.

➢ **الدوريات**

1. أبو قاسم خشيم مصطفى عبد الله ،"اتفاقيات الشراكة الأورو-مغاربية و تأثيرها على التجارة الخارجية والبينية لدول اتحاد المغرب العربي".**مجلة المغرب العربي**،ع.7،السنة الرابعة،2009

2. الشيخ وليد ،"أوروبا وقضايا الهجرة : معضلة الأمن والاندماج" . **السياسة الدولية**، ع 165، جويلية2006.

3. الشميطلي هاني ،"أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط".**المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع.19،صيف 2008.

4. بيبرس سامية ،" الإتحاد من أجل المتوسط و مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية".**السياسة الدولية**،ع.174، أكتوبر2008.

5. بشير هشام ،"الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا:أسبابها ،تداعياتها، سبل مواجهتها". **السياسة الدولية** ،ع 179، جانفي 2010.

6. بن صايم بونوار ،"تطور المقاربة الأوروبية للأمن في المتوسط". في **الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008.

7. بن خليف عبد الوهاب ،"العلاقات الأوروبية –المتوسطية: استراتيجيات شراكة أم توظيف". **مجلة دراسات إستراتيجية** ، ع 05 ، الجزائر:دار الخلدونية للنشر والتوزيع، جوان 2008.

8. بخوش مصطفى ،"التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط". في **الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008.

9. جاسم زكريا محمد ،**"أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية"** . (ـــــــــــ،ـــــــــــ).

10. جوهر نهاد، "حقوق العمالة المهاجرة في المواثيق الدولية ".**السياسة الدولية** ،ع 165، 2006.

11. هاثاواي جيمس ،" الحل الزائف لردع الشواطئ " .**نشرة الهجرة القسرية** ، العدد 26 ، سنة 2006.

12. صايج مصطفى ،"الاتحاد من أجل المتوسط و مصير برشلونة". **السياسة الدولية**،ع.174، أكتوبر 2008.

13. عبد الله الحربي سليمان ،" مفهوم الأمن :مستوياته وصيغه وتهديداته".**المجلة العربية للعلوم السياسية،** ع 19، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، صيف 2008.

14. عياد محمد سمير، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل والسياسات**". في: **الملتقى الدولي :الجزائر والأمن في المتوسط** ، جامعة قسنطينة،2008.

15. علاق جميلة ، ويفي خيرة ، **مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة".** (ـــــــــــ،ـــــــــــ).

16. روبرت كولفيل (رئيس التحرير)، **"مهاجرون غير نظاميين". مجلة اللاجئون،** ع 148، سويسرا: جنيف، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، 2007.

17. رياض حمدوش ،**"تطور مفهوم الأمن والدراسات الأمنية في منظورات العلاقات الدولية".** (ـــــــــــ،ـــــــــــ).

18. رضوان سمير ،"هجرة العمالة في القرن 21. **السياسة الدولية،**المجلد41،ع 165،يوليو2006.

19. شلبي مغاوري ،"الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة ".**السياسة الدولية** ، ع 165، يوليو 2006.

20. حامد ناصر ، " المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج " . **السياسة الدولية** ، ع 163 ، يناير 2006.

21. حسين سوسن ، "الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية". لقاء مع: برونسون ماكينلي، مديرعام منظمة الهجرة العالمية، **السياسة الدولية،**ع 165، جويلية 2006.

22.حماد إبراهيم ، "البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية" . **السياسة الدولية** ، ع 129 ، 1997.

23.حمودة مسعود ،" عوامل الهجرة من الجنوب إلى الشمال". **مجلة الحقيقة،**ع02، جامعة أدرار،مارس 2003.

24. حنفي علي خالد ،" موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة".**السياسة الدولية،**ع.64، أكتوبر 2003.

25. لعجال محمد أمين أعجال ،**"مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في الأبعاد الأمنية الجديدة للمتوسط".** الملتقى الدولي: **الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق،** جامعة قسنطينة ،2008.

26. ينون مصطفى ، **"المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط".** (ـــــــــــ،ـــــــــــ).

27. مرسي عبد العزيز مصطفى ،" متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم".**شؤون عربية،**ع 141،2010.

28. مطاوع محمد ،"أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار".**السياسة الدولية**،ع.163، يناير2006 .

29. مطر عبد الرحمن ، "قراءة أولية لوثيقة برشلونة (5) .**المستقبل العربي** "، جانفي 1997.

30. منيرة بلعيد ، "**ديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي : دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة** ". في الملتقى الدولي : **الجزائر والأمن في المتوسط** ، ملتقى قسنطينة ،2008.

31. ناجي عبد النور ،"**الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي**" . (ـــــــــ،ـــــــ).

32. خشاني محمد ، " العلاقة بين الهجرة والتنمية في شمال إفريقيا".اللجنة الاقتصادية، المغرب، مكتب شمال إفريقيا، 2007 .

33. خضر بشارة ،" **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)**".**المستقبل العربي**، 2008 .

34. غربي محمد ،" **من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن:حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط**". **دفاتر السياسة و القانون**،العدد الأول،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، ماي 2009 .

35. (ـــــــ،ـــــــ)، "**الدفاع والأمن:إشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية**". في **الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط:واقع وآفاق**، جامعة قسنطينة ، 29-30 أفريل 2008.

➢ **الندوات:**

1. ندوة "الهجرة من شمال افريقيا إلى أوروبا، نحو تعزيز التعاون العربي الاوروبي". تونس، مركز جامعة الدول العربية ، 6-7 ديسمبر 2007.

2. الندوة الثالثة : "مستقبل الهجرة مابين سياسة الجوار وسياسة الجدار"، تونس، 07 ديسمبر 2006.

3. الملتقى الوطني الثاني : **ظاهرة الهجرة غير الشرعية وآثارها الدولية : حالة الجزائر**، جامعة الشلف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 25-26 ماي 2011.

➢ الوثائق غير المنشورة

1. العاقل رقية ،إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، جوان 2008.

2. برقوق أمحند ، "الأمن الإنساني ومفارقات العولمة". جامعة الجزائر،2010.

3. بن زيوش غالية ،الهجرة والتعاون المتوسطي منذ منتصف التسعينات . رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ،2005.
4. فيلالي فاطمة ، الشراكة الجزائرية الأورومغاربية في حوض المتوسط : من مسار برشلونة إلى الإتحاد من أجل المتوسط. رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، 2009 .
5. قوجيلي سيد أحمد ،" البناء الإيتيمولوجي للأمن :مقدمة إلى الدراسات الأمنية". جامعة وهران ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2010.
6. كاتب أحمد ، خلفيات الشراكة الأوروبية –المتوسطية .رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2001/2000 .
7. كامش الطيب ، الشراكة الأمنية في حوض المتوسط .رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة السانية-وهران- قسم العلوم، 2008.
8. لعجال محمد أمين أعجال ،استراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه المغرب العربي .أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر :كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسيو والعلاقات الدولية ،2007/2006.
9. متقي مشكوري كريم ،الهجرة السرية للأطفال القاصرين المغاربة نحو أوروبا:دراسة في ظل المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية.رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، فاس:كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2005-2006.
10. مناد زهور ، مسألة الهجرة في العلاقات الأورومغاربية : رهانات وآفاق . مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،2004،
11. غربي رقية، شرايطية سميرة، فريجة لامية :الهجرة السرية،بحث سنة أولى ماجستير-كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر ، بسكرة،2007-2008 .

- **الجرائد**

1. بن حملة محمد الهادي ،"وزير النقل يكشف: نظام مراقبة متطور لرصد أي إقلاع لقوارب الحراقة". جزائرنيوز، 19 جويلية 2009.

2. حسان.ح،"100 حراق جزائري قاصر في مراكز الاحتجاز وعصابات تهريب البشر محل اهتمام".جريدة الفجر، 25 سبتمبر 2010.

3. ن. سوكو، " 43 مليار دينار لمواجهة الفقر في 16 ولاية"، جريدة الخبر، العدد 4697، بتاريخ 08 ماي 2006.

4. « Quelques chiffres » . Algérie news , N°3, 2 novembre 2009.
5. Fayçal Oukaci, « nouvelles mesures du gouvernement espagnol contre l'immigration clandestine ».Algérie news, 11 mars 2009
6. S.A, « le problème de l'émigration clandestine nécessite des interventions sur plusieurs fronts ». la trubine, n° 5, 15 mars 2009.
7. Nadia Benakli, « des ministres en panne d' idées ».l'expression, le 18 janvier 2008.
8. « Immigration clandestine en Méditerranée ». El Watan, 11 Mars 2009
9. La liberté , n° 02, le 03décembre2008 .

II. المراجع باللغة الأجنبية

➢ Les livres

1. Aomar Baghzouz , « place et rôle de l'Algérie dans l'architecture de sécurité en Méditerranée **»**.Conférence de Constantine,29-30 avril 2008.
2. Badis Saoudi, « les variétés sécuritaires et leurs impact sur la souveraineté des Etats de la méditerranée ».conférence de Constantine,2008.
3. Barbara Delcourt, Théories DE LA Sécurité**.** Poli401 – (4 ECTS) Obligatoire en 2ème cycle en sciences politiques, orientation relations internationales,2006-2007.

4. Barry Buzan, People, states and fear :an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era,2nd ed, Colorado: Lynne Rienner Publishers,1991.
5. Dominique Borne, Jacques Scheibling, La Méditerranée. Paris, Hachette livre,2002.
6. jacques Barou, la planète des migrants : circulation migratoires et constitution de diasporas à l'aube du xx1 siècle. Presses universitaires de Grenoble, 2007.
7. Juf Huysmans, The Politics of Insecurity : Fear, Migration and Asylum in EU.oxford,Routledge,2006. (قراءة كتاب من طرف " مركز الخليج للأبحاث")
8. kheith Krause, Michael C. Williams, Broadening the agenda of security studies :politics and methods. mershon international studies review(1996) 40,pp.229-254.
9. laetitia van Eeckout, Débat public l'immigration. Paris : Odile Jacob, la documentation française, janvier 2007.
10. Mathias Albert, David Jacobson, & Yosef Lapid, Identities, Borders, Orders Rethinking International Relations Theory. Borderlines, volume18, London, University of Minnesota Press ,Minneapolis,2001.
11. Paul D.Williams, Security Studies: An introduction.1st published, Routledge, 2008.
12. Stéphane de Tapia , système migratoire euro-méditerranéen. Constantine :média-plus,2008 .
13. Mohamed Khachani, La Migration Clandestine Au MAROC. Etudes et de Recherches sur les Migrations : Entre mondialisation et protection des droits – dynamiques migratoires marocaines : histoire, économie, politique et culture, Casablanca, 13, 14 et 15 juin 2003.

- **Les revues et rapports**

1. Derek Lutterberck , "Policing Migration in the Mediterranean". Mediterranean Politics, Vol.11, N°1,March 2006.
2. Ilvo Diamanti, « un nouveau mur » .critique internationale, n° 18 , janvier 2003.
3. Mehdi Lahlou , les migration irrégulières entre le Maghreb et l'Union Européenne :évolutions récentes. Rapports de recherche, CARIM- RR, Florence, Institut universitaire européen, RSCAS,2005.
4. Sedef Eylemer, Suhal Semsit, Ilkay Tas, Securitisation OF Migration Policies IN EU'S Relations With Its Neighbourhood ,Work paper, without year.

III. Web site

1. ابراهيم محمد عياش، "الهجرة غير الشـرعية –الجـزء 02- ". الحـوار المتمـدن ،ع2386، في:2008/08/27 ،من موقع :www.alhewar.org/debat/show.art يوم:2010/11/28

2. أفلو ليث ، **تقرير تزايد الهجرة غير الشرعية من الجزائر عام 2007** ، ص.2. منشور على الموقع التالي:
http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1/ar/features/awi/features/2008/01/13/feature-01

3. "الهجـرة والتحـويلات الماليـة".آخـر تحـديث، الاثنـين 14 ديسـمبر 2009، مـن موقـع :web.wordbank.org: http// .

4. الأستاذ خالـد، الجاليـة المغاربيـة بأوروبـا: الهجـرة السـرية فـي المغـرب.مـن موقـع: http://Krona.wordpress.com، بتاريخ: 27 جويلية 2009، تـاريخ الاطـلاع: 05-09-2010

5. جريدة المساء،02 فيفري 2009، من موقع:
www.el-massa.com/ar/content/view/17381/41/

6. زقاغ عادل ،" غعادة صياغة مفهوم الامن- برنامج البحث في الامن المجتمعي". من موقع:
www.geocites.com/Adel zegagarh/ recom1.htm1

7. صـــفاء العرمـــرم ، **سوســـيولوجيا الهجـــرة أو الهجـــرات**. مـــن الموقـــع الإليكترونـــي http://www.swmsa.com/forum/archive/index.php/t-9645.html

8. عبد الله تركماني ، إشـكاليات الهجـرة فـي إطـار الشـراكة الأورومتوسـطية .مـن موقـع: www.mokarabat.com

9. سعدي محمد ،"الإتحاد من أجل المتوسط: أية آفاق للتعـاون الأورومتوسـطي؟".مـن موقـع : http://isamallah.maktoobblog.com ،بتـاريخ: 31-08-2008، تـاريخ الإطـلاع: 06-04-2011.

10.قمة إفريقيا- أوروبا الثالثة، من موقع :www.sis-gov.eg.

11.شنين محمد المهدي ، بن شيخ عصام ، دراسة حول الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء. من موقع: http://bohothe.blogspot.com/2010/04 / blog-post _8316.html. ، 21-أفريل 2010.

12.حجاج أحمد ، أمين عام الجمعية الإفريقية. مركز الأهرام للدراسات، 13-04-2005، من موقع: www.ahram.org.eg/Archive/2005/4/13/OPIN5.HTM

13."ظاهرة الهجرة غير الشرعية". قسم البحوث والدراسات ،من موقع www.aljazeera.net ، في:2010/07/09 .

14.غمراسة بوعلام ، "الجزائر تدعو أوروبا إلى مقاربة « واقعية وانسانية» لملف الهجرة". من موقع: http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=521670&issueno=11144 ، تاريخ الاطلاع: 10-05-2011.

15. Francisco Sevilla Pérez, Enrique Suarez Robles, " L'immigration illégale en Europe : Le cas de l'Espagne". Sur site : http://www.robert-schuman.eu/question_europe. le 03-02-2011.

16. "Les chiffres de l’ immigration en France" . valable dans le site : http://www.ladocumentation françaises .Fr/dossiers/immigration/besoin-main-oeuvre.shtml#top

القدس

الفهـــــرس

الصفحة

مقدمة.....18-01

الفصل التمهيدي.....28-19

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة غير الشرعية 88-29

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية..... 44-29

المطلب الأول : الهجرة الدولية ، الهجرة الشرعية وغير الشرعية 38-31

المطلب الثاني : المصطلحات المتداخلة مع الهجرة والعلاقة بينها.....44-38

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية 66-44

المطلب الأول : مدرسة كوبنهاغن 57-44

المطلب الثاني : مدرسة باريس 61-57

المطلب الثالث: المدرسة التبعية 66-62

المبحث الثالث: المقاربة الشاملة للهجرة غير الشرعية.....87-66

المطلب الأول : التصورات الجديدة للهجرة السرية.....70-66

المطلب الثاني : الإطار القانوني للهجرة غير الشرعية 77-70

المطلب الثالث: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية.....87-78

الفصل الثاني : الهجرة غير الشرعية مابين الخطر الأمني والتحدي الإنساني.....163-90

المبحث الأول: الهجرة غير الشرعية في إطار مسار برشلونة 1995.....111-91

المطلب الأول : الشراكة السياسية والأمنية 99-94

المطلب الثاني : الشراكة الاقتصادية والمالية 99-109

المطلب الثالث: الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية 109-111

المبحث الثاني:الهجرة غير الشرعية في أوروبا :الرهانات الأمنية والتحدي الإنساني
.....112-137

المطلب الأول : الهجرة ومشكلات الإندماج والأمن .....113 - 126

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية كتحد إنساني 127- 137

المبحث الثالث: الهجرة في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية -المغاربية 138- 161

المطلب الأول : الشراكة الأوروبية – التونسية 140-146

المطلب الثاني : الشراكة الأوروبية- المغربية. 146- 151

المطلب الثالث: الشراكة الأوروبية –الجزائرية.....151-161

الفصل الثالث: الطروحات الدولية المستقبلية.....165-216

المبحث الأول : الرؤية الأوروبية للهجرة غير الشرعية 166-180

المطلب الأول : سياسة الجوار الأوروبي.....167-172

المطلب الثاني : من الاتحاد المتوسطي إلى الاتحاد من أجل المتوسط.....173-178

المطلب الثالث: الاتحاد من أجل المتوسط :الأهداف والأبعاد الإستراتيجية.....178-180

المبحث الثاني: الرؤية الأمريكية 181-191

المطلب الأول : آلية التدخل العسكري وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية.....183-187

المطلب الثاني : آليات التدخل السياسي والاقتصادي 187-191

المبحث الثالث: سياسات دول جنوب المتوسط.....192-214

المطلب الأول : التحويلات المالية 193-195

المطلب الثاني:_ضعف سياسات البلدان الأصلية و هجرة الكفاءات العلمية.....195-204

المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....205-214

خاتمة.....218-225

قائمة الملاحق.....227-249

قائمة المراجع.....251-260